السياسة باعتبار الباطن

العارف بالله

الشيخ عبد الغني العمري

مُقَدِّمَة

لقد كنا لمدة طويلة، نتجنب الكلام في السياسة، زُهدا فيها وفيما تدعو إليه من مناصب ووظائف؛ وابتعادا عن آفاتها، من عصبيات جاهلية وفجور في الخصومة. ولقد مَنّ الله علينا منذ بداية شبابنا بالانقطاع إليه سبحانه، ونبذ الدنيا وما يوصل إليها من أسباب، فضلا منه ورحمة. وكان شغلنا في كل ما مر من العمر هو الله وحده، من دون اعتبار لأحد أو لشيء؛ مما جر علينا بلاء ليس بالهين، لولا لطف الله السابغ. ولقد صرنا ندعو تلاميذنا إلى ما كنا عليه من نبذ كل ما سوى الله؛ نصيحة خالصة، لمن شاء منهم أن ينتصح؛ دون مراعاةٍ لإقبال أو إدبار.

ولقد ذكرنا ضمن تعريفنا لطريقتنا أننا لا نشتغل بالسياسة كما يعلمها الناس اليوم؛ وإنما نكتفي بمواقف سياسية بحسب ما يأمر به الشرع الحكيم. وكنا نريد من هذا التعريف، أن يُفهم عنا أننا لا نريد حكما (ولا نصلح له بحمد الله)؛ ولا نريد إنشاء حزب أو جماعة دينية سياسية، كما صار يُعرف في هذا الزمان. ولا زلنا على رأينا، لم نحد عنه، ولن نحيد إن شاء الله؛ لأن تربية القلوب عندنا تتنافى مع شَغلها بالدنيا وما يوصل إليها. وهذا الأمر عندنا هو

روح الدين، الذي من دونه يموت وإن أُبقي على صورته. لذلك، فإنه لا يمكن أن يكون محل مساومة لنا، وإن وقع ما وقع.

لكن موقفنا المبدئي، لا يمنعنا أن نبدي رأينا فيما نعايشه من أحداث، تهم وطننا أو أمتنا جمعاء، بما لا يُعد تسيّسا بالمعنى الضيق؛ وإنما بما يدخل ضمن التأصيل للعمل السياسي، من حيث الشرع على الخصوص؛ وبما يمكن أن يكون تصويبا (إن صح) لِما نتناوله من ممارسات.

وبما أن مجتمعاتنا قد شاع فيها ما صار يسمى "الإسلام السياسي"، الذي تعددت الاجتهادات فيه؛ والذي خرج في الآونة الأخيرة حتى عن أصوله الاجتهادية، ليُلاقي السياسة بالمعنى العام المعروف لدى العوام؛ إلى الحد الذي كادت تضيع فيه المعالم المميزة بين الشرعي منها، وغير الشرعي، فإننا نرى أنه من الواجب علينا (لا من باب الخيار)، أن نتكلم في بعض الجوانب التي نرى أنه ضروري للمتدين معرفتها، قبل أن ينطلق في العمل المباشر إن رغب فيه. ذلك أن الله شاء أن لا يكون الناس على مذهب واحد ولا رأي واحد، وإن كانوا ضمن أمة واحدة.

وإننا بهذا الكلام، لا نريد أن ننتصر لطرف على آخر؛ ولا أن نبني لأنفسنا مكانة على حساب المصلحة العامة، ولا أن نُضل أتباعنا بتوجيههم إلى غير الله، معاذ الله!.. لذلك، فلن يهمنا إن قُبل كلامنا أو رُدّ؛ ولن يهمنا أن كلامنا صب في مصلحة فريق مخصوص، رحّب به لموافقته مصلحته وقتيا، ليغيظ به خصومه؛ ولن يهمنا أن ينصرف عنا الناس؛ ما دامت تربيتنا، لا تُنتج دنيا يتقصدها سقيم قلب، وما دمنا نصدر عن الحق وحده.

مرادنا من هذا الكلام، التنبيه إلى جوانب قد تخفى عن جل المشتغلين بالسياسة من الإسلاميين، إرضاءً لله وحده، في القيام بواجب النصيحة. ونؤكد أن كلامنا يتوجه إليهم قبل غيرهم من مختلف التوجهات السياسية، بسبب وحدة المرجعية بيننا. أما من يخالفنا في المرجعية، فلا نلزمه نحن بكلامنا، ولا ننتظر منه أن يلتزم هو به؛ إلا ما كان منه تطوعا، في إرادة تعرف ما نُدلي به؛ أو إن كان من الباحثين عن الحق حيث كان. وإن كان هذا الصنف الأخير نادرا في قومنا، لأسباب معلومة للجميع، وأخرى قد نعرض لها في أثناء الكلام.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

الفصل الأول

المعطيات الغيبية والشهادية

١. خصوصية السياسة الشرعية:

لقد عرف القرن الأخير صنفا من السياسة صار يسمى "إسلاما سياسيا" عند من رأوه شيئا مستحدثا؛ بينما بقي أصحابه على إصرارهم في زعمهم أنهم يعملون وفق أصول الشرع الحكيم، كما عمل على ذلك أسلافهم. وصارت الهوة تتسع يوما عن يوم، بين مسلمين يظنون أنهم مواكبون للمستجدات العالمية بحسب إدراكهم، وبين مسلمين يرومون إخضاع العالم لما يعرفونه من قواعد شرعية بحسب فهمهم أيضا.

وإن ما يهمنا هنا، هو تتبع مفهوم السياسة لدى الإسلاميين، من أجل تحقيق موافقته لأصول الدين (بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي)؛ حتى نعلم مدى مطابقة السياسة لديهم للإسلام نفسه، بالمعنى الواسع. ولقد دفعنا إلى هذا التتبع، ما نراه من حيرة لدى المجتمعات الإسلامية، أنتجت فوضى في بعضها، تنذر بتفاقم الوضع، وبلوغه حد الفتنة الكبرى.

وإن كانت السياسة بمعناها العام هي تدبير الشأن العام وفق المعطيات المتاحة للسياسي، مع مراعاة تحقيق المصلحة العامة، فإنها بالمعنى الديني الشامل، ينبغي أن تشمل معطيات غيبية مضافة إلى المعطيات الشهادية المشتركة. ذلك أن الدين نفسه، والعالم نفسه، لهما معا شقان: غيب وشهادة. وإن كان المسلم لا يعتبر في عمله السياسي إلا ما يشهده من العالم،

فإنه يكون عندئذ مساويا للكافر في ذلك، غير متميز عنه إلا بالاسم؛ والحال أن الإسلام (الإيمان) غير الكفر.

وقد يتعلل السياسي المسلم، بكونه لا يعلم الغيب؛ فنقول له: فدع عنك إذاً العمل السياسي، ما دمت تفقد شرطا من شروطه؛ وإلا فإن القصور الذي سيسم عملك، تستحق أن تُحاسب عنه دنيا وآخرة. وأما إن قال قائل، كما نسمع كثيرا: إن الغيب لا يعلمه إلا الله!.. فإننا نقول له: ينبغي التفريق في الغيب عند الكلام، وإلا دخلنا في فوضى المفاهيم، التي أصبحت من أسباب الفتنة في زماننا. والغيب الذي نعنيه نحن هنا، إنما هو الغيب الذي يُمكن علمه، لا الغيب المطلق. والغيب ممكن العلم، يعلمه خواص العباد من أمتنا، كما يعلم أحد العامة ما يخص بيته!

وإن كان العمل السياسي يتطلب علم ما يتعلق بالشهادة، وعلم ما يتعلق بالغيب، فإن المؤهلين للعمل السياسي لدى أمة الإسلام، سيكون عددهم قليلا، ولا شك. وعلى هذا المنوال كان أسلافنا عاملين. وكل ما يظنه الناس اليوم تقصيرا من السابقين في مجال السياسة، فإنه لم يكونوا هم يرونه كذلك؛ بسبب علمهم بدخول الغيب (أو بعضه على الأقل) ضمن ما يُشترط العلم به. وكانوا يحيلون ذلك، على أصحاب الأهلية دون غيرهم. ففيما يتعلق بالشهادة، فلقد كانوا يرجعون إلى كبار الفقهاء (العلماء العاملين) في زمانهم؛ وأما فيما يعود إلى العلم بالغيب، فإنهم كانوا يرجعون فيه إلى أولياء زمانهم. وما كان أحد سلاطين الأمة يتجاوز رأي هذين الفريقين، عند إرادته الدخول في أمر مهم من الأمور الداخلية، أو مما يدخل في "العلاقات الدولية" في تلك الأزمنة. والتاريخ مليء بما يُثبت ما ذكرنا.

وأما حين دخل المستعمر الكافر بلاد المسلمين، وعلّمهم بشتى الطرائق أن يغلّبوا علم الشهادة (النسبي) على علم الغيب المنكر لديه والمشبوه، بحسب منطقه الذي سيصير

منطقهم عما قليل، فإنهم (المسلمين) صاروا مع الكافرين على قدم سواء في التناول؛ مما سلبهم السبق السابق، وأحالهم على مدى إحاطتهم بالمعطيات الشهادية وحدها، في مقابل إحاطة أعدائهم. ولقد سبقهم أعداؤهم في هذا الجانب مرات كثيرة، جعلت الكفة راجحة لجهتهم، كما هي الحال الآن.

وإن كان المسلمون قد تفطنوا إلى قصورهم في الإعداد المادي الشهادي، فإنهم قد أغفلوا الإعداد الغيبي بصورة شبه تامة. كل هذا، مع قراءتهم لقول الله تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]. ولنعد إلى ما كنا بصدده. لقد ذكرنا أن إدخال المعطيات الغيبية في الحسبان أمر ضروري؛ وذكرنا أن هذا الأمر ليس في مستطاع أي أحد؛ فبقي أن نعرف كيف يُمكن تحصيل هذا العلم، وأين.

٢. ضرورة الاسترشاد بالربانية:

إن الربانية التي نقصدها هنا، هي ربانية التحقق لا ربانية التعلق؛ وربانية التحقق هي التي جاء فيها: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ﴾ [المائدة: ٤٤]؛ فجعل الله الربانيين في المرتبة الثانية من الأنبياء عليهم السلام؛ وإن كانت النبوة أيضا ربانية في مرتبة أعلى. ولقد رأينا بعض إخواننا يخلطون بين ربانية التعلق وبين ربانية التحقق، إلى الحد الذي صرفوا فيه معنى التحقق إلى معنى التعلق بسبب قربه من إدراكهم، فضاع عليهم خير تمييز ما هو ضروري لإقامة دينهم.

والربانيون إما يكونون من رجال الغيب، وإما يكونون على صلة بهم. ورجال الغيب هم أهل الحكم من حيث الباطن، كما هم أهل الحكم الظاهر رجال الشهادة. ورجال الغيب الذين يترأسهم القطب، لا يحكمون بلدا أو إقليما وحسب، كما هو شأن أهل حكم

الظاهر؛ وإنما يحكمون العالم دنيا وبرزخا. وهؤلاء يعلمون ما قضى الله في عباده قبل أن يبرز إلى الحس في الظاهر؛ بل يكونون هم القائمين على تنفيذه في البلدان والقرى والأشخاص. فمن كان منهم، فإنه يكون على علم (بإذن من الله) بما قضى الله في خلقه. ومن يسترشد برجال الغيب، أو بمن يتصل بهم، فإنه يظفر بعلم جليل، يمكنه أن يضبط عليه اختياراته في الظاهر، إن شاء الله له التوفيق. ومن هنا قلنا إن السلاطين لم يكونوا يبرمون أمرا من الأمور المهمة إلا بالأخذ بتوجيههم فيه، وإن كانت المعطيات في الظاهر لا تؤدي إليه دائما. وهذا كثير الحدوث في الوجود؛ ومنه كل الأحداث غير المتوقعة في العالم التي مرت بنا قريبا، كسقوط الاتحاد السوفياتي سابقا، وكاندلاع الثورة التونسية التي هوت بعدها عدة أنظمة عربية. ولا تتركِ التفسيرات البعدية (بعد الأحداث) تأخذك بعيدا عما نقول؛ فإن كلامنا عن العلم الذي يسبق الحدث، لا عن الذي يليه.

ولا بأس هنا أن نذكر قصة أوردها الإمام الشعراني في "الطبقات الكبرى"[1]، ندلل بها على بعض ما ذكرنا، إيناسا لمن كان أجنبيا عن هذا الكلام، أو لمن كان ضعيف الإيمان متأثرا بالفكر الكفري الذي غزا الأمة. يقول رضي الله عنه (ضمن ترجمة الشيخ شمس الدين الحنفي رضي الله عنه) [وكان سيدي علي بن وفا رضي الله عنه يوماً في وليمة، فقال الناس ما تتم الوليمة إلا بحضور سيدي محمد الحنفي؛ فجاء إليه صاحب الوليمة فدعاه فأتى فقال: من هنا من المشايخ؟ فقال: سيدي علي بن وفا، وجماعته. فقال: ادخل واستأذنه لي، فإن من أدب الفقراء إذا كان هناك رجل كبير، لا يَدخل عليه حتى يُستأذن له؛ فإن أذن، وإلا رجعنا خوف السلب. فدخل صاحب الوليمة فاستأذن له، فأذن له سيدي علي، وقام له، وأجلسه إلى جانبه، فدار الكلام بينهما. فقال سيدي علي: ما تقول في رجل رحى الوجود بيده، يدورها كيف شاء! فقال له سيدي محمد رضي الله عنه: فما تقول فيمن يضع يده عليها، فيمنعها أن تدور؟! فقال له سيدي علي: والله كنا نتركها لك ونذهب عنها. فقال:

[1] – مطبعة العامرة الشرفية (٢/ ٨٠) ضمن ترجمة سيدي شَمْسُ الدِّينِ الْحَنَفِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٨٤٧ هـ).

سيدي محمد رضي الله عنه لجماعة سيدي علي: ودِّعوا صاحبكم، فإنه ينتقل قريباً إلى الله تعالى؛ فكان الأمر كما قال. وسمع سيدي محمد رضي الله عنه هاتفاً يقول بالليل: يا محمد، ولِيناك ما كان بيد علي بن وفا، زيادة على ما بيدك! فعلمت أن ذلك لا يكون إلا بعد موته. فأرسلت شخصاً من الفقراء يسأل عن بيت سيدي علي بحارة عبد الباسط، فوجد الصائح (أي يصيح) أنه قد مات]. رضي الله عن الجميع. فالذي رحى الوجود بيده، يديرها كيف يشاء، هو القطب؛ وهذا الذي أخبره أنه يضع يده عليها فلا تدور، فكأنه كان من الأفراد، ثم نال القطبية بعد الأول. ذلك أن الأفراد وحدهم من لا يدخلون تحت تصرف القطب. وما كان لأحد غيرهم أن يواجه سيدي عليا بما قيل؛ وإلا هلك القائل إن آخذه القطب.

نحن نعلم أن جل الناس إزاء ما نقلناه عن الإمام الشعراني، يكونون بين مكذب وجاهل. فأما المكذبون، فهم مطموسو البصائر كالوهابية الذين لا يعقلون؛ وأما الجاهلون، فهم يصدقون ما ذُكر، لكن يغلطون عند تنزيله على واقعهم، بسبب غربتهم عن هذا العلم. ومن هنا قد ينسبون لمن يحسنون الظن به، ما ليس له؛ وقد يُنكرون على من هو أهل، ما هو له. كل هذا، لأن هذا الشأن عزيز! ولولا هذه العزة، ما كان رجال الغيب رجال غيب! فافهم، ولا تعترض فتحرم.

وأما الدليل على القطب من كتاب الله، فهو قول الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]؛ ومن هذا الباب سمي القطب آدم الزمان؛ إذ إن لكل زمان آدم، بمعنى المرتبة لا بمعنى الشخص. نعني أنه لا يموت أحد منهم، إلا ويخلفه مثله؛ هذا هو معنى الزمان هنا. وهذا الخليفة الإلهي، لا يكون خليفة، حتى يكون له التصرف في العالم بجميع الأسماء الإلهية. وقد غلط أناس عندما غلب عليهم النظر إلى الأحكام الفقهية، وتصوروا أن تصرف القطب يكون من هذه المرتبة؛ بل إن تصرفه وجودي لا حُكمي. نعني أنه قد ينصر

مثلا الكافر على المؤمن، بخلاف ما يأمر به الشرع؛ لأن فعله من فعل الله، لا من فعل نفسه الذي يوزن عليه بميزان الشرع. هذا كله من حيث مرتبته؛ أما من حيث شخصه في الظاهر، فهو كآحاد الناس، يخضع للشرع كما يخضعون. ومن لا يميّز ما ذكرنا، فلا يتعب نفسه في تحصيله بفكره، وليشتغل بما ينفعه. ونحن إنما سقنا هذا الكلام هنا، لننبه إلى ما يغفل عنه كثير من الإسلاميين، الذين صاروا يعملون كعمل الكافرين. نقصد أن من كان يظن أنه يحكم أو يرجح أو يختار أو يحارب أو يسالم، خارج تصرف رجال الغيب، فهو واهم! وأما من يعترض على هذا الكلام بدعوى التوحيد، فإننا نشفق عليه من الخوض في مثل هذه الأمور؛ وليته يترك التوحيد والشرك، ويبقى على إيمان العجائز، فإنه والله أسلم له!.. وعلى كل حال، فليس هذا محل الخوض في هذا الأمر. ولنعد..

لقد سبق أن ذكرنا في "العبر الإخوانية" أن أهل الله لا يوافقون الإسلاميين فيما هم عليه؛ والآن على القارئ أن يعلم أن رجال الغيب هم من حكموا عليهم بهذا التنكيل الذي حاق بهم. وهنا قد يعود الغافل إلى الاحتجاج بوجوب موالاة المؤمن على غير المؤمن، فنقول:

١. إن أغلب الإسلاميين، لا يجاوزون مرتبة الإسلام؛ فهم مسلمون غير مؤمنين، بهذا الاعتبار. والأولى لمن هذه مرتبته، أن يشتغل بما ينفعه في نفسه؛ لأنه غير مخول من قِبل الشرع أن يتكلم في الشأن العام. واشتغال الإسلاميين بالسياسة من أنفسهم (من غير إذن رباني)، يُعد تجاوزا لمرتبتهم، وسوءَ أدب مع من هم أولى منهم بذلك وأحق.
٢. إن الإسلاميين، ليسوا في مقابل الكافرين حتى تجب نصرتهم؛ وإنما يكونون في الغالب في مقابل غيرهم من المسلمين. وقد يوجد من الإيمان عند عوام الناس وبسطائهم، ما لا يوجد عند الإسلاميين، وإن كان الظاهر لا يشهد لهم. وكم رأينا من عصاة الناس، يشتاقون إلى بذل نفوسهم في سبيل الله! وكم رأينا من إسلاميين، يحرصون على الدنيا حرص الكافرين أو أقرب.

لهذا كله، فإن إرادة الله قضت أن لا تقوم للإسلاميين قائمة اليوم. نعم، قد يستشكل كلامنا من يكون من الأتباع الذين لا يعلمون دقائق الدين، ويكتفون بظن عام يُخدعون به، ويُدفع بهم من ورائه، إلى أتون الصراعات، التي يذهبون وقودا لها، وهم يحسبون أنهم على شيء...

الفصل الثاني

أزمة الفقه وانعكاسها على السياسة

١. اتساع الهوة بين الفقه والواقع:

إن دخول المستعمر بلاد الإسلام، وفتْحه لها على الفكر الكفري والعمل المتحرر من ضوابط الشريعة، قد جعل واقع الأمة ينطلق في اتجاه غير الاتجاه الذي كان عليه في السابق، رغم ما كان يعتريها من قصور. وإن مظاهر التمدن التي جلبها المستعمر معه، كان الثمن مقابلها التخلي عن كثير من الأصول المعمول بها. ولقد صارت النتيجة في النهاية، واقعا قليل الاتصال بالدين، يكاد يوازيه في الجانب الآخر، فقه توقف عن الإنتاج منذ ما يزيد عن قرن من الزمان؛ إن لم يكن أكثر.

وبما أن أنظمة الحكم التي أعقبت الاستعمار، قد وجدت الساحة خالية من أي حضور فقهي معتبر (في مستوى العصر)، يمكن أن تسترشد به في التأسيس للحكم، فقد لجأت إلى ما كان عليه المستعمر نفسه من دساتير وقوانين، تستلهمها. ومن هنا نشأت هذه الازدواجية، التي صارت تمزق الأمة شطرين، يزدادان بعدا مع مرور الزمان. ولقد بلغ الأمر الآن أن انقسمت المجتمعات المسلمة إلى قسمين: قسم يبغي التخلص مما بقي من آثار التدين، حتى يصح له اللحوق بالأنموذج الذي يتمثله؛ وقسم يروم إعادة الدين إلى المواطن التي انحسر عنها من حياة الناس، مع قلة الحيلة.

ومع ضعف الفقه الذي أشرنا إليه، فإن الجماعات الدينية السياسية وجدت نفسها تبني على أساس هش، من عدم ضبط أصول فقه السياسة الشرعية، ومن عدم الاستقامة على الشرع في المعاملات. ذلك لأن الأحزاب المستنسخة لدينا، لم تكن لتهتم بهذين الجانبين معا؛ وكما أن المرء على دين خليله، فكذلك العمل السياسي يتأثر بأحوال الخصوم والمنافسين، ولا بد.

ولقد بلغ الأمر في النهاية عند الجماعات الإسلامية السياسية، أن غلب الجانب السياسي البحت، على جانب التدين الذي كان عند المنطلق قطب رحاها. وهذا أمر له خطورته، في تقييم الأداء السياسي الإسلامي، وعلى التدين عموما قبل ذلك. ونحن وإن كنا نعلم عِظم الصعوبات التي اعترضت العمل الإسلامي، والتي حالت دون بروز نمط في العيش، يمكن أن يكون مظهرا لإسلام معاصر سليم، فإننا لا نُعفي الإسلاميين من التقصير في الجانب التربوي، ومن تحكيم الأهواء في أنفسهم وفي من اتبعهم. ولقد أدى هذا كله إلى إضعافٍ للتدين بأجمعه، خصوصا وأن المتربصين من الخارج، الذين يريدون إدخال الأمة إلى بيت النظام العالمي الجديد، لا يفتأون يعرضون البدائل عند الأزمات بالترهيب والترغيب معا.

وإذا كنا سابقا قد لاحظنا على الإسلاميين إغفال الجانب الغيبي من الدين، فإننا هنا نضيف إليه ضعف الجانب الشهادي، الذي هو أدنى ما يُتمسّك به (نعني الفقه الصحيح). وإذا كان الأمر هكذا، فإن التدين، سيصير أمنية يتمناها المرء وسط هذا الخضم من المتناقضات والمتعارضات. كل هذا، أدى إلى ضعف كبير لدى جماعات "الإسلام السياسي"، جعل من معارضتها للحكم عموما أو لأحزاب مخصوصة، معارضة عقيمة، لا تبرح مكانها، ولا تنتج شيئا على أرض الواقع. ولقد ظهر هذا الأمر جليا لدى الإخوان المسلمين في مصر عند استلامهم الحكم؛ بما أبان عن عدم صلاح له من الأصل. وكل هذه المكابرة من

الإسلاميين في رفض الانقلاب العسكري الذي تلا حكم مرسي، إنما هي تغطية على ضعف الأداء وحسب.

نعم، نحن نعلم أن الرافضين لحكم الإخوان من الداخل والخارج، لم يدّخروا جهدا في تثبيطهم؛ ولكن الحكم كله هكذا! نعني أن من لا يُحسن تدبير علاقاته مع الخصوم والأعداء، فلا يصلح للحكم، ولا له دراية به. ومن ينتظر أن يجد الإعانة من كل الجهات عند حكمه، فإنه يكون واهما. بل إن من لا يُحسن الاستفادة ممن يشاركونه مبادئه، فإنه يصعب عليه كثيرا أن ينجو من مكر مخالفيه.

٢. ضعف الفقهاء أمام الجماعات السياسية:

وكما أن الجماعات الدينية السياسية بدأت ضعيفة بسبب غياب فقه معاصر واضح، يسهّل على الناس تبيّن الأحكام الشرعية إزاء المظاهر المعيشية المركبة المستجدة، فإن الفقهاء أيضا صاروا ضعفاء أمام هذه الجماعات نفسها. ذلك لأن الجماعات صار لها وزن في مجتمعاتها، يحسب له الفقهاء حسابه؛ وصار لها نوع اجتهاد تجاه الأحداث السياسية على الخصوص؛ مما أدى إلى أن يصير شطر كبير من الفقهاء (علماء الدين) تابعا لهذه الجماعات بدلا من أن يكون متبوعا؛ أو على الأقل مسموعا له.

ولا يختلف في هذا الأمر الفقهاء الرسميون الموالون لأنظمة الحكم، عن سواهم من الفقهاء. لهذا، نجد الفقهاء الرسميين لا يكادون يعارضون الجماعات الإسلامية السياسية، إلا بما يزيد من إضعاف حجتهم عند أهل النظر؛ وكادت معارضاتهم تنحصر في الانصياع لإملاءات سياسية من أنظمتهم تجاه تلك الجماعات. وهذا الأمر قد أوجد انطباعا لدى عموم الناس، بكون الجماعات على حق، وكون الأنظمة على باطل. وقد نتج عن هذا

الانطباع، تعاطف غير مشروط مع الجماعات ضد الأنظمة. وهذا أيضا، لم يكن ليصب في المصلحة العامة، بسبب مجانبة الحق في هذا الحكم. والحقيقة هي أن الأنظمة على شطر من الحق، والجماعات الإسلامية السياسية على شطر من الباطل.

ولنأخذ من الحق الذي مع الأنظمة شيئا واحدا للتدليل على صحة ما نقول، وهو معرفة أصول السياسة الدولية، ومحلها من السياسة الداخلية للدولة نفسها. وهذا أمر لا خبر للجماعات الإسلامية عنه، إلا ما كان من رشحات يتلمسونها عند لقاءاتهم مع سفراء دول خارجية، أو من يقوم مقامهم، سرا وعلانية. ولنأخذ من الباطل الذي مع الجماعات شيئا واحدا أيضا، وهو الجهل بالخلافة الإسلامية وما يتعلق بها. وهذا أمر جعلته الجماعات سيفا مسلطا على رقاب الأنظمة ترهبها به؛ والحقيقة أن الزمن ليس زمن خلافة، ولا الشروط شروطها. وقد تكلمنا عما يتعلق بالخلافة في "الدروس المصرية"، لمن كان يريد الرجوع إليه. ولو كان للفقهاء الرسميين (التابعين لوزارات الأوقاف) هذا العلم (العلم بالخلافة)، لكانوا قضوا على التنظيمات الإسلامية قضاء تاما؛ نخص التنظيمات لا الجماعات؛ لأن الجماعة قد تستمر من غير تنظيم، إن هي أبقت على العمل الدعوي التثقيفي أساسا لها.

من هنا يتضح غلط من يحمِّل النتائج السياسية والتنموية في البلدان الإسلامية لطرف دون طرف؛ والحقيقة أن الأمر مشترك (في الجانب الذي نتكلم فيه على الأقل: الإسلام السياسي) بين الأنظمة الحاكمة وبين الإسلاميين. ومن هنا أيضا نفهم أن التصور الذي وضع الجماعات الإسلامية في مقابل الأنظمة على التقابل التام، تصور مجانب للحقيقة؛ ساهم فيه ضعف الأنظمة (الفقهاء الرسميين) في الجانب الشرعي، وضعف الجماعات في الجانبين: الشرعي والسياسي الصرف.

ولعل هذا التصور المغلوط، والذي يكاد يكون سائدا لدى كثير من أبناء أمتنا، ساعد عليه التصور الخارجي لحقيقة الصراع السياسي داخل البلدان الإسلامية. والسبب في ذلك، هو الجهل شبه التام لهذه الجهات الخارجية بأصول ديننا. فالدول الخارجية (ومنها الكبرى)، تنظر إلى الصراع من منطلق أصول السياسة وحدها. وحتى إن هي أدخلت بعض الاعتبارات الدينية رغبة منها في تحقيق الحد الأدنى من دقة النظر المطلوبة من أجل فهم مجتمعاتنا، فإنها تتناولها برؤية خارجية، لا يُمكن أن تساوي الناظر إليها من الداخل أبدا. وهذا القصور في تقييم أوضاعنا السياسية الذي عند الدول الخارجية، والذي ظهر في التقارير التي تصدر عن منظمات دولية، أو في الدراسات التي تنتجها مراكز الأبحاث هناك، هو ما أثر على نظرتنا إلى أنفسنا، وجعل البعض منا يسيء فهم البعض الآخر؛ مما جعل التفاعل السياسي الداخلي عندنا يتطلب مرورا عبر قنوات خارجية في أحيان كثيرة. وهو الشيء الذي يجعل الحوار الداخلي، يكاد يكون غير قابل للتحقيق؛ إلا بشروط غيرنا.

لا شك أن هذا الذي ذكرناه، يدخل ضمن الأعراض الجانبية للعولمة التي دخلنا في تفاعلاتها الأولى منذ عقود، والتي لا زالت تتبلور يوما عن يوم، بحسب إفرازاتها الجديدة والمستجدة. ولا شك أن بلداننا ما زالت متخلفة عن إدراك حقيقة المرحلة، بما يجعلها تمتلك جميع المعطيات (الظاهرة) الضرورية لإنتاج حكم سياسي حكيم.

٣. التكفير نتيجةً لأزمة الفقه:

إن ضعف الفقهاء عن الإلمام بالوضع المركب للواقع الراهن، وعدمَ تمكنهم من التوصل إلى الأحكام بمراعاة التفاصيل والأولويات، واكتفاءَهم بالعمل على الأحكام في صورها البسيطة الأولى، لا يمكن أن ينتج عنه إلا تكفير من وقع فيما لو عُرض على الأسلاف لعدّوه كفرا. وغياب إدراك واقع المسلمين الآن، صار عند الفقهاء سببا من أسباب الضعف

العام، الذي يزيد من الانحرافات الطارئة على الأمة. لهذا نجد رفضا قاطعا لهذا التكفير من المكفَّرين ومن غيرهم؛ فهم يرون أنفسهم (بمعاييرهم الخاصة) مسلمين، ويبدو لهم تكفيرهم ظلما كبيرا لهم، وعدم اعتبار لخصوصيتهم. وهذا لا بد من أن يتنبه له الفقهاء، حتى لا يحكموا على الناس وكأنهم "حالات" وحسب، لا بشر من لحم ودم.

وإن التكفير ليس محصورا في أفراد يُعلنونه بين الفينة والأخرى في مجتمعاتنا؛ وإنما له أصل عند أغلب المتدينين، ومنهم الجماعات الإسلامية. ولقد كنا نسمع من عدة أفراد منها تسمية رفقائهم داخل الجماعة أو على أكثر تقدير داخل الجماعات الشبيهة لهم، "المسلمين"؛ مما يشعر بإبطانٍ لتكفيرٍ غير مُعلن للآخَرين من المسلمين، أو على الأقل ببذرة تكفير، يُحتمل أن تنمو مستقبلا. ولقد أهملت الجماعات الإسلامية القضاء على هذه الآفة، بسبب ضعف الفقه لديها كما أسلفنا، وبسبب الشعور الواهم بالزهو، عند تقمص "دور" الصحابة الأطهار، وسط الجاهلية الأولى.

ولقد كان لهذا التقمص الموهوم، تبعات وخيمة على التدين الفردي للأشخاص، وعلى الوضع العام لبلدان المسلمين. فعلى المستوى الشخصي، فإن العبد يخرج بذلك عن صفات العبودية، ويعرِّض نفسه لمقت الله وهو لا يشعر. وعلى المستوى العام، فقد أخذت الجماعات الإسلامية تتصرف وكأنها "الناطق الرسمي" باسم الإسلام، مع إقصاءٍ لغيرها من المسلمين، الذين قد يكون فيهم من هو أفضل من قياداتها أحيانا بدرجات. حدث كل هذا، بسبب إهمال التزكية الشرعية ، التي تقتضي أن تكون الجماعة تحت قيادة ربانية عالمة بأمراض القلوب وعلاجاتها.

الفصل الثالث

السيناريو المحتمل والجو العام

١. أطراف المشهد السياسي:

إذا أردنا تبسيط المشهد السياسي العربي على الخصوص، فإننا سنختزله في ثلاثة أطراف رئيسة هي: النظام الحاكم، والعلمانيون، والإسلاميون. ونحن نعلم أن ثقل كل طرف يختلف باختلاف البلدان، وباعتبار الخصوصيات المحلية التي تميّز كلا منها. ونعلم أيضا أن بعض البلدان ينحصر فيها الصراع بين السنة والشيعة؛ وقصرنا للكلام على العلمانيين والإسلاميين، إنما هو من باب التغليب فحسب؛ وللقارئ أن ينزل كلامنا على بلده بحسب ما يعلمه من تفاصيل بعد ذلك. وقد يكون النظام في أحد البلدان منحازا إلى أحد الطرفين الآخريْن، فينحصر الصراع السياسي بين فريقين بدل ثلاثة. غير أننا نؤكد أن أفضل البلدان الآن (نسبيا)، هو الذي يكون نظام الحكم فيه في مرتبة وسط بين الطرفين المتنافسيْن، كما هو الشأن في المغرب عندنا. ونحن هنا نتكلم من باب "التاكتيك" السياسي، لا من باب "الاستراتيجيا" السياسية؛ أي من باب الراهن، لا من باب الحتمية القدرية.

إن طرفَيَ الصراع الحقيقيين، واللذين هما الطرف العلماني والطرف الإسلامي بحسب الرؤية التبسيطية، لا بد أن يجدا نفسيهما وجها لوجه إما فكريا كما هو مأمول، وإما ماديا (جسديا)، كما هو متوقع ولو بعد حين، بسبب نمط العقلية الحاكم في المجتمعات العربية، والذي هو النمط الإقصائي (الإلغائي على الأصح). ولن نخوض الآن في الأسباب التي

جعلت المجتمعات العربية تختلف عن غيرها من هذا الوجه، لأننا لا نريد أن تضيع منا الصورة التحليلية (المبسطة) للمشهد العام.

٢. موقف الفقه من الأطراف الثلاثة:

إن الفقه في أصله هو العلم بالأحكام الشرعية، وتبيينها للناس، حتى يعلموا الفرق بين سبيل الطاعة وسبيل المعصية. هذا من حيث الأصل، وفي مجتمع مؤمن، يرجو رحمة الله ويخاف عذابه. قصدُنا من هذا، أن الفقه من حيث الأصل، لا يستغني عن حد أدنى من "الباطن"، الذي أردنا نحن أن نتناول السياسة من زاوية اعتباره هذه المرة؛ بغية التوصل إلى قراءة مخالفة لمختلف القراءات المعروفة إلى الآن داخليا وخارجيا.

ولقد عرفت الأمة (والأمم السابقة من قبلها) منذ القرون الأولى صنف "فقهاء السلاطين"، الذين كانوا يفتون بما يهوى الحاكم، ويحرفون مدلولات "النصوص" من قرآن وسنة، حتى تصب فيما يرغبون. كل هذا، لأن عوام المؤمنين، ليس لهم من الإدراك ما يجعلهم يكتشفون التلبيس بسهولة، مع وجود إيمان لديهم يجعلهم يخافون من مصادمة الوحي الذي به يؤمنون. فصار منتهى مراد الفقه السلطاني، هو تطويع النصوص لخدمة هوى الحاكم. ويكون أفضل الفقهاء من هذا الصنف بحسب معيارهم، هو أوسعهم حيلة في بلوغ تلك الغاية.

ولقد قابل هذا الصنفَ من الفقهاء، صنفٌ كان يحافظ على نقاء الخطاب الديني؛ يبيّن حكم الله كما هو، من غير اعتبار لشيء آخر بقدر المستطاع. وكان على رأس هذا الفقه الصادق الأئمة الأربعة المعروفون، الذين احتملوا البلاء، ولم يُبدّلوا؛ رضي الله عنهم. لكن هذا

الصنف من الفقهاء، لا شك أنه على حظ غير قليل من "الباطن"؛ هو ما جعلهم يصمدون ولا يبدّلون! بخلاف من ظنوا الفقه كلاما يُلاك، أو فكرا يُحاك!

أما الفقهاء في زماننا، فهم ضعاف جدا من حيث الباطن، إلى الحد الذي تكون العامة أسبق منهم وأحسن حالا في أحيان كثيرة. فصار الفقهاء في زماننا ثلاثة أصناف: صنف مع الحكام، يمكن أن نعتبرهم امتدادا لفقهاء السلاطين الأُول؛ وصنف مع الإسلاميين، يتبعونهم لضعفهم، بدل أن يكونوا موجِّهين، كما سبق أن ذكرنا في غير هذا الموضع؛ وصنف مع العلمانيين خصوصا إن كانوا حكاما، لم يُبقوا من الدين شيئا يُذكر، إلا ما يمكن أن يدخل في التدين الفردي الذي تقره العلمانية. ورغم أن هذا الصنف من الفقه لا زال لم يُبن عن وجهه كما هو في حقيقته، إلا أنه قد بدأ في الظهور مع "اجتهادات" علي جمعة في مصر، ومع من تبعه كسعد الدين الهلالي. فصار الآن لكل فريق فقهاؤه، إن كان الأمر لا يُحسم عند طائفة من الشعب إلا بالرأي الفقهي أو الفتوى. وهذا هو عينه ما عبرنا نحن عنه بإفلاس الفقهاء.

إن "الخفة" التي أصابت الفقهاء، حتى صاروا متندَّرا لكثير من العامة، ليست إلا بسبب انعدام "الثقل" الباطني، الذي يُمسكهم عن "الطيران" إلى حيث تدعوهم القوى السياسية بمختلف توجهاتها. لهذا، فإن الفقه بمعناه الصحيح غير موجود ضمن المشهد العام، وإن كنا لا نشك في وجود فقهاء معتبرين خارج دائرة الأضواء.

٣. المواجهة أو التأجيل:

إن البلدان العربية التي وُجد فيها الفريقان المتصارعان وجها لوجه، إما هي قد دخلت في فتنة الاقتتال، وإما هي على وشك الدخول فيها. ولقد وردت الأخبار (الأحاديث) -بما لا

شك معه- عن دخول الأمة في فتنة الاقتتال (الهرج) الداخلي في آخر الزمان. ونحن وإن كنا نؤمن بقضاء الله، ونرى حتمية وقوعه، إلا أننا نرجو بفضل الله، أن يكون هذا القضاء في أدنى حد من الشدة. ومن أجل تخفيف هذه الفتنة على الأمة، نكتب هذه الرسالة في هذه الفترة من الزمان، مع ما يحيط بنا من إكراهات.

وإذا تكلمنا عن التأجيل، فينبغي أن نعلم مداه!.. ثم، ألا يمكن أن تُلغى المواجهة بالمرة؟..

إن دخول الأمة في مرحلة الفتن لن يكون دفعة واحدة؛ بل إنها قد بدأت هذا الدخول في القرن الأول من عمرها؛ لكننا نتكلم هنا عن اشتداد الفتن، الذي يفقد المرء معه المعايير والمعالم. وقد جاء في الحديث: «بَادِرُوا بِالأَعْمَالِ فِتَناً كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِناً، وَيُمْسِي كَافِراً، أَوْ يُمْسِي مُؤْمِناً، وَيُصْبِحُ كَافِراً؛ يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا»[٢]. فالفتن التي يتقلب فيها الرجل بين الإيمان والكفر بهذه السرعة، لا شك أنها فتن شديدة! وهذه الفتن، هي ما دخلت فيه الأمة منذ حوالي عقد من الزمان، مع بدء غزو العراق من قِبل الأمريكان؛ بل مع سقوط الخلافة العثمانية على الأصح منذ ما يقارب القرن من الزمان. هذه الفتن هي المرحلة السابقة لمبعث المهدي. وتأجيل المواجهة في بعض البلدان على الأقل، مداه ظهور المهدي، الذي ستعود الخلافة الراشدة على يديه. وفي زمن الخلافة لا يمكن أن يستمر للباطل صوت في الأمة أبدا.

ولقد تكلمنا في السابق عن رجال الغيب الموكل إليهم التصرف في العالم بالإذن الإلهي، وذكرنا أن رئيسهم هو القطب. وفي العادة يكون هذا القطب من أهل الصحو من الأولياء، ويكون تدبيره ذا نسق منطقي (المنطق هنا بمعناه الواسع)، وإن كان إدراك ذلك يخرج عن

---

٢ - أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٧٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

طور جل العقول. أما عند اشتداد الفتن، وقُبيل ظهور الدجال، فإن الأقطاب يكونون من أرباب الأحوال من الأولياء (يعرفون عند المغاربة بالمجاذيب). وقد ذكر هذا الأمر أحمد بن مبارك عن شيخه سيدي الدباغ قطب زمانه ودرة أوانه، حيث قال رضي الله عنه: "والذين زال عقلهم بالفتح هم من الأولياء الكرام، إلا أنه لا يكون لهم تصرف مع الأولياء، ولا يكون منهم غوث ولا قطب حتى يريد الله تعالى خروج الدجال، فيجعل التصرف في يد هذه الطائفة، ويكون الغوث منهم، فيفسد الحال ويختل النظام. وفي مدة تصرفهم يخرج الدجال، فإذا انقطع أمره انقطعت دولتهم ثم لا تعود لهم أبدا، والله أعلم"[٣]. نحن لم ندخل بعد هذه المرحلة، وقد صار الناس يضجون من شدة ما يعانون! فما بالك بزمن يكون فيه التصرف لقوم لا عقول لهم!.. ولنعد إلى ما كنا بصدده من التأجيل..

إن تأجيل المواجهة بين الأطراف المتصارعة (سياسيا في البداية)، لا بد أن يحكم فيه قانون يشبه ما تدعو إليه الديموقراطية من قوانين. نعني أنه لا بد أن يُعترف لكل فريق من الأفرقاء بحقه في الوجود وفي التعبير وفي ممارسة معتقداته، بشرط عدم حرمان الآخرين (وإن كانوا مناقضين لما هو عليه) من الحق نفسه. وهذا أمر لا يكاد ينضبط من جهة العقل! بل لو كان الأفرقاء يخطر لهم أن يتواجدوا على الرقعة الجغرافية نفسها، مع خصومهم الدينيين أو الأيديولوجيين، لما كنا نتكلم هذا الكلام عن تأجيل الصراع من الأصل. من هنا سيُحتاج في البلدان التي يشاء الله أن يجنبها الخراب، أن يكون لها نظام يقوم بمهمة الحكم بين الطرفين المتقابلين، مع قبولهما بالاحتكام إليه وسمعهما لما يُوجِّه به.

وهنا قد يسأل سائل: فأين الشريعة من هذا؟ وأين الحكم بها؟.. أم سنعود إلى الفكر السياسي اللاديني؟!..

---

[٣] – الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز، ط. دار الكتب العلمية: (ص: ٤٤٠-٤٤١).

إن تناول الشريعة تناولا مطلقا عن الزمان، هو من القصور الفقهي الذي أصاب العصور المتأخرة. ولقد جاء في الحديث: «إِنَّكُمْ فِي زَمَانٍ عُلَمَاؤُهُ كَثِيرٌ خُطَبَاؤُهُ قَلِيلٌ، مَنْ تَرَكَ فِيهِ عُشَيْرَ مَا يَعْلَمُ هَوَى، أَوْ قَالَ هَلَكَ، وَسَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَقِلُّ عُلَمَاؤُهُ وَيَكْثُرُ خُطَبَاؤُهُ، مَنْ تَمَسَّكَ فِيهِ بِعُشَيْرِ مَا يَعْلَمُ نَجَا»[٤]. ورغم ما قيل فيه من جهة الإسناد، فإن معناه يصححه الواقع. والعمل بالشريعة لا يمكن أن يستوي في الرخاء وفي الشدة، من جهة الأجر بسبب المشقة التي تكون في وقت الشدة ولا تكون وقت الرخاء. وإن هذا مما هو معلوم بالضرورة إلى حد الحض على تقصُّد كثرة الخطى إلى المساجد مثلا، وإن لم تكن الضرورة تدعو إلى ذلك. فكيف يكون هذا الاعتبار للمشقة في الأزمنة العادية، ولا يكون في أزمنة الفتن التي قد تجتمع فيها المشقة البدنية إلى المشقة القلبية؟!.. هذا لا يكون!.. ومن أراد مطالبة أهل آخر الزمان، بما كان عليه الأولون، فقد أَبعَد!..

أما من جهة الحكم بالشريعة، وهو فرع عن الأول؛ فلا يمكن لعاقل أن يشترط في حاكم من حكام آخر الزمان أن يكون كعمر بن الخطاب رضي الله عنه! وقد قيل لمعاوية رضي الله عنه في ذلك، فقال: وأين أنتم من رعية عمر؟!.. وليت شعري، ما أحكمه من رد!.. بل إننا نزيد عليه نحن اليوم، أن الله لو بعث عمر بن الخطاب اليوم وولي أمورنا، لكان قتلُه هذه المرة على يد الإسلاميين قبل غيرهم، لأنهم لن يطيقوا الحق الذي معه!.. نستغفر الله من قول، أردناه مثلا!.. فليتق الله من يسارع إلى الكلام دون تروّ!

وإننا عندما ذكرنا جعل الله التصرفَ بيد أرباب الأحوال في آخر الزمان، ما قصدنا أن يفهم الناس عنا أن الحمقى سيتولون التصرف! لأن هؤلاء الأولياء ليسوا حمقى وحاشاهم!

---

[٤] – أخرجه أحمد في مسنده (٣٥/ ٢٩٩) عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واللفظ له؛ وعند الترمذي في سننه (٤/ ٥٣٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «إِنَّكُمْ فِي زَمَانٍ مَنْ تَرَكَ مِنْكُمْ عُشْرَ مَا أُمِرَ بِهِ هَلَكَ ثُمَّ يَأْتِي زَمَانٌ مَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ بِعُشْرِ مَا أُمِرَ بِهِ نَجَا».

وإنما غُلبت عقولهم بأنوار التجلي. وهم غير مكلفين شرعا، بما يُكلّف به العاقل. وهذا يعني أن الفترة التي تسبق ظهور الدجال، سيكون الحكم فيها للحقيقة لا للشريعة. بل إن الخلافة الثانية (خلافة المهدي)، ستكون خلافة حقيقة وإن ظهرت بالشريعة. لهذا سيكون وزراؤه كلهم أولياء، لا تكنوقراط ولا سياسيين!.. والفرق بين الخلافتين: الأولى والثانية، هو أن الخلافة الأولى كانت الشريعة فيها ظاهرة، والحقيقة باطنة؛ بينما الخلافة الثانية أو قُبيلها، ستكون الحقيقة ظاهرة، والشريعة باطنة. كل هذا لأن المعنى واحد، وإن كان له وجهان. نقول هذا، حتى لا يظن ظان أن الأمر خرج عن الحق؛ تعالى الله!. لكن علم الحقيقة يُختص به الأولياء أهل الباطن، دون الفقهاء من أهل الظاهر. ألا ترى كيف أفلس الفقهاء، عندما صار الحكم للحقيقة؟!..

الفصل الرابع

الإصلاح الممكن، بين الحقيقة والشريعة

١. بين معاملة النفس ومعاملة الغير:

إن أغلب المتدينين وفي مقدمتهم الإسلاميون، لا يميّزون في النظر إلى أحكام الشريعة بين معاملة النفس ومعاملة الغير. وأول فرق ينبغي التنبه إليه، هو أن معاملة النفس تكون بالاتهام، ومعاملة الغير تكون بحسن الظن وإيجاد الأعذار. وهذا الفرق يمكن أن يُعد معيارا صالحا لمعرفة صحة تدين أي أحد من الناس. ومن ينظر إلى سير أسلافنا سيجد هذا المعيار حاضرا بقوة، يكاد يكون سمة عامة وأمرا مُجمَعا عليه وتواترا عمليا. غير أنه في أزمنة الغفلة، انعكس المعيار، وصار المتدين يُحسن الظن بنفسه ويوافق هواها، ويسيء الظن بغيره وإن كانوا أحسن حالا عند الله منه. ولقد رأينا تفشي هذا الخلق في كثير من الإسلاميين، ولمسناه منهم لمسا؛ مما جعلنا نتساءل: عن أي إصلاح يتكلم هؤلاء، وهم في أنفسهم فاسدون؟!.. أيظنون أن لحية في وجه رجل، أو منديلا على رأس امرأة، يكفيان لأن يُعد المرء على دين؟!.. لا والله!

إن الإسلاميين عند وجود محبة الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم في قلوبهم، ينسون أن ذلك من الله لا منهم؛ وينظرون إلى من حُرم هذه النعمة بتعالٍ؛ وهذا لا يمكن بحال أن يُعدّ شكرا للمنعم عليهم سبحانه؛ فيعرّضون أنفسهم للسلب أو للمقت. ويظهر جفاف بعض القلوب لديهم، بغلظتها على خلق الله، وكرهها الخير لهم؛ وإن كانوا يحتالون في إخفاء ذلك. والسؤال هنا هو: كيف يمكن أن يدعو إلى الخير من نضُب منه الخير؟!..

لا يمكن لزعم الانتصار للدين، أن يغطي على رقة الدين (الرقة هنا الضعف). تجد أحدهم لو أمكنه (في زعمه) أن يمحو الكفر والمعصية من الوجود لفعل؛ حتى يعيش هو وأمثاله في راحة بال، هي ضرب من المحال!.. لو فكر المسكين قليلا، لعرف أن الوجود بحسب منظوره سيصير ميتا، فاقدا لكل معنى. هو في هذه الحال، كمن يريد أن يزيل اللون الأسود من لوحة مبدع فنان، لمجرد أنه لا يحب السواد!.. وهل ستبقى اللوحة على جمالها، عند إزالة أحد ألوانها؟!..

إن الكفر والمعصية في الوجود مرادان لله! فمن يزعمُ أنه يسعى في مرضاة الله، وهو يتمنى مخالفة إرادته سبحانه؟!.. إن العبد عليه أن يفر من الكفر والمعصية، نعم!.. وعليه أن يكره الكفر والمعصية لنفسه ولغيره من الناس، نعم!.. لكن كل ما يزيد عن هذا، ليس له أن يخوض فيه؛ لأنه من التدبير الإلهي العلوي!.. يقول الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات: ٧]؛ ويقول سبحانه في موضع آخر: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]؛ ليُعلمنا أن نعمة الإسلام منه سبحانه!..

ربما يقول قائل: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد قاتل الكافرين فقتل منهم! وربما يحتج بقول الله تعالى: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٤]؛ ويظن المسكين أنه هو المخاطب على التعيين؛ فينبري استعدادا للانخراط في سلك المجرمين، وهو يظن أنه سيكون من المجاهدين!.. ولقد أُغفِل فقهُ هذا الباب في هذا الزمان، حتى أصبح التدين يكاد لا يصلح إلا للعصابات والمافيات!.. والحقيقة أن كل الأفعال المتعدية من العباد بالضرر إلى غيرهم، مما لا يدخل ضمن الدفاع الضروري عن النفس وما يتعلق بها، مما تنحفظ به عليها حياتها من أسباب، يحتاج إلى إذن

فيه من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إن كان في الدنيا، أو من خليفته في أمته إن كان ظاهرا؛ وإلا عُدّ مخالفةً شرعية. وهذا أيضا مما يجهله الإسلاميون من أمر الخلافة، والمسلمون مِن بعدِهم.

لذلك، فإن أولى خطوات الإصلاح، هي إسكات الجهلة عن الكلام في الدين؛ وإيقاف السفهاء عن العمل له. إنْ كُفينا شرور هؤلاء، فقد كُفينا أكبر الشر وأخطره.

٢. التفريق بين الإصلاح الممكن، والإصلاح المفترض:

إن كثيرا ممن يتكلمون عن الإصلاح، يتكلمون كالتلاميذ الذين يستظهرون درسا حفظوه، حتى ينالوا علامة جيدة من أستاذ غير خبير. ومتى كان الإصلاح كلاما مجردا؟!.. ومتى كان الإصلاح بلاغا "عسكريا" يعاقَب من لا ينصاع له؟!.. وكأن الناس آلات مبرمجة على تنفيذ ما تؤمر به!.. إن النفوس البشرية عوالم لا نهاية لتعقيداتها وتشابك مكوناتها!.. أفيكون إصلاحها بالسهولة التي ينظر إليها الأغرار من الإسلاميين؟!.. أم يكون بيد الربانيين من أنبياء ومرسلين، وورثة كاملين؟!..

ثم إن الأمة قد أصابها ما أصاب، من الأدواء الهيّنة والمستعصية؛ فهل يكون علاجها بترُ أعضائها المعطوبة، أم بإعطائها الأدوية الناجعة، وبالصبر عليها حتى تعود إليها العافية شيئا فشيئا؟!

إن أول الإصلاح، هو المحافظة على الوضع الراهن كما هو دون احتمال لزيادة انحدار؛ وهو ما يسمى طبيا وسياسيا بالاستقرار. ثم بعد ذلك يُنظر من أي الجهات والأطراف يبدأ العلاج الجزئي؛ ثم بعده أي جزء آخر، إلى ما شاء الله. أما من يتصورون الإصلاح، استيلاء

على الحكم وقهرا للناس على الدين، فإنهم يسعون إلى موت الأمة لا إلى إصلاحها. وهم بهذا التصور، معينون لأعدائها لا لها. ومن أراد أن يعرف، فليسأل طبيبا إذا جاءه مريض يشكو عدة أمراض، هل يداويه منها كلها دفعة واحدة، أم يداويه منها الواحد بعد الآخر، بحسب خطورة كل مرض وتأثيره على الحالة العامة للبدن. فهكذا يؤخذ الدين، بالحكمة لا بالحُزمة.

٣. البدء من البداية:

البداية التي لا يريد أحد أن يبدأ منها، هي النفس! كم يتفنن المرء في عدّ عيوب الآخرين ومثالبهم، ويكون أجبن من أن ينظر إلى عيب واحد في نفسه! أمّا لو أمكنه الله من النظر إلى كل عيوبه، فإنه سيصير متمنيا للموت صباح مساء، من شدة انقباضه!.. والجهل بالعيوب، ليس دليلا على عدم وجودها، إلا عند من لا عقل له.

كل الناس يريدون أن ينصلح العالم، وينسون أن الفاسد هو أنفسهم لا العالم. وجبنهم عن مواجهة حقائقهم، يجعلهم يدخلون في تواطؤ جماعي من أجل الإنحاء باللائمة على الأغيار. ولا تجد واحدا منهم يشكو لك نفسه، وتنغيصها عيشه عليه.

إن الله لما شرع التزكية، شرعها ليفتح الطريق أمام العبد من أجل التخلص من آفات نفسه، المانعة له من التقرب إليه سبحانه. هذا هو لب الدين لمن كان يريد أن يتدين على المنهاج القويم؛ أما التدين الذي نراه يغلب في زماننا على العالم والجاهل، فهو تدين زائف؛ لا يراد به الله. ووالله من لم يعرف الكفر من نفسه، فما عرف نفسه حق المعرفة!..

٤. وحدة النفس:

كثير من الناس عندما يسمعون الكلام عن آفات النفوس، يقولون في أنفسهم: نحن لسنا من هذه الطينة، بل نفوسنا خيّرة من صنف أرقى من هذه التي نسمع عنها. وهيهات!..

لو أردنا أن نمثل للنفس، وتصورنا أن الكمالات والنقائص لديها مائة في العدد. ولنفترض أن خمسين منها للخير وخمسين للشر؛ وجعلنا الخمسين التي للخير خمسا وعشرين للإيمان وخمسا وعشرين للعمل الصالح؛ وجعلنا الخمسين التي للشر خمسا وعشرين للكفر وخمسا وعشرين لعمل الشر؛ فإن هذه الأجزاء كلها، تكون في كل نفس، لا تُستثنى منها نفس واحدة. غير أن هذه الأجزاء لا تكون كلها عاملة، وإلا تعطل تمايز الاستعدادات بين النفوس. لذلك فمن هذه الأجزاء ما هو عامل، ومنها ما هو خامل. ولو أعطينا للعامل عدد واحد، وأعطينا للخامل عدد صفر، فإننا سنجد نفسا من النفوس استعدادها هكذا: ٠٠١٠٠٠١١٠١؛ وأخرى نجدها مثلا هكذا: ١١٠٠١١١٠٠١؛ وهكذا... فإذا عرفنا الآن أن النفوس لا نهاية لكمالاتها، كما لا نهاية لنقائصها من حيث القابلية، عرفنا مدى السعة التي جعلت أنه لا نفس تماثل نفسا أخرى من حيث الاستعداد أبدا. وإذا اعتبرنا الأعداد الخاصة بالاستعدادات "أكوادا" للنفوس، فإننا سنجد عددا لا يمكن حصره من الأكواد التي لا يتماثل فيها اثنان. وعلى هذا فإن كل ما تتصف به نفس من الصفات المعنوية أو ما تقترفه من الأفعال، يمكن أن تتصف به نفس أخرى وتقترفه. ومن هنا جاء تنبيه الصوفية إلى المريد، أن لا يرى سيئة في الوجود إلا من نفسه؛ حتى لا يغتر بما يكون عليه من الطاعات أو يحتقر من يراه من الناس على معصية. وقد قال سيدي أبو مدين في هذا المعنى:

ولا تر العيب إلا فيك معتقِدا عيبا بدا بيّنا لكنه اسْتَتَرَا

يعني أن العيب الذي بدا من غيرك هو مستتر فيك لم تتفطن له فحسب. وقد يظن البعض أن مثل هذا الكلام من المبالغات التي يستعملها المربون لتربية مريديهم، بينما هي حقيقة عامة؛ يكتشفها المريد عندما يأذن الله له في معرفة نفسه. ومن هذا الباب وقوف النبي صلى الله عليه وآله وسلم لجنازة يهودي. ورد في الحديث: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّتْ بِهِ جِنَازَةٌ فَقَامَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا جِنَازَةُ يَهُودِيٍّ، فَقَالَ: أَلَيْسَتْ نَفْساً؟!»[٥]. فنظرُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن إلى الاستعداد "الكودي" هنا؛ وإنما كان إلى مطلق النفس بكل قابلياتها، العاملة والخاملة. ومن هذه الجهة، لا فرق بين نفس ونفس. وانظر كيف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند توضيحه، لم يقيد النفس بإيمان ولا بكفر؛ وإنما قال عليه الصلاة والسلام: «أَلَيْسَتْ نَفْسًا؟!». ومن هذا الباب أيضا قول الله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة: ٣٢]. وهذا أيضا حقيقة لا مجاز، كما يتوهم البعض؛ وما قيد الله النفس المقتولة بصفة، حتى يزعم قوم أن قتل الكافر قربة إلى الله! كلا وألف كلا! كل هذا لأن النفس أحدية المعنى. وفي النفس أسرار جليلة ليس هذا موضع عرضها؛ ومرادنا هو التنبيه إلى ما لا بد منه من أجل فهم الدين فهما صحيحا فحسب.

---

[٥] – أخرجه البخاري في صحيحه (٢/ ٨٥) بلفظه: كَانَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ، وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ قَاعِدَيْنِ بِالقَادِسِيَّةِ، فَمَرُّوا عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةٍ، فَقَامَا، فَقِيلَ لَهُمَا إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ أَيْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، فَقَالاَ: ... فذكره؛ وعند مسلم في صحيحه (٣/ ٥٨).

الفصل الخامس

السياسة من ظاهر الظاهر إلى باطن الباطن

١. ظاهر السياسة:

ما نقصده بظاهر السياسة، هو ما يعرفه العقل المجرد منها (نعني العقل الكافر، أو العقل المشترك بين الكافر والمؤمن). وهذا الصنف من السياسة، هو الطاغي على رجال السياسة في العالم اليوم؛ والذي ينظر إلى السياسة مجردةً عن الدين وعن الأخلاق، ويراها خاضعة لِما صار يسمى المصلحة (مع تحفظنا على المصطلح)، بدءا من المصلحة الشخصية، إلى المصلحة الوطنية، وانتهاء إلى المصلحة العالمية. غير أن المنظّرين لهذا الصنف من السياسة، سيعودون شاءوا أم أبوا إلى معايير لإدراك هذه المصلحة التي يتغيونها؛ وهنا سيعودون إلى معنى الأخلاق، وإن كان معنى خاصا لديهم. بل قد يعودون إلى معنى الدين نفسه الذي فروا منه، في صورة دين وضعي أو أيديولوجيا عقدية. وهذه الأنواع كلها موجودة في العالم السياسي اليوم، لكن من جهة باطن الظاهر، لا من وجه ظاهر الظاهر، الذي يبدو للناس أجمعين.

إن السياسة من وجهها الظاهر، والتي يصنعها رجال السياسة المعروفون، لها معياران أساسان:

١. معيار الواقع المادي: الذي لا يمكن أن يُنعت بالكذب. وهذا أصدق المعايير، وأدلها على باطن السياسة؛ لكنه معيار يُهمل عند العامة، بسبب التوجيه العقلي الذي يُعَدّ الإعلام والتعليم من أهم ركائزه.

٢. الخطاب السياسي: والذي يكون ديماغوجيا بنسبة من النسب. وهذا المعيار يكون مراعيا لآمال الشعوب وأغراضها، بغض النظر عن صوابها أو عن خطئها. والعامة ينطلي عليهم هذا الخطاب كثيرا، بسبب غلبة غرائزهم على عقولهم. ومع كون جل الخطاب السياسي تضليليا مكشوفا، فهو يُستساغ من قِبل السامعين، أكثر من الخطاب العقلاني.

والشعوب العربية، تكون شعوبا طفولية إن هي تعقلنت، وتكون شعوبا خرافية، إن هي جنحت. والأمران قريبان جدا عندها، ويمكن أن تنتقل من أحدهما إلى الآخر، من دون الاحتياج إلى مرحلة وسطى. وهذه "المطاطية" العقلية تكاد تكون خصوصية عربية.

أما الوعي السياسي عند الشعوب العربية، وحتى عند نُخبها المثقفة، فهو وعي سطحي؛ يمكن التخلي عنه عند أول امتحان في الواقع. وتجد من كان يتفنن في التحليل السياسي، قد انقلب إلى عامي يلوذ بأوهام الطفولة أو بخرافات الدجل، دون أدنى حرج أو شعور بالازدواجية (الفكرية على الأقل). وأفضل من يحافظ على بعض اتساق من النخب، تجده ملتزما الحياد السَّلبي، إلى حين انجلاء الامتحان؛ ليعود إلى وعيه المصطنع، كمن يستفيق من منام.

٢. باطن ظاهر السياسة:

أما باطن ظاهر السياسة، فهو ما يسمى كواليسها أو مطابخها (بلغة الإعلام)، التي تُتخذ فيها قراراتها، والتي يتلقفها الساسة المعروفون، ليخرجوا بها إلى الجماهير. ويدخل ضمن رجال باطن السياسة رجال المخابرات والمنظمات السرية وجماعات النفوذ والمؤسسات الدولية السياسية والمالية.

فرجال باطن السياسة، هم من يحددون "المصالح" بحسب معاييرهم غير المعلنة؛ وهم من يرسمون للسياسيين خطوط مساراتهم، التي يقوم عليها خبراء من جميع التخصصات. وهؤلاء (أي رجال باطن السياسة) يكونون في بلدانهم أقوى من رؤسائها أحيانا. وعلاقاتهم الدولية، قد تفوق العلاقات الديبلوماسية لبلدانهم. وفي الغالب، هم من يختارون الحكام قبل الانتخابات (إن كان البلد ديموقراطيا)، ويختارون كبار نواب البرلمانات؛ بل إن نفوذهم، يبلغ إلى أن يرسم السياسة الثقافية والفنية والرياضية لبلدانهم أيضا.

وأما رجال باطن السياسة في بلداننا العربية، فموجودون؛ لكن جلهم مرتبط بجهات خارجية، بسبب استمرار التبعية الاستعمارية غير المباشرة لبلدانهم. وليس المقصود هنا بالاستعمار الدول التي كانت مستعمرة لهم بالأمس القريب وحسب؛ وإنما المقصود مختلف مراكز القوى العالمية. وهذا يجعل الاستعمار غير المباشر أقوى من سابقه المباشر. يظهر هذا الامتداد الاستعماري الحديث جليا، عند دخول أحد البلدان في أزمة مصيرية؛ كما ظهر عند دخول روسيا وإيران طرفا في الأزمة السورية. ورغم اختلاف أنظمة الحكم العربية بعضها عن بعض قليلا؛ إلا أنها لا يكاد يخرج واحد منها عن القاعدة التي ذكرناها. كل هذا، لأن الدولة القطرية عندنا، لم تبلغ القوة السياسية الضرورية لاستقلالها التام. ولسنا نعني هنا بالاستقلال الانفصال عن العالم سياسيا، وإنما نقصد حرية القرار، ولو في الانضمام إلى تكتل دولي أو إقليمي دون آخر. نعلم أن كلامنا مختزل، لكن المقصود هنا تأصيل الأسس، لا الدخول في التفاصيل. ومن له معرفة بعالم السياسة، فلا شك أنه يعلم أبعاد هذا الكلام. وأما الكلام عن

القومية العربية، فقد أصبح اليوم من الماضي، الذي ينظر إليه الناس بحنين لا يخفى، دون التمكن من لمسه بأيديهم. وقد حلت التكتلات العربية الإقليمية (ما وُفّق منها)، محل القومية العربية، بسبب شدة التمزق. وأما جامعة الدول العربية، فإنها لا تعبر عن القومية بأدنى تعبير؛ وإنما هي كيان يعيش على الأجهزة الاصطناعية، مع تحقق الموت السريري.

٣. ظاهر باطن السياسة:

إن ظاهر الباطن الذي نعنيه، هو مجال رجال الغيب الذين ذكرناهم سابقا. وإن كان المجالان السابقان عن هذا (ظاهر الظاهر وباطن الظاهر) مُدرَكَيْن لكل العقول؛ وللعقول المجردة (الكافرة) منها سبقٌ لا يُنكر على العقول المؤمنة فيهما، فإن هذا المجال لا يُدرك إلا لخواص المؤمنين. نعني أن عوام المؤمنين يؤمنون به إن آمنوا، ولا يُدركون تفاصيله. غير أن التصديق برجال الغيب، قد قل في زماننا عن الأزمنة السابقة، بسبب تأثير الفكر الكفري، الذي غزا الأمة في صورة فكر علمي، جعلها تخلط بين الخرافة وبين الغيب، وتنفر من الغيب كنفورها من الخرافة. هذا من حيث التظاهر؛ وإلا فإننا رأينا أن الخرافة ما زالت حية بيننا. وقد عمل الفكر الوهابي في عقول الناس بتوحيده الشركي (نعتذر عن التعبير المتناقض، ونصر على معناه)، الذي ليس هذا مجال كشف عواره، (عمل) على فصل شطر كبير من الأمة عن الغيب الذي له تعلق بشطر الدين؛ مما جعل التدين البدعي ماديا وإن كان دينيا؛ يكاد يكون فرعا عن الإلحاد الأكبر. نعني أنه كما فرّق العلماء السابقون بين الكفر الأكبر والكفر الأصغر؛ وبين الشرك الأكبر والشرك الأصغر؛ دون الخروج عن المعنى اللغوي المشترك بينهما؛ فإننا نلحق الإلحاد الوهابي الأصغر، بالإلحاد الأكبر الذي لا يؤمن فيه أصحابه بوجود الله.

ورجال الغيب، هم مَن أعطاهم الله التصرف في العالم بإذنه، كما سبق أن ذكرنا. وإذا كنا قد رأينا قبل الآن، أن السياسات تُعد من قبل أصحاب النفوذ الخفي، من أشخاص

ومن مؤسسات، فإن رجال الغيب هم المتصرفون في بواطن هؤلاء كلهم، بما يجعلهم يختارون أمرا من الأمور دون سواه؛ ورجال السياسة لا يشعرون بذلك، ويظنون أنهم أصحاب قراراتهم وسادتها. وقد تعترض بعض العقول المؤمنة على ما نقول بشُبَه بسبب ضعفها، منها:

إن كان رجال الغيب بهذه المكانة، وهم من خواص الأولياء، فلمَ لا يجعلون أصحاب النفوذ يتخذون قرارات لصالح الأمة الإسلامية؟.. فنجيب:

ا- إن رجال الغيب يتصرفون بحسب مراد الله، لا بحسب ما يمليه انتماؤهم. وتصرفهم وجودي لا يخضع لحكم الشرع، حتى يمكن أن يقال إنهم خانوا أمتهم. ونعني بالوجودي، أن فعلهم من فعل الله؛ وفعل الله فوق حكم الشرع، كما هو معلوم. فإنْ نَصَر الله الكافرين على المؤمنين لسبب من الأسباب، فلا يُسأل سبحانه عن فعله ذاك. يقول الله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

ب- إن نصر الله لعباده الكافرين على عباده المؤمنين، فيه سر وهو في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]. قال فيه الشيخ الأكبر رضي الله عنه: لم يقيد الله في هذه الآية الإيمان بمَ؛ فإذا تقابل المؤمنون بالله والكافرون الذين يكونون مؤمنين بما عندهم، وكان إيمان الكافرين بما عندهم أقوى من إيمان المؤمنين، فإن الله ينصر الكافرين بسبب قوة إيمانهم بما عندهم، وإن كان باطلا. وهذا الكلام فيه سر أخفى من هذا؛ ليس هذا محله.

ج- إن معاملة رجال الغيب تكون بالأسماء وللأسماء؛ فأي اسم كان له الحكم أمضوه، سواء أكان في هذا الجانب أو في ذاك.

د- إن تصرفهم يكون وفق القضاء والحكمة الإلهيين. ومن هذا الباب قول الله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]. نعني أن مصلحة الأمة قد تكون فيما تراه عقولنا مَضرّة لنا، والأمر على غير ذلك عند الله. وبهذا يمتاز المؤمن عن الكافر؛ أي بالرجوع في أموره كلها إلى الله، وإيكالها إلى علمه فيها سبحانه. ومع هذا، فلو أن الأمة تأدبت مع رجال الغيب، لكانت تحصل معهم خيرا كثيرا. كيف لا وهم مظهر الإرادة الإلهية في الكون؟!.. وهنا أسرار تقصر العقول عن تقبلها، نمسك عنها إشفاقا وحكمة. ومن كان من أهلها، فإنه تكفيه الإشارة.

٤. باطن باطن السياسة:

أما باطن الباطن فهو المشيئة الإلهية، التي تكون الإرادة ظاهرها. وهذا الأمر هو ما يؤمن به عوام المؤمنين، وإن كانوا لا يُدركون حقيقته. فيرجعون بسبب إيمانهم به، إلى الله عند نزول النوازل والخطوب. وإلى هذا الإيمان الإشارة في قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]. ومجال المشيئة مجال خطير، لا يُطالعه إلا من كان من العباد الذاتيين. ونوره يعمي البصائر فيعود ظلمة. ولا شمس ولا قمر يعرف بهما هناك الاتجاه؛ وإنما هو ضلال في ضلال عند غير أهله ممن ذكرنا.

والسياسيون من الإسلاميين، كان ينبغي أن يُدخلوا كل الاعتبارات السابقة في حسبانهم، حتى يمكن أن نصدقهم في زعمهم أنهم يعملون للإسلام وللمسلمين؛ بينما هم في الحقيقة من حيث الاعتقاد، لا يُجاوزون مرتبة عوام المؤمنين؛ ومن حيث العمل السياسي، يكادون يستوون مع الكافرين. وقد ظهر ذلك جليا في انحصار أنشطتهم فيما يشبه الأحزاب السياسية الأخرى والنقابات العمالية.

قد يجد من لا علم له بمقتضيات الكلام، أننا نتجنى على إخواننا ونبخسهم قدرهم؛ ولكننا في الحقيقة ننبههم إلى موطن الخلل لديهم؛ إن كانوا لنا سامعين. ويكفي أن نذكّرهم هنا بالربانية التي كثيرا ما دللناهم عليها؛ فهي المفتاح لما هو تحت الكلمات من معان. ولا ينفع في هذا، التلقينُ أو الشرح والتفسير؛ وإنما هي أفضال يخص الله بها بعضا من عباده دون بعض؛ تُطلب حيث هي، ولا يُنادى عليها فتأتي.

لهذا حكمنا على العمل السياسي للجماعات الحركية المتواجدة على الساحة اليوم بالفشل. بل إن إصرارهم على مواصلة ما هم عليه، لن يزيدهم إلا عنتا ومشقة؛ بسبب مخالفتهم لأصول هذا الأمر، وجهلهم بحقيقته، وعدم تسليمهم لأهله. ولن ينفعهم ما يزعمون من موافقة الشرع؛ لأن العلم بالشرع يكون بحسب العالم. والله تعالى يقول: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

الفصل السادس

أخطاء الإسلاميين

بعد أن ذكرنا مستويات تخليق (من الخَلْق) "القرار" السياسي، وذكرنا رجال الغيب من حيث هم وجه للإرادة الإلهية، فإن كثيرا من إخواننا الإسلاميين المشتغلين بالسياسة قد يفرون مما ذكرنا، بسبب غيابه لديهم. وكما هي عادة العقلية "العربية" النمطية، فإنهم سيتخذون الإنكار سبيلا للحفاظ على مكانتهم السياسية عند أتباعهم أولا، ثم عند باقي الناس مِن بعدهم؛ وهذا لن يغيّر من الأمر شيئا؛ بل سيُبين عن ضعف عقلي وإيماني فحسب. وسنذكر الآن بعض مواطن الخلل التي نرجو أن يتنبهوا إليها؛ ومنها:

١. العمل للإسلام ليس حرفة:

إن بعض الإسلاميين قد اتخذوا ما يسمونه "الدعوة"، والتي هي في الغالب قراءة سياسية دينية خاصة للواقع، حرفة يترزقون منها؛ زيادة على ما تهواه أنفسهم من استتباع للعوام، وتحكم في العباد بغير الحق. وقد وطنوا أنفسهم على ذلك، بحيث لم يعودوا يستطيعون تصور أنفسهم عاملين عملا مما اعتاده الناس لكسب الأرزاق، ولا أن يكونوا مُهمَلين من قِبل الناس، لا يسألونهم رأيهم في صغار الأمور وعظامها. وقد يجدون لهذا كله مُستندا شرعيا، يظنونه ينفعهم عند الله، وهم لا يُحسنون تنزيله، بسبب طغيان الأهواء على أعين البصائر.

وإن بعض المساكين، قد صوّرت لهم أنفسهم أنهم مكلفون من قِبل الله بالإشراف على الإسلام والمسلمين في هذا الزمان؛ فصاروا من ضعف نفوسهم أمام أهوائهم، ينظرون إلى الناس كأقوام الأنبياء مع أنبيائهم؛ فإما مؤمن بهم وإما كافر؛ وإن كانوا لا يُعلنونها. وصار الجهلة من أتباعهم، يُبلِّغونهم وحي إبليس على ألسنتهم، فيوهمونهم أنهم أولياء أمر الإسلام، إن لم يرعوْه برعايتهم زال عن قريب. فنشأ من هذا الضلال والإضلال المتبادل، جو من التمثيل المسرحي في الواقع، يعيشون به جميعا "دور" البطولة الدينية، دون أن يعرف المساكين أنهم مرضى، بحاجة إلى رعاية إما قلبية وإما عقلية من طرف المختصين، وإما هما معا.

ولقد كثُر هذا الصنف في الإسلاميين، حتى صاروا يُعاملون غيرهم من المسلمين، معاملة المبشَّرين بالجنة في حياتهم الدنيا، لمن كان من الجاهليّين؛ مع العلم أن المبشرين يكون لهم حظ من الباطن، يمنعهم عن إتيان مثل هذه السفاهات.

لم يعلم هؤلاء المساكين، أن العمل للإسلام يكون على قدر مقام العامل. فالعامة لا ينبغي لهم تجاوز قدرهم من التحاضّ على الطاعات المعلومة، والتناهي عن المنكرات المشهورة؛ دون الدخول في التوجهات العامة للأمة أو لدولة من الدول. واشتغال أمثال هؤلاء بالسياسة، هو وبال عليهم وعلى السياسة معهم. فمن لا يتمكن من تدبير شؤون بيته أو شؤون نفسه، كيف يعطي نفسه الحق في إبداء رأيه في السياسة العامة لبلده أو لأمته؟!.. أم أن الأمر صار مرتعا لكل راتع، وملعبا لكل لاعب!.. وكأن الدين وحده، هو المجال المشاع، الذي لا حارس له ولا حامي!.. على العكس مما هو الأمر عليه في الحقيقة؛ وعلى عكس ما ينبغي أن يكون النظر إليه!..

أما المؤهلون من العباد المقربين، فإنهم يدخلون مجال الدعوة إلى الله، التي يَخلُفون فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بإذن رباني؛ بعد أن يكونوا قد تخلصوا من شركهم وأهوائهم.

فهؤلاء إن تكلموا في أمر من أمور المسلمين، فإنما يتكلمون بالله، لا بأنفسهم. والواجب على عوام المسلمين تجاههم أن يسمعوا ويطيعوا، لا أن يزاحموهم وكأنهم أنداد لهم.

نعم، إن الأمة قد أصابها داء المساواة الكفرية، التي لم تُبق على أي مرتبة، إلا ما كان من قبيل المناصب الدنيوية التي لا يعرف أئمتهم من الكفرة غيرها؛ لكن المصيبة هي أن يُعمَل بهذا المنطق الفاسد، عند من يعُدّون أنفسهم من أهل الدين. فإن لم يسمع عوام المسلمين لأئمة الدين الربانيين فيهم، كما أمر الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فعن أي دين يتكلمون؟!.. أم أن الدين عندهم قد أُدرج فيه من أصول العلمانية، ما يجعله في رأيهم مناسبا للعصر؟!.. خليطا من خليط!

٢. اختلاط الدين عند الإسلاميين بما ليس منه:

لقد سمعنا من بعض إخواننا تفسيرا تاريخيا للإسلام وتنظيرا، وإن كان يُربَط فيه العباد بالدين، إلا أنه يكاد يكون تنظيرا أيديولوجيا، يشابه التنظير المجرد كما هو عند الماركسيين. ورأيناهم يركزون الكلام على التغيير المادي للجماهير كما يراه الماركسيون، وإن اختلفت الاصطلاحات. كل هذا، وهم لا يميّزون الأيديولوجيا الدينية من الإيمان!.. ولا بأس هنا أن نذكر الفرق بين الأمرين:

إن العبد يجب عليه (وجوب اضطرار) أن يكون على صلة بالله ربه؛ وهذه الصلة تُبنى تكليفيا بالدين: عقيدة وشريعة؛ إيمانا وعملا صالحا. غير أن الناس بطبعهم، ولغلبة الحسّ عليهم، سرعان ما يجعلون صلتهم بالدين لا بربهم، عند فقد الاتصال الباطني بنور النبوة أصالة أو وراثة. فيأخذون الدين مقطوعا دون أن يشعروا بذلك؛ لأنهم يعتقدون أنه لم يزل كذلك منذ أول العهد به. وهم ما جربوا الوضع الأول حتى يقارنوا إليه الوضع الثاني. ويتولى

هذه القطيعة فقهاء الدين الذين يبالغون في الدلالة على الوحي (الكلام) دون المتكلم. والفقهاء أول من وقع في القطيعة -إلا من رحم الله- بسبب اعتمادهم على الفكر في الاستنباط؛ وهذا مشروع في حده الضروري، لو أنهم اكتفؤا به؛ لكنهم أدمنوه، وظنوا أن العلم لا يأتي إلا عن طريقه؛ فأشبهوا الفلاسفة من هذا الوجه، وهم لا يدرون. وأما العامة، فيتخذون الفقهاء قدوة دائما؛ فصاروا أهل فكر ديني على قدر مرتبتهم هم أيضا، مع ما يشوب فكرهم من قصور وتشوهات. فإذا جاء من يعطيهم تفسيرا نسقيا للدين ممن يفوقونهم قدرة على التفكر، ظنوه أعلم الناس به، ونسبوه إلى الاجتهاد أو إلى الربانية، من دون أن يميّزوا هذه المعاني. وهو في الحقيقة يكون قد أسس لهم أيديولوجيا دينية، يتيهون في عمهها حقبة من الأحقاب.

أما طريق الإيمان، فتُؤخذ فيها معاني الوحي من الله، بالتعرض للتلقي عنه سبحانه؛ عن طريق التزكية التي تزيل عن القلب الرُّيون التي غشيته باتباع العادات وارتكاب المخالفات. وهذا الطريق قد أصبح مجهولا في زماننا، مع أنه الأصل؛ بسبب طغيان الفكر الكفري على العقل المسلم، الذي تلقاه منهاجا ونتائج عبر مؤسسات التعليم الاستعماري على الخصوص.

ولما انبرى الإسلاميون للعمل السياسي، حملوا معهم هذه الشوائب في عقولهم، وأقبلوا على الدين يفهمونه من وراء غبشها؛ فأعطى تعقُّلُهم للدين تشوهات منها: أنهم صاروا يُماثلون ما يدعو إليه العقل الكافر من حيث الصورة في الغالب؛ حتى صاروا يدعون إلى العدالة الاجتماعية والحريات وغير ذلك من مبادئ الفكر الغربي، من غير اختلاف يُذكر بين الفكرين؛ إلا ما كان من مرجعية دينية للإسلاميين دون الآخَرين. وهنا أيضا ظنوا أن إعلان كون الإسلام مرجعيةً لهم، يفي بالطلب، وهيهات!..

وعلى العموم، فإن العمل السياسي الإسلامي، قد أصبح عائقا دون تحقيق العبد صلته بربه، التي هي غاية التدين الأولى. وبدل أن ينْكبَّ الفرد على بناء هذه الصلة، فإنه صار يُوجَّه إلى الخصومات والمغالبات التي ينقضي عمره، ولا تنقضي هي. وصار الإسلاميون يدعون الشعوب إلى الثورة على الحكام، وكأن العيب والقصور في الحكام وحدهم. هذا، دون أن يحسبوا حساب ما لو سقط نظام الحكم واستولى قُطّاع الطرق على البلاد، فخسر الناس الدنيا والدين معا. وهذا الإهمال منهم للعواقب، يدل على أن الغاية السياسية، قد صارت عندهم مقدَّمة على مقاصد الشريعة.

٣. تجاوزهم للربانيين ومنهم رجال الغيب:

إن تجاوز الإسلاميين للربانيين الأحقاق، يجعلهم كالمأموم الذي يتقدم على إمامه في الصلاة ويسبقه. وهذا مما يُبطل الصلاة بإجماع الفقهاء، إلا عند الضرورة القاهرة إن اقتصر على السبق على المكان، لا على الأفعال. نعني أن الإسلاميين الذين ينطلقون انطلاقا أهوج في العمل السياسي، دون اعتبار لخواص الأمة، فإن عملهم ذاك يكون باطلا. وعدم فلاحهم إلى الآن في البلدان التي وصلوا فيها إلى الحكم، هو من أثر ذلك البطلان. ونحن هنا لا نريد أن ندخل في التفاصيل، ونفرق بين الجاهل منهم والمتعمد؛ لأننا نريد للصورة أن تتضح للناظر أولا؛ ثم بعد ذلك يشرع هو في تعرّف تفاصيلها على قدر وسعه. مع العلم أننا لن نستطيع الإحاطة بكل جوانب الموضوع، بسبب تشعبها وتركيبها. ونحن هنا نشير إشارة إلى ما نتناوله، فحسب.

أما رجال الغيب، فقد يقول قائل: نحن لا نعلمهم، حتى نقدّمهم؛ ولو علمناهم لقدمناهم! فنقول: لو كانوا يُعرفون، ما سُمّوا رجال الغيب من الأصل؛ ولكننا نعني بالتأدب معهم، أن يراعيهم عامة المسلمين بقلوبهم غيبا ومن غير تعيين. فهذا يجعلهم ينظرون إلى

الناس نظر الرحمة والإشفاق، وقد أعطاهم الله الاطلاع على القلوب، يعلمون ما يخطر فيها، فضلا منه ونعمة.

وأما إن أظهر الله أحدهم، وعُرف بقرينة من القرائن ولو عند جماعة صغيرة، فإنه يصير واجبا على من عرفه أن يعامله بالأدب اللائق به، وأن لا يأتي عملا ذا بال إلا بإذنه وموافقته. فإن في الصدور عن إذن هؤلاء بركة الصدور عن إذن النبوة؛ علم ذلك من علمه، وجهله من جهله. وفي مثل هذا المعنى يقول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. وإن هذا الإذن النبوي هنا، إذن مباشر يفوق إذن الخبر الذي يعلمه الفقهاء والعامة.

وإن الإسلاميين بتجاوزهم لأهل الله، قد فقدوا حلقة الوصل بينهم وبين الله. فكيف يطمعون أن يكون التوفيق حليفهم؟!.. وأما من يزعم أن العبد لا يحتاج واسطة بينه وبين ربه؛ فإننا نقول له: ليس كل زعم باللسان، يُصدقه الحال! وعلى كل حال، فمن اعتبر العباد الذين نصبهم الله بين عباده من حيث الظاهر ومن حيث الباطن، فإنما يكون أدبه مع ربهم الذي نصبهم. ومن هنا أمر الله بتعظيم الرسل عليهم السلام وأئمة الدين والدنيا، إن لم يؤد ذلك (نعني تعظيم أهل الدنيا) إلى ذهاب دين.

ولقد سبق أن قلنا إن رجال الغيب هم مظاهر الإرادة الإلهية التي باطنها المشيئة المطلقة؛ لذلك فمن أساء الأدب معهم (غيبا) فإنما أساء الأدب مع الإرادة. ومن أساء الأدب مع الإرادة خالفها، ولم ينل مراده. ومن وقع في ذلك، فإنه يعرّض نفسه لتصرف المشيئة، بما يقتضيه الحال. ومن هنا ختم الله بالكفر على كثير من العلماء والعبّاد؛ وحكم بالقتل والهوان على كثير ممن كان يزعم الإصلاح. والتاريخ مليء بشخصيات تشهد لما نقول، إن نظر العبد إلى سيرهم بنور العلم وبالإنصاف.

وإن مصارعة الإسلاميين للإرادة الإلهية أمر لا يخفى إلا عنهم؛ أما من أوتي نورا ينظر به، فإنه يرى ذلك واضحا لا يحتاج فيه كثير كلام. وإنّ تعلُّلهم بموافقة الشريعة في سوء أدبهم، هو من تلبيس أهوائهم وشياطينهم؛ لأن الشريعة لو عمل بها المرء على نقاء وطهارة باطن، لأثمرت له التأدب مع الإرادة. نعني أنه سيوفِّق بين ظاهر الشريعة، وبين ما تعطيه الإرادة. وهذا عزيز في أهل الدين، لا يكون إلا للحكماء. ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

الفصل السابع

السياسة الاجتماعية

١. العولمة المُصادِمة:

إن أهل الدين من الناس، صاروا يجدون أنفسهم في حيرة من أمرهم؛ فحكّامهم مسلمون، لا يشكّون في ذلك؛ وعلماؤهم مشهود لهم؛ ومع ذلك، يرون الدين في بلدانهم يُحارب جهرة، في المؤسسات العمومية والأجهزة الإدارية؛ فلا يدرون من أين يأتي التوجيه بذلك!..

ومما يزيد الأمر استعصاء، أن علماء الدين لا يزالون يعيشون سذاجة القرون الوسطى (قروننا لا قرون الغرب)؛ ويكادون يجهلون كل شيء عن العصر وأهله. أما دهاليز السياسة العالمية، فلا أهلية لهم لفهم ظاهرها؛ فكيف بباطنها!..

ما زال العرب لا يعون -إلا قليلا جدا منهم- أن الزمن زمن العولمة؛ وأن النظام العالمي الموحد بدأ في بسط قوانينه على الدول منذ عقود؛ وأن القرى التي يعيشون فيها، لم تعد مستقلة عن العالم من جهة القانون. بعض الناس يرون العولمة يمكن أن تكون اقتصادية أو إعلامية؛ لكنهم لا يتصورون عولمة قانونية، مع أنهم يسمعون في نشرات الأخبار يوميا عن توقيع بلدانهم لاتفاقات دولية في مختلف المجالات؛ زيادة على ما يُسرّ منها ولا يُعلن.

إن ما يجده المسلمون من حرج في اتباع تعاليم دينهم، إنما هو أحد الآثار القانونية التي أصبحت تسري على البلدان، وليس تعمدا من الحكومات المحلية لمحاربة دينها. عندما كانت الدول مستقلة بحسب المفهوم القديم، كان الحاكم يحاسب عما يعم البلد من طاعة أو من فجور. وهذا الحكم (الحكم على الحاكم) يكون صادقا، رغم وجود بعض التفاصيل التي يمكن أن تزحزحه قليلا، نفيا أو إثباتا؛ أما اليوم، فالحاكم ليس له إلا الإدارة العامة للبلد، لا الحكم بالمعنى الصحيح.

وإن عدم إدراك الشعوب لهذه الحقيقة المخيفة، أو إدراكها إدراكا قاصرا لا يبلغ حقيقتها، يجعل الحاكم أضعف مما يكون عليه لو أن الإدراك كان صحيحا وتاما. إن إنحاء الشعوب باللائمة على الحكام وحدهم، هو مساهمة منهم في تقوية النظام العالمي، على حساب الحكم المحلي، من دون أن يشعروا.

ينبغي أن نعلم أن السياسة الاجتماعية أصبحت نتيجة للصراع السياسي العالمي والمحلي؛ والصراع السياسي المحلي أصبح تنزيلا للسياسة العالمية في النظام الواحد، الذي اختاره أفراد معدودون لسكان الأرض قاطبة، دون أن يستشيروهم فيه. نعني أن الصراعات السياسية المحلية، أغلبها ليست تفاعلا محليا سليما؛ وإنما هي آثار للسياسة العالمية عند التنزيل. والشعوب لا تُدرك إلا ما هو محسوس لديها، فتبقى حقيقة ما يجري في بلدانها مجهولة لها ومستغربة. لو أن النظام العالمي، أبان عن وجهه بإرسال قواته إلى مختلف البلدان، تسهر على تطبيق قوانينه علانية، لفهمت الشعوب بعض ما يجري على أرضها؛ ولكن الأمر لا زال في طور الحكم غير المباشر. هذا مع كون التدخل العسكري من طرف القوى العالمية، أصبح سافرا في كثير من مناطق العالم، لمن كان ذا نظر.

٢. المجتمع المدني:

في العادة نفهم المجتمع المدني، في مقابل المجتمع العسكري؛ لكن الأمر مختلف في النظام العالمي الموحد؛ فالمقصود من المجتمع المدني هو مقابل المجتمع الديني. ألا ترى أنهم يتكلمون عن الدولة المدنية في مقابل الدولة الدينية!.. وكان الأحرى أن يُتكلم عن الدولة اللادينية، في مقابل الدينية!.. ولكنه التلبيس العالمي المقصود.

إن مجتمعاتنا العربية صارت مخترقة من جيشٍ من الجمعيات ذات الطابع "الإنساني" و"الحقوقي" و"الثقافي" و"الفني" و"الرياضي"، التي ترتبط عضويا بمراكز حكم النظام العالمي. لذلك نجد التمويل يأتيها سخيا من الخارج، والحكومات المحلية تنظر، ولا تستطيع حراكا.

إن المقصود من هيئات المجتمع المدني، القضاء على الدين في مظاهر العيش عند الشعوب، حتى تعود قطعانا حيوانية تصلح لعبادة الشيطان. والمصيبة أن النخبة السياسية التي كان يُفترض أن تقوم في وجه هذا الغزو، تدخل هي نفسها ضمن جنوده، وترضى بعرَض قليل من الدنيا، بديلا عن بيع الأوطان والأجيال.

إن الصراع المفتعل لدينا بين ما هو ديني، وما هو لا ديني؛ وبين ما هو إسلامي، وما هو علماني؛ هو صراع في الحقيقة بين المبشرين بالنظام العالمي، وبين من لا زالوا يحلمون باستقلال إنساني، يعيش فيه الفرد حريته بجميع المعاني. نحن هنا لا نريد أن نقول إن دعاة العلمانية هم من جنود هذا النظام، كما سيُفهم من ظاهر كلامنا للوهلة الأولى؛ فهذا سيكون تجنيا على فئة كبيرة من الصادقين؛ ولكننا ننبه إلى أن الدعوة إلى العلمانية، ليست دائما على أساس فكري اجتماعي، كما يراها أهلها عندنا؛ بل هي تمهيد لوضع عالمي يُهيَّأُ العالم له عن

سبق إصرار، باستعمال مبادئ فكرية استعمالا ضلاليا، يتصيدون به الأغرار من جميع التوجهات. إذ مَن سيعادي الحرية والمساواة والعدل، لو كانت على حقيقتها؟!..

ولنأخذ مبدأ الحرية التي يزعم العالم "الرسمي" أنه يدعو إليها؛ فلو أنه كان حقا يريدها، فلمَ تُقهر شعوب بكاملها على ما تأباه؟!.. ولمَ يُقتل ملايين من الناس، دون أن يطرف للمتفرجين جفن!.. إنما الحرية عند المخادعين، هي الحرية في الهدم!.. فإذا قام أحد الأفراد يهدم أساسا من أسس شعبه الدينية على الخصوص، فهُنا تأتي المنظمات العالمية للدفاع عنه ضدا عن شعبه كله!.. ومن لم يميّز ما نقول، فليعدّ نفسه من العجول المسمنة، التي تنتظر أن يأتي دورها للذبح عن قريب...

٣. جهاد الإسلاميين المحرف:

إن قيام الإسلاميين في بلدانهم للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (إن صح)، لا يمكن أن يكون في صورته الأصلية المباشرة، التي كان يخاطب فيها المحتسب المجاهرَ بالمعصية، أو يقوده إلى القاضي؛ لأن العاصي اليوم، لا علم له بمعصيته وأبعادها، مع التضليل التعليمي والإعلامي؛ وقد يكون فيها عاصيا بالنيابة، وهو لا يدري! هذا الوضع لم يعرفه الفقه الكلاسيكي، ولم يجد بعدُ من فقهاء العصر من يؤسس له.

إن قيام الإسلاميين للحكام في بلداننا هو ظلم لهم، وإعانة عليهم، من حيث لا يشعرون. ذلك أن هذا القيام يجعل الحاكم ألين في يد أعداء الدين والوطن، بدل أن يقوّي ظهره عند مساومتهم له. وقد ظهر جزء من هذه الحقيقة، عند استلام الإسلاميين الحكم في بعض البلدان؛ فهل تمكنوا من العودة إلى الوضع "المثالي" لديهم؟.. بل لقد وجدوا أنفسهم وجها لوجه مع ما لا قِبَل لهم به؛ فإما سيكونون كسابقيهم، لا يختلفون عنهم في شيء؛ وهو

ما يُفقدهم مصداقيتهم؛ وإما سيُطاح بهم في أسرع وقت، بطرائق لم تكن تخطر لهم على بال، وعلى أيدي "جنود" لم يكن يعلم بوجودهم أحد.

إن الإسلاميين، عليهم أن يُعيدوا حساباتهم كلها، وأن لا يروا العدو إلا من خارج بلدانهم ومجتمعاتهم إن أرادوا حقا بعض إصلاح. نعم، نحن نعلم أن ما ندعوهم إليه جهد مضاعف ومشقة لا تنقضي؛ لكن الوضع هو هكذا!.. لا يُمكن أن ندخل في معركة اليوم بأسلحة الأمس أبدا!.. لذلك فإننا ندعو الإسلاميين إلى:

١. عدم العمل على الوصول إلى الحكم؛ لأن ذلك سيزيد من تعقيد الأمر وحسب.
٢. أن يتعلموا النظر إلى حسنات الحكام والثناء عليهم بها، وأن يغضوا الطرف عن سيئاتهم، وإن كانت من الكبائر؛ لأن الخير والشر يشيعان بالذكر. كل هذا عملا بفقه الاستثناء (الطوارئ) لا بالفقه الأصلي.
٣. أن يروا في إخوانهم العلمانيين، باطنهم إن كانوا صادقين، لا ظواهرهم. وأن لا يتهموا أحدا منهم بمحاربة الدين، وإن نطق كفرا؛ فلعله يكون عن جهل. ذلك لأن العدو الخارجي، يريد أن يدمر الشعوب ذاتيا، بعضها ببعض. ولا شيء يصلح لإيقاد نيران الفتنة كالعقائد. ثم إن الحكم على الأمة الآن، وقد تعرضت إلى كل هذا المسخ عبر عقود طويلة من الزمان، دون أن تُعطى فرصة لتدارك أمورها، يكون ظلما لها ولا شك.
٤. إشاعة الفهم الصحيح لحقيقة الوضع، على قدر الاستطاعة؛ حتى تصحو الشعوب من نومتها، أو من وهمها الذي يُحرف إدراكها.
٥. اعتماد التربية الربانية، التربية بالمدد النبوي، لا تربية الكلام والتوجيه السياسي الأحمق. وهذا يكون بالدلالة على الربانيين، بعكس ما هو الحال عليه اليوم من إنكار عليهم ورميهم بالعظائم.

وهذا لن يمنع الإسلاميين من حرب الفساد بجميع أنواعه، بالطرائق المتاحة، التي لا تجعلهم في صدام مع القوانين المعمول بها قدر الإمكان.

نعم، إن الوضع معقد جدا، والإصلاح في هذه المرحلة لا يمكن أن يكون شاملا. وإن حافظت الأمة –وستحافظ إن شاء الله– على الخميرة التي ستبلغ بها زمن المهدي، فذاك هو المطلوب الآن. نعني أن كل عمل من أجل تحقيق الإصلاح الشامل وفق المنظور الشرعي، سيكون هدرا للجهود والطاقات، وتبديدا لها في غير محلها.

نحن واعون بأن شعوبنا ما زالت متخلفة، ردود أفعالها آنية ومباشرة؛ ونعلم أن نخبنا غير حقيقية، ونظرها قصير لا يتجاوز مدى يومها وأغراضَها الشخصية؛ ولكن مع ذلك نراهن على من كان يريد مرضاة الله حقيقة، ممن رزقه الله حسن فهم وبصيرة نافذة؛ لأن يأخذوا بأيدي إخوانهم في لطف وحكمة، إلى الحق.

إن الدعوة إلى الدين اليوم، لا ينبغي أن تبقى على الصورة التي نراها؛ بل ينبغي أن تتطور إلى أسلوب جديد، تكون أهم سماته، وسع المخاطَب واحتمال أذاه. نعم، ليس هذا أمرا سهلا يُطلب من أهل الدين، إن سمعوا ما ينتقص من شعائر الله وما ينتهك حرماته؛ ولكن ليس أمامنا الآن إلا هذا. ولنعتبر أنه حظنا من البلاء الذي يصيب الصالحين كلاّ في زمانه. ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١].

٤. ضرورة تقوية الجبهة الداخلية:

إن بعض البلدان العربية قد دخل مرحلة الفوضى بحسب ما خططه رواد النظام العالمي الموحد، وبعضها لا زال يصارع من أجل البقاء؛ لكن لا بد للحاكم وللمحكوم أن يعلموا أن شروط البقاء ليست أمرا هينا؛ ولا هي منوطة بما كانوا يعلمونه من أمر السياسة في السابق. إن بقاء أي دولة عربية قائمةً، يتطلب منها بناء جبهة داخلية قوية.

والجبهة الداخلية لا يمكن أن تكون قوية إلا إذا انخرط الجميع فيها؛ فلا يُستثنى منها أحد من أهل البلد. وحتى يتم هذا، فإنه ينبغي التلاقي على الثوابت الأساس من دين وقانون، ونبذ الوقوف عند التفاصيل الخلافية التي أطالت الأطراف المختلفة المكوث عندها؛ حتى أصبح الأمر لا يُنبئ إلا عن جهل كبير، وعدم إدراك مخلّ.

وحتى تتحقق القوة للجبهة الداخلية، فإنه ينبغي الحزم بخصوص الثوابت التي تضمن بقاء كيان الدولة قائما. ونحن نرى أن ذلك لا يكون إلا إذا كانت عقوبة المخلّين بها القتل فورا. فإن الشعوب من دون حزم، تتمادى في التلاعب بأمنها، ولا تُدرك ضرر ذلك عليها إلا بعد فوات الأوان.

وإن مما ينبغي عدم التساهل فيه:

ا- الخيانة العظمى، وتكون عند ثبوت الدعوة إلى الكفر أولا، بما لا يحتمل التأويل؛ ثم عند العمل لمصلحة قوى خارجية على حساب البلد ثانيا (التخابر والعِمالة).
ب- سرقة المال العام والارتشاء.
ج- الاتجار في المخدرات.

هذه الآفات، ينبغي أن تكون عقوبتها القتل، من غير تردد. بعدها يمكن التفرغ للعمل على تنمية البلد وتحسين أحوال مواطنيه. وليعلم الجميع أن الأمر لا فسحة فيه، حتى يُنظر فيه عبر القنوات العادية المترهلة المهترئة؛ والسّليم من سلّمه الله.

الفصل الثامن

المؤمنون لا يقودون

١. التنظير لا يعدل الربانية:

نعني بالمؤمنين هنا عوام المسلمين وخواص المؤمنين الذين لم يخرجوا عن حكم الحجاب. والإيمان من حيث الأصل مقرون بالحجاب؛ فهو في مقابل العيان. وإن الإسلاميين عند النظر إليهم، لا يخرج جلهم عن مرتبة الإسلام العامة، وقليل منهم من يُجاوزها إلى مرتبة الإيمان. وهم بهذا الوصف ليس لهم من جهة الشرع إلا أن يكونوا تابعين لا متبوعين. غير أن الفوضى التي حلت بالأمة في القرون الأخيرة، والأزمة التي لحقت التدين، جعلت العوام يبادرون إلى التصدي لمعالجة الوضع العام، بحسب ما يُدركون من الدين، متجاوزين لمن هم أعلى مرتبة منهم عند الله.

والحقيقة أن هذا لم يحدث منهم إلا بعد حصول أمرين اثنين:

ا- جهلهم بالربانية، وبضرورتها للأمة في كل زمان.
ب- تأثرهم بالفكر السياسي الغربي، الذي يجعل العمل الحزبي الشعبي أساسه الأول.

وهذان الأمران هما أصل كل تنظير للعمل الإسلامي السياسي في الأزمنة المتأخرة. وقد دخلت الأمة بهذا الصنف من العمل، في فتنة جديدة مضافة إلى الفتن السابقة، بسبب

انقطاع هذا العمل عن الله، وإن كان مخلوطا بمظاهر تعبدية. ومن أراد أن يعلم مدى انقطاع العمل السياسي "الإسلامي" عن الله، فما عليه إلا أن ينظر مدى خشية الله لدى أهله (أهل العمل)، عند تعارض مرضاة الله مع تحقيق مصالح الحزب أو الجماعة. ومن وقف على ما نقول، فإنه سيفزع مما يرى، ويتعجب منه. ذلك لأن المرء قد يجد من "الإسلامي" تجاهلا تاما لما هو ديني صرف، في مقابل ما هو سياسي نفعي وقتي.

وأما التنظير، فهو أمر لا ينسجم مع أصل الدين، من حيث كونه صلة بالله. ذلك لأن من كان على صلة بالله، فإنه يكفيه أن يأخذ علمه من الله في كل التفاصيل التي تعترضه، ولا يحتاج مع هذا العلم الرباني أن يُعمل فكره. وعلى هذا النهج يكون عمل الأنبياء عليهم السلام. ومن هذا الباب كان تنبيه الشيخ الأكبر إلى كون الأنبياء لا يعلمون الكليات إلا من كونها جزئيات. يعني بذلك –رضي الله عنه– أن الأنبياء لا يستنبطون العلم، كما شرع الله للفقهاء. نعلم من هذا، أن الاستنباط رخصة لمن قصُر عن تلقي العلم عن الله في النازلة، وليس أصلا. وقد شاع عند العامة، أن هذه المنزلة لا تكون إلا للأنبياء عليهم السلام وحدهم؛ وأن كل من ادعاها، فإنما هو مدّع للنبوة. والأمر على غير ذلك!

إن الربانية التي ندل عليها، هي التحقق بالدين في أعلى مراتبه. ولا يصح هذا التحقق، حتى يكون العبد ممن يتلقى العلم من ربه، كما كان يتلقاه الأنبياء (لكن ليس على طريقتهم) . وهذا هو معنى الوراثة، لا غير. نعني أن الفرق بين الوارث والنبي هو التشريع الذي يكون للنبي ولا يكون للولي. هذا فقط.

وعلى هذا فإن الربانية تغني عن التنظير، والتنظير سيكون معها باعتبار متغيرات الإرادة الإلهية، تحكّما لا بد أن تظهر مخالفته للواقع ولو بعد حين. أما إن قيل إن التنظير هو نظير الاستنباط الذي يكون للفقهاء في الأحكام، عند غياب العلم اللدني أو الكشفي، فإننا نرد

عليه بكون الفقهاء المستنبطين عاملين بالرخصة إذا قورنوا بالربانيين. هذا، حتى لا ينال العسر جماعة المؤمنين إذا لم يكن بينهم رباني فحسب. ولو تدبرنا قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، لعلمنا أن أولي الأمر المقصودين هنا هم الفقهاء (علماء الشريعة)؛ ولعلمنا أن الربانيين داخلون في حكم "الرسول" في الآية، بالتبع والخلافة. فيكون معنى الآية أن العلم بأمر من الأمور يُلجأ فيه إلى أهل الاستنباط عند تعذر سؤال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في شخصه أو في شخص الرباني خليفته.

وقد تعدم جماعة من الجماعات وجود الرباني فيها، لكن الأمة لن تعدمه أبدا؛ بل لا بد من وجود جماعة منهم مبثوثين فيها في كل زمن. والعدول عن اتباع هؤلاء الصفوة إلى التنظير، فإنما يكون من قبيل استبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير. والنتيجة تكون عنتا ومشقة، تجدها الأمة كلها في جميع شؤونها، كما هي الحال اليوم.

٢. لا قياس مع الفارق:

يلجأ الإسلاميون كثيرا إلى قياس أنفسهم على الصحابة في عمل من الأعمال أو في موقف من المواقف؛ وينسون أن الصحابة كانوا لا يأتون شيئا إلا بعد استئذان النبي صلى الله عليه وآله وسلم. فهم في عملهم يكونون على بيّنة، لا على ظن. والتأسي الذي يكون عن خبر، لا يكون إلا ظنا أبدا، وإن وافق الحق أحيانا. ذلك لأن المتغيرات التي تدخل ضمن معطيات عمل من الأعمال، قد تكون أكثر مما يحيط به العبد العامل. فتكون النتيجة أن العمل لم يكن مطابقا للأصل الذي قيس عليه، وإن تُوُهّم فيهما أن الصورة واحدة.

ولقد قيل لي مؤخرا، فيما يُعدّ تعقيبا على كلامنا عن رجال الغيب واستحباب موافقتهم، من أجل ضمان الفلاح، إن الحسين عليه السلام عند قيامه على يزيد، كان عاملا بالتكليف دون مراعاة ما ذكرناه من الشروط الغيبية للأعمال المتعلقة على الخصوص بالشأن العام. والحقيقة أن في هذا الإيراد شبه كبيرة منها:

ا- إن الحسين عليه السلام في زمنه، كان رباني الأمة وسيد رجال الغيب والشهادة فيها. والقياس عليه -عليه السلام- جهل بمقامه الشريف وبمقام المِقيس، الذي يرى نفسه على قدمه عاملا.

ب- إن الحسين عليه السلام لم يكن عاملا بالقاعدة العامة في تغيير المنكر وفي نصرة الدين كما يعمل أحد المؤمنين؛ وإنما كان على بصيرة وعلم خاص، يوافق فيه حكم ربه جملة وتفصيلا؛ كما يكون عمل الأنبياء عليهم السلام. لا فرق من هذا الوجه أبدا.

ج- لا يقدح في عمل الحسين عليه السلام أنه أدى إلى استشهاده؛ لأن العباد المخلَصين، لا أشهى عندهم من الشهادة في الله وفي سبيله. لهذا، فإن من يتوهم أن الاستشهاد كان عن عدم علم بأمر القيام أو عن حجاب، انتهى بـ"الفشل"، فهو غالط سيئ الظن بابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

د- إن من يظنون في زماننا أنهم في معارضتهم للحكام يقتدون بالحسين عليه السلام، فإنما هم على أكبر وهم وأسوإ قصد؛ لأنهم ليسوا على طهارة الحسين وزهده في الدنيا، ولا على بصيرته في الأمور وربانيته وحاشاه؛ وإنما هم يأخذون الأمر بصورته الظاهرة، التي هي أيضا لا تبلغ نقاء الصورة المقيس عليها. وكان الأوْلى بهؤلاء، أن يقيسوا أنفسهم على أتباع الحسين

عليه السلام في أفضل الأحوال. وحتى هذا لا يصح إلا إن علمنا بكونهم يعملون على هدي ربانيٍّ في زمانهم. وأما العمل على الظن، فلا يبلغ بهم هذه المرتبة أبدا.

ومن علم ما ذكرناه من شروط التأسي، فإنه سيعيد النظر في كل ما كان يعده سنة. أو على الأقل سيفرق بين صورة السنة وبين حقيقتها. وسيجد العمل الديني الجماعي على الخصوص منوطا بالربانية وجودا وعدما؛ وسيعلم أن التنظير السياسي للمسلمين بدعة مستحدثة، جرَّت الأمة إلى الأيديولوجيا السياسية بعد معرفتها للأيديولوجيا العقدية فيما قبل. وكل هذه الأيديولوجيات قد عادت وبالا على المسلمين، يتجرعون مراراتها إلى أن يشاء الله.

٣. حكم الجماعات السياسية في الإسلام:

إن وجود تنظيمات إسلامية سياسية، تعمل من أجل الوصول إلى الحكم، أمر لا أصل له في الدين؛ لأن وحدة الأمة لا يمكن توافرها مع وجود هذه الجماعات داخلها، وهي الواجبة والأوْلى بالاعتبار. فإن قيل إن هذه التنظيمات موجودة في بلدان قطرية، وتعمل من أجل عودة وحدة الأمة، فإننا نرد بأن هذه التنظيمات تفرق البلدان القطرية، فكيف سيكون نتيجتها توحيد الأمة؟!.. فعلى من يريد أن يعمل من أجل التوحيد، أن يراعي وحدة شعبه أولا!..

إن ظاهرة الجماعات الإسلامية السياسية، لا يمكن أن تكون علاجا لظاهرة التحزب الدخيلة؛ حتى نقبل بها؛ بل هي امتداد لها من حيث الوظيفة وتوسيع. من كان يريد العمل للإسلام، فليعلم من أين يكون البدء؛ قبل أن يشرع في العمل. والبدء كما نذكر دائما، يكون من الربانية!

وإذا علمنا أن هذه الجماعات لا تقر بمكانة الربانية من الدين، وإن زعمت أحيانا أنها ملتزمة بها، فإننا سنعلم أن المصاب بالداء لا يمكن أن يكون طبيبا معالجا!.. على الجماعات السياسية أن تعود إلى الحق، وتلتزم باتباع الربانيين كل في بلده؛ وأن تنشر العلم بالربانية بين عموم الناس، لتضمن العودة إلى الحق في يوم من الأيام؛ بدل أن تبقى عاملة على خلاف ما يقتضيه الشرع، وما يؤخر هذه العودة.

إن العمل للإسلام إذا لم يكن عن إذن رباني، فإنه يعود بالظلمة على أصحابه، حتى يصيروا فراعنة وهم لا يشعرون. بل لقد رأينا من هؤلاء العاملين من يدخل في عداد الشياطين، بسبب اختطافه للدين واحتقار عباد الله المسلمين. وإن حال هؤلاء يكون كمن قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ (١٢) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١١-١٣].

أما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهو أمر واجب على المسلمين أفرادا وجماعات، ما لم تحل دونه الصفات التي ذكرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: «بَلِ ائْتَمِرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شُحّاً مُطَاعاً، وَهَوىً مُتَّبَعاً، وَدُنْيَا مُؤْثَرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ وَدَعِ الْعَوَامَّ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّاماً الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلاً يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ»[٦]. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمعنى العام، لا يُشترط له الوصول إلى الحكم؛ بل إن تطلع النفوس إلى الرئاسة على الناس، إنما هو من الربوبية الكامنة فيها، والتي

---

٦ – أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٢٥٨-٢٥٧) واللفظ له، وأخرجه أبو داود في سننه (٦/ ٣٩٦)، وابن ماجه في سننه (٥/ ١٤٦)؛ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تكون مجاهدتها أوجب الواجبات لدى صاحبها. فإن من لم ينه نفسه عن منكرها، يكون كاذبا في نهي غيره، ولا شك.

الفصل التاسع

حِكم حُكمية

١. حِكمة حُكمية يوسفية:

يقول الله تعالى على لسان يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]. والقول من يوسف لملك مصر (يقال إنه من الهكسوس) "اجعلني"، لا يكون من نبي إلا عن أمر إلهي خاص؛ لا كما يعتقد بعض العامة، أنه دليل على جواز طلب المرء المنصب لنفسه. فهذا لا يليق بولي من الأتباع، فكيف يليق بنبي؟!..

وإن الله إذا أراد رحمة بعباده، ولى عليهم رحيما؛ يعاملهم بالفضل بعد تحقيق شرط العدل. ولما كان الجدب الذي سيدوم في مصر وقتها سبع سنين، وعلم الله أن خلقا كثيرين سيَهلكون به، بعث إليهم يوسف مظهرا جماليا لعنايته سبحانه، يدفع عنهم غائلة البلاء ظاهرا وباطنا. وذلك أن الله لا يبتلي قوما ببلاء إلا وأصحبه لطفا من عنده حتى يحتملوه؛ وإلا كان كل بلاء ماحقا لمن نزل به. وهذا من أسرار التلازم بين الجلال والجمال.

والمنصب الذي طلبه يوسف عليه السلام لينفع به "الدولة"، هو منصب وزاري. ولم يرفع -عليه السلام- عينه إلى منصب الملك قط؛ ولو شاء لفعل ولو بعد أن اتسعت شهرته وعمت محبته الشعب، لو كان الأمر على ما يفهمه المحجوبون؛ لكنه وقف عند ما حُدّ له. نعني أنه ما فعل ذلك إلا عن أمر إلهي، كما سبق أن ذكرنا. ولو تفطن إخواننا "الإسلاميون" إلى ما في طي هذه العبرة من الحكمة، لما تشوفت أنفسهم إلى الوصول إلى حكم بلدانهم

قط. كيف لا، وهم لا يصدرون إلا عن أهوائهم المتقنعة بقناع "الحكم بما أنزل الله". ألا يعلم المساكين أن الحكم بما أنزل الله، لا يكون إلا عن أمر الله؟!.. والأمر الذي نعنيه هنا، هو الإذن في وقوع الشيء، لا الأمر القولي فحسب. لكن ما نقوله، لا تتمكن عقول جلّهم من إدراكه، بسبب بقائهم عند أولى مراتب الدين وعدم مجاوزتهم لها. وما نتكلم عنه لا يُفهم إلا لأهل التوحيد الخاص، الذي يسدّون عنهم بابه بسوء أدبهم.

وليعلم القارئ أن يوسف كان هو صاحب الحكم في الباطن؛ نعني أنه كان أعلى من الملك من حيث الباطن، وإن كان الملك أعلى منه من حيث الظاهر. وأهل الله دائما يعطون الحضرات حقها، ويعملون في كل مجال بما يناسبه لا بما يُعلم منه. وهذا باب لا يدخله إلا الربانيون، أهل الله الذين لا يتحركون ولا يسكنون إلا عن إذن إلهي. ومعلوم أن الملك ما كان يعلم حقيقة يوسف من حيث الباطن؛ وإلا تشوش عليه ملكه، وصار يخشى على نفسه منه، ولو لم يبدُ منه شيء في الظاهر، لاحتمال وقوعه. وهذا كان سيمنع إيصال الفائدة للناس (الشعب). لذلك فإن من علم ما قلناه، فإنه لا يخاطب الملوك إلا من أسفل، وإن كان من حيث الباطن هو صاحب الحكم. ولا يكون الأمر إلا هكذا..

أما العوام الذين صاروا يتكلمون في شؤون الحكم في القرن الأخير، فإنهم لا يعلمون مقتضيات المقامات؛ فيسيئون الأدب مع ربهم قبل ملوكهم (الملوك بالمعنى الشرعي هم الملوك والرؤساء جميعا). والله لا يحب من العباد إلا الأدباء!.. والاستناد هنا على ما يعطيه ظاهر النصوص الشرعية، هو مغامرة في بحر المعاملات بمجذاف واحد. ذلك أن الشريعة لها ظاهر ولها باطن. ومن لم يكن علمه بها كاملا، فالأسلم له أن يصمت ويشتغل بما يخصه في نفسه.

والسبب الذي جعل هذه الطائفة من المسلمين تقع فيما وقعت فيه، هو الجدب الذي أصاب الفقه الرسمي؛ حتى عاد قوانين لا سند لها في باطن الناس. فأثمر هذا لديهم ما يناسب

القحط من الثمار الشائكة. وأما الدين من حيث الأصل، فلا يُسار فيه (لأنه طريق) إلا بقدمَي الظاهر والباطن معا. فحيث يكون الحكم للظاهر، تكون الوزارة للباطن؛ وحيث يكون الحكم للباطن، تكون الوزارة للظاهر.

٢. حِكمة حُكمية موسوية:

يقول الله تعالى: ﴿قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ (١٥) فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦) أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٥-١٧]. فالمهمة الأولى لموسى وهارون عليهما السلام، كانت هي إخراج بني إسرائيل من مصر. ومعلوم أن الأنبياء كانوا يُبعثون إلى أقوامهم خصوصا، غير محمد صلى الله عليه وآله وسلم المبعوث للعالمين. فلما عاند فرعون، استلزم ذلك إقامة الحجة عليه وعلى قومه، وانتهت القصة بما أخبر الله عنهم من الغرق. نقصد من هذا الكلام، أن موسى عليه السلام ما كان يفعل في كل طور من أطوار مجادلة فرعون إلا ما كان الله يأمره به، لا ما كان يظهر له بحسب القواعد الشرعية الكلية. ولو افترضنا أن فرعون سمح لموسى أن يأخذ معه بني إسرائيل من أول مرة، لما وقع كل الذي وقع؛ ولانصرف موسى وهارون ومن معهم بسلام.

ونحن وإن كنا مكلَّفين بما أمر الله به من إتيان الطاعات واجتناب المعاصي فرادى وجماعات، فإن القيام على تحكيم الشريعة لا يكون إلا للربانيين الذين يفهمون عن الله خطابه، ويعملون بالإذن الخاص زيادة على الإذن العام. فهُم الآن في الأمة، كالأنبياء في أممهم فيما سبق من الزمان. هذا من حيث تجديد الدين، لا من حيث المرتبة.

ولينظر المرء إلى قصة موسى عليه السلام أيضا، لما سئل هل على وجه الأرض أعلم منه؛ فأجاب: لا؛ وكان صادقا؛ لكنه لم يستثن. والله لا يحب من عبده أن يقطع في أمر بما بلغه علمه فيه وحده؛ وإنما يحب منه أن يرجع إلى علم الله، وإن قال بعلمه هو. فدله الله على عبد

أدنى منه رتبة (الخضر عليه السلام)، يصحبه بأمر منه، ليجد عنده من العلم ما ليس عنده؛ تأديبا من الله له عليه السلام، ولنا من بعده. فإن كان هذا حال الصديقين من الأنبياء عليهم السلام في معاملة ربهم، فكيف بأقوام لا علم لهم ولا صدق، إلا ما التقطوه من أقوال بعض من يحسنون بهم الظن أو من يستهوونهم، يجزمون في الحكم على الناس وعلى الأمور؛ وكأنه لا أعلم منهم على وجه الأرض!..

وليعتبر من ينظر في كلامنا، كيف أن الأمور التي فعلها الخضر عليه السلام كانت من أشد المنكرات بحسب علم موسى فيها، على ما يعطيه الظاهر وحده؛ كل ذلك حتى يعلم أن علم الله في الأشياء ليس محدودا بما شرع فيها سبحانه بحسب ما يبدو للناس. ولا يمكن لأحد أن يقطع بحكم من الأحكام، إلا وهو يُرجع العلم فيه إلى الله؛ حتى يخرج من تبعات قوله عند ربه. وهذا هو سبب حرص علمائنا الأولين أن يقول أحدهم بعد الإفتاء وتبيين الأحكام: والله أعلم!.

ما نريد أن ننبه إليه هنا، هو أن ما يظهر للعيان، قد يخالف الحقيقة التي يعلمها الله؛ وكم من إنسان مذموم عند الناس، هو من أشدهم نفعا لدينه وأمته؛ إما من مستوى منصبه، وإما بسبب سعة دائرة علاقاته، أو بسبب قربه من دوائر الخصوم والأعداء، وغير ذلك... والحكم على مثل هذا، بحكم سطحي متعجل، يكون ظلما بيّنا له ولأمته معه. مع العلم أن لا أحد يجوز أن يكون الرقيب على أسرار العباد. والدين نفسه، يجعل العبد مراقبا لربه وحده؛ حتى لا يعود التدين نفاقا وتسلطا على الناس بغير حق.

٣. حِكمة حُكمية عَلوية:

جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «عَلِيٌّ مَعَ الْحَقِّ، أَوِ الْحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ حَيْثُ كَانَ»[٧]. هذا المقام الذي أثبته رسول الله لعلي عليه السلام، ليس موقوفا عليه؛ وإنما هو لكل محقق على قدره. وهذا مما يُعلم عند أهل الله بالضرورة. والشخص عندنا (عدا النبي صلى الله عليه وآله وسلم والختم)، يكون مظهرا للمقام في زمانه. وهذا العلم غاب عن الشيعة الذين أخذوا الأمر بالمعنى السياسي للإمامة. ولو محص الناس الخلاف المذهبي لدى المسلمين، لوجدوا أغلبه من هذا القبيل. نعني أن السبب يكون فيه تنزيل المعاني على غير وجهها. وإمامة علي عليه السلام بالمعنى المقامي ثابتة دائما عندنا؛ بخلاف إمامته بالمعنى السياسي، التي لا تثبت إلا في زمن خلافته رضي الله عنه. ومن هنا فإننا نقول: إن من كان مع علي كان على الحق، ومن خالفه (زمن خلافته على الخصوص) عليه السلام، فقد خالف الحق؛ بغضّ النظر عن اعتبار الأشخاص في هذا الصف أو في ذاك. ولن ندخل الآن في تفاصيل ذلك الخلاف، لأنه لا يدخل ضمن مرادنا في هذا الكتاب.

ومقصودنا نحن هنا، هو الدلالة على رجال من الأمة، من أهل التحقيق، يكون الحق حيث كانوا. وهذا المعنى أعلى من كون العبد مع الحق. فالرواية الحديثية التي أوردناها، والتي يظهر فيها التردد من الراوي بين لفظين، تصدق باللفظ الثاني على علي عليه السلام، أكثر من الأول؛ لأن الأول ثابت لعامة المؤمنين على اختلاف درجاتهم فيه (أي في الحق). وكون الحق مع علي، يعني أن العبد المتحقق بالحق، يصير هو عين الدليل على الحق. نعني أنه لا يُحتاج للقياس على مثل هذا العبد، وإنما يُكتفى بمعرفة رأيه. ومثل هذا العبد لو شاء شيئا، فإن مشيئته تكون واجبة النفاذ في العالم حُكما أو وجودا، أو هما معا.

---

[٧] – الهيثمي في كشف الأستار عن زوائد البزار (٤/ ٩٧-٩٦) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠/ ٣٦٠-٣٦١) عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا المقام له أهل في كل زمان، يُعرف بهم الحق عند المتعرفين. والأمة لو أذن الله لها في معرفة أهل هذا المقام (وتكون الإمامة فيه لواحد في الزمان)، وأَذِن الله لها بعد ذلك في اتباعه والأخذ برأيه، لانقلب حالها بأيسر مما تظن؛ بل يكون هذا الانقلاب نظير انقلاب الأعيان، في الحال. نعني بهذا، أن الأمة المحمدية لا تحتاج إلى الشروط المعلومة لدى السياسيين، حتى يتحقق لها ما تصبو إليه؛ لأن هذه الشروط مطوية عندها في رجال يكون الحق معهم حيث كانوا. ولا ينقص ليتحقق هذا، إلا أن يأذن الله في ذلك.

غير أن لإذن الله علامة ظاهرة، يُعلم بها مجيء أجل هذا الأمر المخصوص؛ وهو أن ينظر هؤلاء الرجال من أهل الله إلى الأمة بعين الرضى. ولا يكون هذا، حتى تعود هي إلى معرفة قدرهم وإلى التأدب معهم. هذا يعني أن الزمن الذي نحن فيه، ليس هو أوان ما نتكلم عنه؛ بسبب إدبار الأمة (في عمومها) عن هذا الأمر، واتباعها لسَنن الأمم الأخرى في طرق الضلال، كما أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك في قوله: «لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْراً شِبْراً، وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ. قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آلْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ!»[٨]. هذا يعني أن التغيير المطلوب هو تغيير ما بالنفوس، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]. وتغيير ما بالنفوس، يعيدنا إلى التزكية الربانية المهمَلة منذ قرون لدى السواد الأعظم من الأمة. وهكذا نجد الربانية محور حياة الأمة، لا يستقيم أمرها إلا عليها. فمن بادر من المسلمين إلى طلب تزكية نفسه، فقد أعان الأمة على استعادة عافيتها؛ ومن بقي مع التنظير السياسي، فليعلم أنه ما زال داخل جحر الضب. نسأل الله العافية لنا ولإخواننا.

---

٨ – أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ١٠٣) واللفظ له، ومسلم في صحيحه (٨/ ٥٧)؛ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعلى كل حال، فكما قيل: ما لا يُدرك كله، لا يُترك جله. وإذا لم يكن هذا أوان عودة الأمة كلها إلى الحق، فلا مانع من عودة بعضها، على قدر المستطاع. نعني أنه يمكن لبلد من البلدان أو أكثر، أن يبدأ بتحقيق هذه العودة، بالحكمة اللازمة، التي تحفظ التوازن السياسي المحلي والعالمي. فإن الأمور لا بد أن تسير في تناسق يعلمه أهل الخبرة، حتى لا يزداد الحال تدهورا، بوقوع الخلل في العلاقات داخل المجتمعات.

الفصل العاشر

السياسة بين الواقعية والتمني

١. التمني السياسي:

لا شك أن لكل طرف من الأطراف السياسية المتنافسة على الحكم، أو على الأقل المختلفة في الرأي السياسي، توجها مباينا لغيره من التوجهات؛ ولا شك أن كل طرف يرى أن توجهه هو الطريق الصحيح إلى تحقيق المراد (مصلحة أو موافقة الحق). وإن اعتبار التوجهات السياسية المختلفة في نظرة شمولية، سيجعل الناظر يتنبه إلى ضرورة وجود عامل خارجي، يكون مرجّحا لأحد هذه التوجهات في وقت من الأوقات.

إن أغلب الناظرين إلى المشهد السياسي، يُرجعون الحسم فيه إلى القوة بمختلف معانيها؛ بل لا يكون إلا هذا من حيث الظاهر. لكن الحقيقة هي أن المرجح هو المشيئة الإلهية، والقوة التي تبدو السبب الظاهري هي في الحقيقة الإرادة الإلهية الحاكمة. وقد يقودنا هذا الكلام إلى السؤال المتكرر فيما يعود إلى الإنسان، وهل هو مخير أم مسير؛ غير أنه في هذه المرة يَرِد متعلقا بالعالم كلاًّ وأبعاضا. والجواب كما لا يخفى سيكون واحدا؛ لكننا لا نريد أن نتناوله بطريقة مباشرة، قليلا ما تكون مجدية.

وعلينا أن نلاحظ أن اختلاف المحل (زاوية النظر) يجعل النظرة مختلفة عند الأطراف فيما بينها، وهي تنظر إلى أمر واحد. ومن هنا تختلف المصالح لدى الأطراف، وتختلف الطرق

إليها. كل هذا، وكل طرف مستغرق في نظرته الخاصة، وغافل عن نظرة الآخرين، إلى الحد الذي يرى معه رأيهم ضررا على مصلحته. وقد يشتد التنافس ويطغى قصدُ غلبة الخصم على كل طرف، فتنحجب الرؤية الشمولية للمشهد، ولا يُهتم إلا بالنتيجة النهائية التي تحكم لطرف دون باقي الأطراف.

إن هذه الخصومات السياسية التي تكون فيما يتعلق بالشأن العام، هي نفسها التي يجدها المرء من نفسه في شأنه الخاص، وهو لا يشعر. وأصل ذلك كله، هو اختصام الأسماء الإلهية عند إرادة كلٍّ منها الخروج إلى العالم بالأثر المناسب لمعناه خاصة؛ والأسماء مختلفة المعاني فيما بينها، إلى حد التقابل (التعارض) أحيانا. من هنا كان لا بد من مرجح وجودي يجعل بعض المعاني يغلب ما يقابله، أو يلغيه وقتيا. وليس إلا المشيئة كما ذكرنا، التي هي أصل القضاء. والمشيئة باطنها التجلي الشأني الذي لا قرار له.

٢. الواقع السياسي:

قلنا إن الأسماء الإلهية كلها وعلى اختلافها، تريد أن يظهر أثرها في العالم، وقلنا إنه لا بد لها من مرجح يكون له اختيار من يكون له الحكم منها في الوقت، ممن لا يكون له ذلك؛ وليس إلا الاسم "الله". يقول الله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]؛ والمقصود من الحكم هنا، هو الترجيح كما ذكرنا؛ فهو حكم بين الأسماء، يعطيها هي الحكمَ في المظاهر. وهذا الاسم (الله) يكون من نصيب القطب في زمانه، الذي قد يكون خليفة إن كان له الحكم في الظاهر. وهذا هو السر في كون نظام الحكم في الإسلام هو نظام الخلافة.

وأما إذا كان الحكم لغير القطب، فإن النظام يصير إلى الملك المخبَر عنه في الأحاديث. وهنا تنتقل الخلافة إلى الباطن كما هو الحال في أزمنتنا. ويصير الحاكم في الظاهر في هذه

الأزمنة تحت تصرف الخليفة الباطن؛ نعني أنه يصير تحت تصرف الاسم (أو الأسماء) التي يُعطيها "الله" الحكمَ عليه. ويكون هو من هذا الاسم حاكما على رعيته؛ فيوافقه من رعيته من يكون تحت حكم اسم من الأسماء الموافقة للاسم الحاكم، ويعارضه من رعيته من يكون تحت حكم اسم من الأسماء المعارضة له. ولهذا السبب، تكون الرعية مطيعة لـ"الله" إذا كان له الحكم ظاهرا؛ وتظهر "المعارضة" للحكم، إذا كان الحكم لاسم تحته، بسبب عدم الإحاطة لدى الاسم الحاكم؛ لأن الإحاطة لا تكون إلا لـ"الله" أو لـ"الرحمن". ولهذا جاء في القرآن: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ أي هما معا لهما الأسماء الحسنى. فتكون الأسماء الحسنى بهذا المعنى أسماء لله وللرحمن.

وأما إن سأل سائل عن عدم استتباب الأمر لعلي عليه السلام، وهو الذي كان "الله" معه، حتى عارضه معاوية بن أبي سفيان ومِن بعده الخوارج؛ فإننا نرد: لا يكون ذلك إلا إذا كان عليّ هو الذي أراد ذلك من جهة باطنه عليه السلام. غير هذا لا يكون!.. ولا يريد عليّ ذلك، إلا إذا علم أن الله قضى بذلك في علمه. نعني أن الزمن كان زمن افتراق الحكم الظاهر عن الباطن، لتدخل الأمة مراحل الملك المخبَر عنها. وقد وقع الأمر نفسه وتتابع، مع ما حصل للحسن وللحسين عليهما السلام. فالأول كان خليفة في الظاهر والباطن، فتنازل عن حكم الظاهر لمعاوية؛ والثاني كان خليفة في الباطن، أراد أن يعود إلى الظاهر؛ والقضاء كان قد سبق بما ذكرنا. وإذا قلنا عن الحسين عليه السلام أنه أراد أن يعود إلى حكم الظاهر، فإننا لا نقصد أنه قصد انتزاع الخلافة لنفسه من نفسه كما قد يتوهم الجاهلون وحاشاه؛ وإنما نعني أنه عليه السلام كان مجبرا على فعل ذلك، بسبب مكانته عند الله وعند المسلمين. وقد عبر عليه السلام عن هذا الموقف بقوله الشريف (قاصدا يزيد): «مثلي لا يبايع مثله!». فرغم أن الحكم في الظاهر كان قد انفصل عن خلافة الباطن التي كانت للحسين عليه السلام؛ إلا أنه لم يكن عليه السلام كآحاد الأقطاب، الذين جاءوا بعده في الأمة، وكانوا مجهولين لدى عموم الناس. فهم كان يسهل عليهم الخضوع في الظاهر للحكم

من دون أن يؤدي ذلك إلى تضرر الدين وانحرافه عن وجهته الأصلية؛ أما الحسين عليه السلام، فكان في بيعته ليزيد -لو أنه بايع- ضرر كبير للدين. ومن هنا نفهم أن استشهاده الشريف كان ضرورة لا محيد عنها، لدخول الأمة مرحلة الملك. وهو عليه السلام، ما كان يؤثر بقاءه في الدنيا على سلامة أمة جده ودين جده صلى الله عليه وآله وسلم. حاشاه!.. وقد قتلوه وهم له ظالمون! لبئس ما فعلوا، ولبئس بعد فعلهم ما يقولون! ولنعد إلى ما كنا بصدده:

أردنا أن نقول: إنه لا يظهر في الحس عند الناس، إلا ما وقع الحكم به في حضرة الأسماء. ولا يكون الحكم في هذه الحضرة، إلا بما حكم به القطب، الذي يكون في الظاهر واحدا من الناس؛ ولا يحكم القطب إلا بما يوافق القضاء الإلهي. لهذا السبب كنا ندل الأمة في الأجزاء السابقة على الربانيين من رجال الغيب ومن غيرهم؛ لأنهم سيكونون على اتصال مباشر أو غير مباشر بالقطب الذي بيده الحكم. وهذا الاتصال ينفعهم فيما يدخل في متغيرات القضاء، التي يمكن أن يُبدَّل فيها الحكمُ بحسب مشيئة القطب. وإلى هذا المعنى يشير قول الله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]. أما إن استطاع الحاكم الظاهر أن يعرف قطب زمانه (نعني إن أَذن الله له في ذلك)، فإنه يُستحب له أن يكون له خادما (فيما بينه وبينه على الأقل)، حتى يكون في مأمن من أسماء الجلال أن تجد طريقها إليه. ولو علم الناس ما في هذا الكلام من نفع، لما انصرفوا إلى غيره البتة؛ ولكنها مشيئة الله تحكم على كل شيء. ومن هذا الباب أمثال قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨-١١٩]. يعني سبحانه، أنه خلق الناس ليكونوا مظاهر لفعل الأسماء كلها، لا لفعل شطر منها وحسب.

٣. ارتباط السياسة بالدين:

إن الكلام السابق، يبيّن رجوع السياسة (جميع مظاهر السياسة في العالم) إلى الله وحده. وإذا كان الأمر هكذا، فإن السياسة تكون على ارتباط وثيق بالدين طردا وعكسا، نفيا وإثباتا؛ لا يشذ عن هذه القاعدة مظهر واحد. والارتباط بالدين الذي نعنيه هنا، ليس الارتباط الظاهر الموافق دائما، وإنما هو الارتباط الباطن وإن كان على غير الموافقة. والارتباط الظاهر، يتحقق في زمان الخلافة، حيث تكون طاعة الله سائدة في المجتمعات؛ أما الارتباط الباطن، فهو ثابت كيفما كانت أحوال الناس، في الطاعة وفي المعصية؛ بل إن البلدان الكافرة لا تُستثنى منه، ولا يصح أن تُستثنى. ومن هذا الباب، كنا ندعو إلى التأسيس لفقه استثنائي، يُبيّن صورة تنزيل الأحكام الشرعية، عند غياب الحكم بما أنزل الله في الظاهر.

ولقد كنت أستمع إلى أحد الإسلاميين البارزين في هذا الزمان على إحدى الفضائيات، وهو يتكلم عن كون الإنسان حرا في أن يطيع الله أو يعصيه؛ والدولة ليس لها إلا أن توفر الأمن والحرية ليختار الناس ما شاءوا، دون أن ترغم أحدا على فعلٍ بعينه؛ فبادره المذيع بأن هذا القول لم يقل به فقيه واحد طيلة العصور الإسلامية الماضية! فبقي الإسلامي حائرا، يحتج لرأيه بما ليس حجة. وكان عليه، لو كان على علم بفقه "الاستثناء" الذي نتكلم عنه، أن يقول: إن الأحكام إبان قوة الدولة الإسلامية (والخلافة من شروط القوة ولا شك) كانت على صورة؛ ولما تغيرت الحال إلى الضعف والانقسام، صرنا إلى صور أخرى من الأحكام، مناسبة للحال الثانية؛ والشرع هو الشرع. نعني أن الأحكام باقية، وصور تنزيلها تتغير بتغير الحال. ومن هنا نقول نحن بعدم تكفير الناطق بالكفر في زماننا، حتى يُعطى فرصة التفريق بين مقتضى قوله، وبين مراده هو. وهذا الأمر وحده (أمر تعليم الناس الفرق) يتطلب في زماننا جهدا كبيرا، بسبب شيوع الفكر الكفري بين المسلمين، من دون أن يشعروا به.

ولعل قائلا يقول: وما فائدة الخوض في هذه العلوم، وربطها بالسياسة الآن؟ فنجيب:

إن الأمة تعيش اليوم أزمة شاملة في التدين؛ والسياسة ليست إلا وجها واحدا من وجوه هذه الأزمة. وإن اختلاط الفكر السياسي الذي للأمم الأخرى بمفاهيم السياسة الشرعية الأصلية لدينا، قد جعل الناس في حيرة من أمرهم. وأدنى مواطن الحيرة المعيشة لدى المسلمين، مسألة المرجعية. فالمسلمون لم يعودوا يفرقون بين ما هو عبادة لله من معاملات سياسية، وبين ما هو عائد إلى الفكر "الإنساني" الذي لا دين له. ونحن بكلامنا عن باطن الباطن في السياسة، فإنما نريد أن يَرجع المسلم إلى ربه ظاهرا وباطنا، فيما يراه موافقا للشريعة؛ وأن يرجع باطنا فيما يراه مخالفا، كما هو الأمر في كثير من المسائل في زماننا.

وأما كلامنا عن القطب وعن رجال الغيب، فليس لأننا نريد أن ننتحل شيئا من هذه المراتب لنفسنا بالإشارة إليها، فلسنا بحمد الله الآن هناك؛ وإنما نريد أن تعيد الأمة الاعتبار إلى فئة هي محل نظر الله في الأرض، لا يمكن أن تذوق للعزة طعما وهي عنها مدبرة. فإن وُفّقنا في ذلك، فلله المنة وله الفضل؛ وإن لم نوفق، فإليه سبحانه وحده المشتكى.

الفصل الحادي عشر

عودةً إلى الأصل من أجل الربط والضبط

١. مرحلة النبوة:

عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا؛ ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا؛ ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً عَاضّاً، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا؛ ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً جَبْرِيَّةً، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا؛ ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ»[٩].

معنى أن تكون النبوة في الناس، هو أن يكونوا على بيّنة من أمورهم كلها؛ ما يتعلق بالدنيا، وما يتعلق بالآخرة منها؛ لأن النبوة واسطة بين الناس وربهم، والوحي ينزل كلما دعت الضرورة إليه تشريعا وتعريفا. فلم يكن مطلوبا من الناس في زمن النبوة إلا صحة الاتباع، لا غير. وقد دل القرآن على هذا الاتباع في مواضع كثيرة، منها قول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور: ٥٦]. والرسول في هذا الزمان كان هو الخليفة الإلهي الذي يتولى من باطنه الشريف حكم العالم (العوالم)، بما شاء الله أن يكون.

---

[٩] – أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١/ ٣٤٩– ٣٥٠) وأحمد في مسنده (٣٠/ ٣٥٦–٣٥٥) عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ومن هذا الوجه يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم، آدم زمانه؛ إذا اعتبرنا أن آدم هو أول خليفة ظهر في عالم الطبيعة، كما أخبر الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]؛ هذا، وإن كانت الحقيقة هي كون آدم خليفة عن محمد صلى الله عليه وآله وسلم من جهة حقيقته، السابقة عن وجود آدم، والخلقِ أجمعين. وأما من جهة الظاهر، فقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم، إلى جانب التشريع، يقوم بمهام رئيس دولة المؤمنين.

هذا يعني أن الخلافة المحمدية في زمانها كانت أتم خلافة وأعلاها على الإطلاق؛ بل هي الأصل كما قلنا، ولها الأوليّة، وإن تأخرت في الزمان. ومن قول الله:﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، نعلم أن الخليفة لا بد أن يكون من أهل الدنيا؛ لأن البرزخ الذي هو مرحلة العبور إلى الآخرة، لا اعتبار للأرض فيه؛ والآخرة ستبدل فيها الأرض، كما قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ﴾ [إبراهيم: ٤٨]. والخليفة لا يكون خليفة حتى يحكم في المملكة حكم من استخلفه (الله). ولا يكون ذلك إلا بحيازته الإذن بالتصرف بجميع الأسماء الإلهية. وهذا هو ما علمه الله لآدم، كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]؛ أي: علمه التصرف بالأسماء الإلهية كلها. غير أن هذا التصرف يكون من باطن الخليفة؛ وأما ظاهره فيخضع لقانون الطبيعة، كما يخضع غيره. ومن هنا قيل: إن القطب إذا كان في سفينة، يأتيه الأولياء يمشون على الماء، ليستشيروه؛ وهو إذا نزل من السفينة، فإنه يغرق. ومن كون الخلافة متعلقة بباطن الخليفة، قبلت الانفصال عن الحكم في الظاهر، في الأزمنة التي جاءت بعد زمن الخلافة الراشدة الأولى.

٢. الخلافة الراشدة:

وبما أن الخلافة محلها الدنيا، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لما انتقل عن الدنيا، قد أناب عنه فيها صاحبه أبا بكر الصديق رضي الله عنه، فصار هو أول قطب في الأمة بهذا المعنى. ولما كان القطب نائبا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه يكون خليفة الخليفة في الحقيقة؛ لكن بما أنه صار متصرفا في العالم، فإنه أخذ صفة الخلافة حكما. وقد كان هذا المنصب قبل البعثة المحمدية، لا يُمكّن منه إلا الأنبياء عليهم السلام، كل في زمنه. وقد ذكر ابن مبارك في الإبريز عن شيخه الدباغ رضي الله عنه، أن حضور الأولياء مجلس الحكم (الديوان)، خصيصة اختص الله بها هذه الأمة من دون الأمم؛ وقد كان قبل هذه الأمة، حضوره محصورا في الملائكة عليهم السلام. والأولياء الذين يحضرونه، يكون منهم الأحياء ومنهم الأموات؛ لأن التصرف يشمل اليوم الدنيا والبرزخ؛ ولكل عالم رجاله، الذين يقومون عليه.

يظهر مما ذكرنا أن تعيين القطب يكون إلهيا، وإن ظهر في عالم الحكمة عن توافق بشري، كما حدث إبان بيعة أبي بكر رضي الله عنه في سقيفة بني ساعدة. وهذا الأمر (كون التعيين إلهيا)، قد تفطنت إليه الشيعة، لكنهم جعلوه تنصيصا مُتأوَّلا من القرآن، أو مصرّحا (بحسبهم) من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ وقد أخطأوا في هذا. أما "أهل السنة"، فإنهم غفلوا عن الخلافة الإلهية، وجعلوا "خلافة" الحكم (الملك) أمرا اجتهاديا خالصا، فقصُروا عن إدراك الحقيقة.

والشيعة لما جعلوا الخلافة (الإمامة) بالتنصيص، فقد جعلوها لواحد، في نفسه وفي عقِبه، وهو علي عليه السلام. ولم يكن منهم هذا التنظير للإمامة، إلا في زمن خلافة علي ومنازعة معاوية له؛ غير أن هذا التنظير (لأنه عمل فكري، وليس علما حقيقا)، صار له أثر رجعي عندهم، حتى لا تنهد نظرية الإمامة من أصلها؛ فاضطروا إلى إنكار كل خلافة كانت

قبل خلافة علي عليه السلام، فوقعوا في جهل كبير، وسوء أدب مع الله المستخلِف عظيم. كل هذا وقع منهم، لأنهم لم يعلموا حقيقة الخلافة (الإمامة)، ولا علموا مكانة الحكم الظاهر منها. ومن هنا عدّوا كل من ولي الخلافة قبل علي عليه السلام غاصبا لها؛ ولو علموا أن الخلافة قد تكون باطنة، لا شأن لها بالحكم في الظاهر، لوجدوا متسعا لتنظيرهم يجنبهم سوء الأدب مع الخلفاء رضي الله عنهم.

وبعد خلافة أبي بكر رضي الله عنه، جاءت خلافة عمر رضي الله عنه؛ وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قد أخبر أنه (أي عمر) الباب الذي بين الأمة وبين الفتن؛ فعن حذيفة رضي الله عنه: "أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الفِتْنَةِ؟ فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَنَا أَحْفَظُ كَمَا قَالَ، قَالَ: هَاتِ، إِنَّكَ لَجَرِيءٌ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَجَارِهِ، تُكَفِّرُهَا الصَّلاَةُ، وَالصَّدَقَةُ، وَالأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ»، قَالَ: لَيْسَتْ هَذِهِ، وَلَكِنِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ البَحْرِ، قَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، لاَ بَأْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابًا مُغْلَقاً، قَالَ: يُفْتَحُ البَابُ أَوْ يُكْسَرُ؟ قَالَ: لاَ، بَلْ يُكْسَرُ، قَالَ: ذَاكَ أَحْرَى أَنْ لاَ يُغْلَقَ، قُلْنَا: عَلِمَ عُمَرُ البَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ دُونَ غَدٍ اللَّيْلَةَ، إِنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالأَغَالِيطِ، فَهِبْنَا أَنْ نَسْأَلَهُ، وَأَمَرْنَا مَسْرُوقاً فَسَأَلَهُ فَقَالَ: مَنِ البَابُ؟، قَالَ: عُمَرُ"[١٠]. وكان هذا مؤذنا بافتراق الخلافة عن الحكم ولو بعد حين؛ لأن الفتن لا تشتد إلا عند هذا الافتراق، وهي لا بد أن تشتد؛ وسيكون الحكم في الظاهر سببا أساسا من أسبابها. وإلى هذا الافتراق يشير النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: «أَلَا وَإِنَّ السُّلْطَانَ وَالْكِتَابَ سَيَفْتَرِقَان، فَلا تُفارِقُوا الْكِتابَ»[١١]. فالكتاب لا يكون إلا مع الخلافة التامة كما هي الخلافة الراشدة، الجامعة بين الخلافة الإلهية

[١٠] – أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٩٦) واللفظ له، ومسلم في صحيحه (٨/ ١٧٣).

[١١] – ابن حجر في المطالب العالية (١٧/ ٥٧٤) عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ الله عَنْه.

في الباطن، وخلافة الحكم في الظاهر. وفي لفظ "الكتاب" الذي هو من الكتْب، والذي هو الجمع؛ ومنه الكتيبة لدى الجنود؛ إشارة إلى المعنى المذكور.

ولما جاءت خلافة عثمان رضي الله عنه، بدأت الفتن تطل برأسها، وانتهى الأمر باستشهاده رضي الله عنه. وكان السبب التفات القلوب إلى الدنيا؛ واختلافها بسببها، بعد أن كانت الآخرة المتوَجَّه والمبتغى، فيما قبل. وأما علي عليه السلام، فلم يستقر له الحكم بالمعنى الظاهر، وانتهى الأمر باستشهاده هو أيضا. وافترقت الخلافة الباطنة عن الظاهرة في زمن الحسن بن علي عليهما السلام، لما تنازل لمعاوية؛ وبافتراق الخلافتين، افترقت الأمة إلى شيعة وسنة. فمالت الشيعة إلى الباطن، وإن لم تتبيّن تنزيله على الوجه الصحيح دائما، كما ذكرنا عن الخلط الذي وقعوا فيه سابقا؛ ومال "أهل السنة" إلى الظاهر، فانجر عن ميلهم ما أصاب الحكم من آفات لا زالت الأمة تعاني آثارها إلى اليوم.

٣. الإمامة والعصمة:

إن الشيعة لما جعلت الإيمان بالإمامة ركنا من أركان الدين، لم يكن ذلك جهلا منهم ولا انحرافا، إذا نزّلنا هذا المعنى على خلافة الباطن. وإذا عرفنا أنه بالخليفة تقوم دار الخلافة؛ نعني أنه عند غياب الخليفة ينتقل الحكم إلى الآخرة بفناء الدنيا، فإننا سنعرف أهمية الخلافة بالنسبة إلى الدين والدنيا معا. والخليفة (الإمام) من مكانته، هو الوصي (بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي الشيعي) على الأمة وممدها بالعلم الضروري لاستيعاب المستجدات، المتجلي في الفقه التجديدي. فهو المرجع (بالمعنى اللغوي أيضا) حقيقة، إن كنا على معرفة به على التعيين؛ وإلا كان مرجعا غيبيا، ولا بد.

وأما "أهل السنة والجماعة"، فبجهلهم بمرتبة الخليفة، فإنهم دخلوا (جلهم لا كلهم) في مرحلة التدين المقطوع، الذي جعلوا أنفسهم فيه مرجعا تفسيريا للوحي، بحسب ما يعطيه الرأي. فظهرت المذاهب العقدية البدعية، التي اختلفت بحسب اختلاف عقول أصحابها. ولا زالت هذه المذاهب (الكلامية) عاملا من عوامل التفرقة في الأمة، وسببا من أسباب الفتنة إلى أن يأذن الله بالخلافة الثانية.

وأما العصمة التي تثبتها الشيعة للإمام، فهي ما ذكرناه سابقا عن القطب (ورجال الغيب معه) من أن تصرفه في الوجود، وجودي لا حُكمي؛ لأنه مظهر لقضاء الله، والله ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]. فالعصمة أصلها، كون فعل الخليفة فوق تناول حكم الشرع. كل هذا من جهة الباطن لا من جهة الظاهر. وأما "أهل السنة"، فلما جهلوا معنى الخلافة وصرفوه إلى الظاهر وحده، فقد رأوا أن القول بالعصمة، يُدخل الإمام في طور النبوة التي لا يعلمون العصمة إلا لها. وهذا من "أهل السنة" خلط في المراتب والمعاني، شاء الله أن يضلوا به عن حقيقة الأمر.

نريد أن نقول من وراء هذا: إن الشيعة و"أهل السنة"، قد نال كل منهما شطرا من الأمر لا كله. وإن الشطر الذي انفرد به كل منهما، ليس على أصله عندهما؛ وإنما قد عرضت للفريقين شوائب فكرية عملت على بلورة عقيدتيهما؛ فابتعدا عن الحق بقدر النقص الذي لحقهما من غياب شطر الأمر لديهما، وبقدر تأثر العقيدة لديهما بالفكر.

وقد زاد الأمر سوءا لما طالبت الشيعة بالحكم (السياسي) لأئمة الباطن لديها؛ فكان هذا خلطا بين أحكام متعلقة بجانبين مختلفين. زد على هذا الشبهة التي أدت بهم إلى حصر الخلافة (الإمامة) في الأئمة المعلومين لديهم؛ وهو تحكّم بيّن. ونحن وإن كنا نقر بإمامة الباطن للأئمة من أهل البيت عليهم السلام، فإننا نفرق بينها وبين معنى الخلافة الوارد في حديث:

«إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقَضِي حَتَّى يَمْضِيَ فِيهِمُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً»[١٢]؛ ونرى أن معنى الخلافة هنا، هو الجمع بين خلافتيْ الظاهر والباطن معا؛ فهذا هو الذي لن يتحقق إلا لاثني عشر رجلا على مدى عمر الأمة كله. وإن التكلف في التنظير الذي وقعت فيه الشيعة، لا تخفى معه الأزمة التي لم تُحل عندهم إلا بنظرية "الغيبة"، التي لا أصل لها في الدين.

كل ما سبق، يدل على أن فقه السياسة الشرعية من جانبيه الظاهري والباطني، قد أحاط به القصور منذ البداية؛ ويدل على أن الفرقتين المعتبرتين في هذا المجال (الشيعة والسنة)، لم تظفرا إلا بشذرات مما يتعلق بالجانب الذي مالت إليه كل منهما في مقابل صاحبتها. فصار هذا الفقه مِزقا، ينبغي جمعها من هنا وهناك، إن وُجد من الفريقين من سيتمكن من مجاوزة العصبيات الموروثة والثارات المطلوبة؛ وهو ما نجزم أن الله سيهيئ له رجالا، يعودون بالأمة إلى وحدتها به، إن لم يكن اليوم، فغدا؛ إن شاء الله.

٤. بين الخلافة والملك:

قلنا سابقا إن نظام الحكم في الإسلام هو الخلافة، وذكرنا أن الخلافة هي ما اجتمع فيه حكم الظاهر بحكم الباطن (التصرف). وكنا قد ذكرنا في غير هذا الكتاب، أن الملك في الاصطلاح الشرعي، هو كل حكم ظاهر، لا يكون صاحبه قطب زمانه. والحقيقة أن الملك هو ما كان الحاكم فيه خليفة للقطب في الظاهر؛ بمعنى أن يكون الحاكم خليفة للخليفة في الزمان ذاته، أو قل: أن يكون مظهرا لحكم القطب غير المعلوم للناس. وعلى هذا فإن الخلافة تكون حكما بطريقة مباشرة من القطب، ويكون الملك حكما غير مباشر. كل هذا، والملِك لا علم له بالأمر.

---

١٢ – أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٨١)، ومسلم في صحيحه (٦/ ٣) واللفظ له؛ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبالرجوع إلى الحديث الذي أوردناه سابقا عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، فإن الخلافة يعقبها نوعان من الملك، هما الملك العاض، والملك الجبرية. وهذا الملك يكون باعتبار وحدة البلاد الإسلامية، إلا فيما ندر؛ لأنه مشروط بشروط الخلافة من حيث الظاهر، ولو بصورة من الصور. ولهذا، لم تكن العامة يميّزون بين الخليفة والمِلك في عصور الإسلام كلها؛ وإنما كانوا يسمون كل حاكم خليفة.

وأول الملوك بعد الخلافة الأولى، كان معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه. وقد يعجب كثيرٌ من إخواننا "الإسلاميين"، ومن الشيعة خصوصا، مِن ترضّينا عن معاوية مع إقرارنا بكونه أول الملوك؛ لكنّ نظرنا نحن، ليس إلى الأشخاص هنا، وإنما إلى قدر الله. نعني أن ما حدث لم يكن أحد يستطيع صرفه ولا تبديله. والله تعالى يقول: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]. فلا الحسن عليه السلام كان بيده إمساك الخلافة الظاهرة، ولا معاوية رضي الله عنه كان بيده دفعها. كل هذا الكلام، من جهة الحقيقة والقدر؛ والخلافة هي كأي شيء غيرها، لها أجلها الذي تكون فيه، وأجلها الذي تأفل فيه. يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [نوح: ٤].

ثم إننا كنا نذكر الخلافة الثانية في مقابل الخلافة الأولى التي كانت للخمسة الأُول، ورأينا أنه لا بد أن نبيّن أن الخلافة واحدة لا فرق فيها بين أولى وثانية؛ وإنما اضطرَّنا إلى ذلك بُعد الزمان، والفترة التي نحن فيها من انقطاع الخلافة إلى أوان مجيء مهدي آخر الزمان.

والشبهة التي وقع فيها جل الناس، هي ظنهم أن الخلفاء يكونون في الأمة متتالين، الواحد بعد الواحد. والشبهة الأخرى، جاءتهم من عدم تفريقهم بين المِلك والخليفة؛ مما جعل الخلفاء في الغالب عندهم:

– إما اثني عشر خليفة على التتابع. وهذا قد ضل فيه بعض "أهل السنة"، عند اعتقادهم بعدم تجاوز الخلافة دولة الأمويين بسبب كون عدد من تولى الحكم منهم ثلاثة عشر رجلا؛ وضلت فيه الشيعة عند اعتقادهم انحصار الخلافة (الإمامة) في الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، في عدم اعتبار منهم لشرط الحكم في الظاهر.

– وإما كما هو الشائع عند جل "أهل السنة"، أن الخليفة هو كل من ولي أمر المسلمين في الظاهر؛ وهؤلاء ما تقيدوا فيهم بعدد؛ مع العلم بأن الحديث نص على اثني عشر خليفة.

وهذا التضارب في معنى الخلافة، خلّف لدى المسلمين تشوّشا في الفهم، كان من آثاره طلب الخلافة ممن لم يكن من أهلها، بسبب عدم العلم بشروطها، واحتمال مخالفة الخليفة الحق، بسبب الجهل بمقامه. وقد زاد هذا الالتباس عند المتأخرين من هؤلاء الإسلاميين، الذين صاروا يظنون أن إقامة الخلافة أمر يعود إليهم، من غير اعتبار لعدد ولا معنى؛ بل صاروا يظنون أن أي نظام يكون الحكم فيه بشرع الله بحسب مبلغ علمهم، يكون خلافة ولا بد. وصاروا يُبايعون أمراءهم على هذا، ويبذلون في سبيله أنفسهم وأموالهم. والحقيقة على غير هذا، لو كانوا يسمعون.

وأما الخلفاء بالمعنى التام، فهم اثنا عشر رجلا كما جاء في الحديث: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقَضِي حَتَّى يَمْضِيَ فِيهِمُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ خَفِيَ عَلَيَّ، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»[١٣]؛ وفي رواية أخرى عن جابر بن سمُرة نفسه، رضي الله عنهما: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ يَوْمَ جُمُعَةٍ عَشِيَّةَ رُجِمَ الْأَسْلَمِيُّ، يَقُولُ: «لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِماً حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»"[١٤]. وعلى هذا، فإن الخلفاء الاثني عشر، الذين لا يزيدون ولا ينقصون، هم:

---

١٣ – أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٨١)، ومسلم في صحيحه (٦/ ٣) واللفظ له؛ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٤ – أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٨١)، ومسلم في صحيحه (٦/ ٤) واللفظ له؛ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١- أبو بكر الصديق، رضي الله عنه.
٢- عمر بن الخطاب، رضي الله عنه.
٣- عثمان بن عفان، رضي الله عنه.
٤- علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.
٥- الحسن بن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.
٦- معاوية بن يزيد، رضي الله عنه: من الدولة الأموية.
٧- عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه: من الدولة الأموية.
٨- أبو الفضل جعفر بن محمد، الملقب بالمتوكل، رضي الله عنه: من الدولة العباسية.
٩- محمد بن أحمد الناصر، الملقب بالظاهر بأمر الله، رضي الله عنه: من الدولة العباسية.
١٠- مراد الثاني، رضي الله عنه: من دولة العثمانيين.
١١- سليم الأول، رضي الله عنه: من دولة العثمانيين.
١٢- مهدي آخر الزمان: لم يأت أوانه بعد.

هؤلاء الاثنا عشر، منهم المعلوم لدى العموم كالأربعة من الصحابة؛ ومنهم من أخبر عنه الشيخ الأكبر رضي الله عنه في مصنفاته، وهو الأحرى بالإخبار عنهم من كونه ختم الولاية المحمدية. وقد صحح الكشف عندنا ما ذُكر، كما هو.

وعلى هذا، فإن كل من ولي حكم المسلمين غير هؤلاء الاثني عشر، على مدى التاريخ الإسلامي كله، فإنه يكون ملِكا لا خليفة. وهذا يجعلنا لا نفهم أن أصناف الحكم الوارد ذكرها في الحديث الذي رواه حذيفة بن اليمان رضي الله عنه[١٥]، والتي هي الخلافة والملك العاض والملك الجبرية، يأتي كل منها بعد انقطاع سابقه انقطاعا تاما؛ بل إن في الأمر تداخلا

[١٥] - أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١/ ٣٤٩- ٣٥٠) وأحمد في مسنده (٣٠/ ٣٥٦-٣٥٥)

لا يخفى. ولقد وقع تقديم ذكر الخلافة على منهاج النبوة بعد مرحلة النبوة مباشرة، بسبب تتابع الخلفاء الخمسة رضي الله عنهم، لا لكون الخلافة محصورة فيهم وحدهم. وهذا من التغليب، كما لا يخفى.

وأما الملك العاض، فالمقصود منه الملك الوراثي الذي ينتقل بين أفراد العائلة الواحدة؛ وأما الملك الجبرية، فهو ينطبق على الحكم الذي جاء بعد سقوط دولة العثمانيين، ووقوع الأقطار تحت حكم العسكريين أو من هم في حكمهم. وهذا يعني أن الفترة التي نعيشها اليوم، لا خلافة فيها، ولا يمكن أن تقوم فيها خلافة؛ بسبب مُضي أحد عشر خليفة في الأزمنة السابقة، وعدم ظهور خاتم الخلفاء إلى الآن. وهذا الخليفة الأخير لا يُمكن الاختلاف عليه، لورود النص عليه في جملة من الأخبار النبوية، التي لا لبس فيها. لذلك فإننا نرى أنه من الحُمق البيّن، أن يزعم أحد من الناس أنه الخليفة المنتظر. ولقد رأينا كثيرا ممن تلاعب الشيطان بعقولهم، وجعلهم يدّعون المهدوية في غير أوانها. أما من يطمع في خلافة غيرها قبلها، فهو لا يدري أن الأمر صار محالا بتمام عدد الخلفاء السابقين أحد عشر خليفة. والجهل لا يكون عذرا في مثل هذه الأمور.

٥. ماذا علينا اليوم؟:

إن انحصار اهتمام الإسلاميين في الخلافة التي لم يحيطوا بها علما، جعل جل المسلمين يتوهمون أن التكاليف (الجماعية على الخصوص) تكون ساقطة عنهم في حال غيابها؛ وهذا أمر لا يُمكن إقراره البتة. والتكاليف التي من أهمها إقامة العدل بين الناس، وتسهيل سُبل

الطاعة عليهم، لا ينبغي أن تُغفل في مثل زماننا، على قدر المستطاع. وقد قال الله تعالى في هذا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾ [الكهف: ٣٠].

وأما أنظمة الحكم، فلا داعي إلى الانشغال بها الآن؛ وأفضل ما يمكن أن يفعله المرء، هو إعانة أهلها من الحكام على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وإن كنا نعلم أن هذا العمل ليس بالأمر الهين في هذا الزمان، بسبب اختلاط الأمور على الناس، وتدخل الأمم الأخرى في شؤوننا، كما هو معلوم.

وإن منازعة الإسلاميين للحكام (وهو قدر لا بد منه في وقته) لا يمكن إلا أن تكون في شق منها عاملا من عوامل الفتنة الداخلية. وإن وصول الإسلاميين أنفسهم إلى الحكم في بعض البلدان، لن يكون هو الحلّ المنتظر الذي يعود بالأمة إلى ذروة كمالها؛ بل سيكون هو أيضا من عوامل الفتنة، بسبب إذهابه الثقة في الدين من بعض النفوس الضعيفة، التي تقع تحت تأثير مختلف الأيديولوجيات الوافدة من كل جهات العالم، عند بدوّ قصورهم عن بلوغ نموذج الخلافة الراشدة (العمرية مثلا).

غير أن كل ما ذكرناه ونذكره من تدهور أحوال الأمة في آخر الزمان، ودخولها في فتن كقطع الليل المظلم، هو نقص من جهة الظاهر وحسب؛ أما من جهة الباطن، فهو من دلائل كمال هذه الأمة. وإن في الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، والذي جاء فيه: «لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْراً شِبْراً، وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ؛ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ

تَبِعْتُمُوهُمْ. قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آلْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ!»[١٦]، ما يشير إلى هذا الكمال من وجهٍ باطن، نعرض له إن شاء الله، في الفصل الموالي.

[١٦] – أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ١٠٣) واللفظ له، ومسلم في صحيحه (٨/ ٥٧)؛ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الفصل الثاني عشر

كمال الأمة المحمدية

١. كمال الأمة لا يقتضي كمال كل الأفراد:

إن الله تعالى جعل الأمة المحمدية أكمل الأمم، بجمعها لكل ما تفرق في الأمم الأخرى، وبكون الكُمّل من الأولياء لديها يأتون في مقابل الكمل الأنبياء لدى الأمم السابقة. كل هذا، لأن نبيها صلى الله عليه وآله وسلم كان هو الخليفة الإلهي والنبي بالأصالة.

وبما أن المملكة، قد أعدها الله ليظهر حكم الخليفة فيها؛ فإن العالم كان تحت حكم هذا الخليفة منذ أن أوجده الله. غير أن هذا الحكم لم يكن أكمل منه كما كان لدى مبعث الشخص المحمدي الأشرف؛ فكان هذا الأوان أوج التجلي الإلهي الدنيوي على الإطلاق. وكان هذا المبعث الشريف رمانة ميزان الوجود، التي امتاز بها الحكم العام للاسم الباطن من الاسم الظاهر، وانقسم بها الزمان إلى القبل والبعد؛ نعني ما قبل البعثة المحمدية وما بعدها.

ففيما قبل، بعث الله الأنبياء عليهم السلام إلى الأمم المختلفة بما يُكمّل استعداداتها، ويهيئها لقبول أماناتها؛ فكان محمد صلى الله عليه وآله وسلم هو الباطن في المظاهر النبوية المختلفة، وكانت هي كلها مبشرة بمقدمه عند اكتمال استعداد الاستقبال. ومن هنا كان التشريع في تطور مع النبوات إلى أن بلغ الكمال العيسوي المؤذن بالوصول؛ فقال عليه السلام: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ

يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]. وكان الاسم أحمد تعليما للسامعين بأنه المظهر الأكمل، الذي سيتجلى فيه الأصل الأول. ومن هنا كان بعض أهل الله يسمون الحقيقة المحمدية بالأحمدية؛ وجعلها بعضهم أيضا باطن الحقيقة المحمدية؛ ومن عرف المعاني، فلا ضير عنده من تغيّر الإطلاقات.

ولما عرفنا أن الخلفاء من هذه الأمة اثنا عشر، علمنا أنه لا بد أن يكون في مقابلهم اثنا عشر خليفة من الأنبياء عليهم السلام. أولهم آدم وخاتمهم محمد صلى الله عليه وآله وسلم. يكون لهم الحكم في الظاهر كما هو لهم من حيث الباطن. ويكون الأقطاب من غير الخلفاء من هذه الأمة في مقابل الأنبياء الذين لا حكم لهم في الظاهر. ومن هنا يكون الأقطاب من أمتنا على قدم الأنبياء عليهم السلام.

وقد جعل الله ديوان أهل التصرف تحت رئاسة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو رئاسة أقطاب أمته في أزمانهم، كما كان تحت رئاسة الأنبياء في السابق. واختص الله هذه الأمة، بجعل أوليائها يحلون محل الملائكة الذين كانوا في زمن الأمم السابقة من أهل الديوان. فصار الحكم لها في العالم بنيابة صفوتها عنها، وإن كانت هي لا تشعر بذلك. ومن تكون أموره على هذا النحو، فلا بد أن تؤول إلى خير، ولو بعد حين.

وقد أردنا هنا أن نفرق بين كمال الأمة وبين كمال أفرادها؛ حتى لا يقع المسلمون (ولم يقعوا بحمد الله) فيما وقعت فيه بنو إسرائيل لما قالوا ما أخبر الله به في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾ [المائدة: ١٨]. فنالت هذه الأمة ما تمناه بنو إسرائيل، مع زيادة حفظ الأدب ببقائها على التواضع. هذا من حيث العموم؛ أما على التعيين، فإن من أفراد هذه الأمة من سيلحقه الذم بلسان الشرع، عند مخالفتهم أحكامه. وهذا لا يمكن أن يُعدّ إلا نقصا فيهم، كما هو معلوم. غير أن هذا النقص المتعين، هو من

الكمال العام ولا بد. ومن هذا الباب ستكون المغفرة الإلهية الخاصة بهذه الأمة شاملة لأهل الكبائر منها عند شفاعة نبيها فيها؛ حتى يظهر فضلها على غيرها. وهذا الكمال الكلي، هو سبب وقوع هذه الأمة في كل المخالفات التي وقعت فيها الأمم السابقة، كما أخبر بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ شِبْراً بِشِبْرٍ وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرِ ضَبٍّ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ. قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آلْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ!»[١٧]. فإتيان الأمة لكل ما أتته الأمم السابقة، هو من تمام المقابلة، المقتضية لجمع كل ما تفرق في غيرها؛ وليس هذا الجمع إلا ما يتعلق بآثار الأسماء الإلهية. نعني أن الأمة المحمدية كانت محلا لظهور آثار كل الأسماء الإلهية، بما لا يمكن أن تطيقه أمة غيرها، وهي من هذا الوجه أرضى أمة لدى الأسماء. ومن هنا أيضا تكون شهادة هذه الأمة على الأمم السابقة؛ فلو لم تكن أكمل منها فيما يخصها، ما صحت هذه الشهادة. وقد أخبر الله عن هذه الشهادة في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ [البقرة: ١٤٣]. والوسط العلو. فظهر أنه لا شاهد علينا إلا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم؛ أما الأمم الأخرى فيشهد عليهم أنبياؤهم ونحن. ومن هذا الباب أيضا كنا نقول إن من هذه الأمة يهودا ونصارى (مسلمين)، وكلَّ الملل التي عرفتها البشرية جمعاء. وهذا علم غريب ما رأينا من نبه إليه.

٢. عصمة الأمة المحمدية:

[١٧] – أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٦٩)، ومسلم في صحيحه (٨/ ٥٧) واللفظ له؛ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عن ثوبان رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا؛ وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا؛ وَأُعْطِيتُ الْكَنْزَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ؛ وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوّاً مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ يَا مُحَمَّدُ: إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً، فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ؛ وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أُهْلِكَهُمْ بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوّاً مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ يَسْتَبِيحُ بَيْضَتَهُمْ، وَلَوِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا؛ أَوَ قَالَ: مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا؛ حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضاً وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضاً»[١٨]. يظهر من هذا الحديث أن الأمة المحمدية معصومة أن يتسلط عليها عدو من خارجها، يقطع دابرها. ولعل القارئ يخطر في باله الغزو الذي تعرضت له الأمة عبر تاريخها، كغزو التتار والاستعمار الأوربي، فيظن أن ذلك مخالف لما جاء به الحديث؛ والحقيقة أن الأمة قد غُزيت في أجزاء منها، ومع ذلك لم تهلك ولم يذهب دينها؛ وإنما بقيت مع كل ما أصابها محافظة على خصوصيتها، فضلا من الله ونعمة. وإن سؤال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأمته أن لا يهلكها اللهُ بعدو من خارجها، موافقٌ لما تعطيه الحقائق، من كونها جامعة لما تفرق في الأمم الأخرى. والجزء لا يمكن أن ينقض الكل أبدا؛ بل سينقض ما يقابله من الكل فحسب؛ ويبقى ما هو زائد على ذلك قائما.

وأما هلاك بعض الأمة على يد البعض الآخر، فهو يشبه هلاك أمة من الأمم السابقة على يد أمة أخرى؛ لأن الفِرَق من هذه الأمة تكون في مقابل الأمم السابقة كما ذكرنا آنفا.

وقد جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي

[١٨] – أخرجه مسلم في صحيحه (٨/ ١٧١).

عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»[١٩]. ويتضح من هذا الحديث تطور الدين مع الأمم، بحيث تصير كل أمة شاملة لما سبقها من الأمم. وهذا يعني أن عدد الأمم التي كانت قبل اليهود يبلغ السبعين. وبما أن الأمة المحمدية أمة جامعة، فإنها تجمع داخلها حقائق كل الأمم الأخرى. ونعني أنها تجمعها من حيث عقيدتها الخاصة، كما تنطبع الصور في المرآة، دون أن تتغير حقيقة المرآة فتنقلب إلى حقيقة ما تصور فيها. وهذه الفرق التفصيلية ضمن الأمة، هي التي سيقع بينها التناحر، كما أخبر الحديث السابق. من هنا نعلم أن الأمم المغايرة لنا، بما أن الله قد منعها أن تقطع دابر هذه الأمة، فليس لها إن أرادت أن تهلك شطرا من الأمة (لأن هلاك الأمة كلها لا يكون) إلا أن تُعِين بعضها على بعض. هذا أقصى ما يمكن أن تناله منها. وهذا هو ما يشهد به الواقع كما نرى.

٣. هذه أمة مرحومة:

جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «أُمَّتِي هَذِهِ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، لَيْسَ عَلَيْهَا عَذَابٌ فِي الْآخِرَةِ؛ عَذَابُهَا فِي الدُّنْيَا الْفِتَنُ وَالزَّلَازِلُ وَالْقَتْلُ»[٢٠]. وهذه الرحمة العامة نتيجة لكمالها الذي تكلمنا عنه سابقا. ونَصيبها من العذاب، يكون عليها في الدنيا فتنا وبلاء؛ حتى إذا انقلبت إلى ربها، انقلبت مغفورا لها، قد كُفّرت عنها ذنوبها. ويظهر معنى الحديث في صورة أجلى، في رواية للحاكم في مستدركه[٢١]، عن أبي بردة قال: "بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ فِي السُّوقِ فِي إِمَارَةِ زِيَادٍ، إِذْ ضَرَبْتُ بِإِحْدَى يَدَيَّ عَلَى الأُخْرَى تَعَجُّباً؛ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، قَدْ كَانَتْ لِوَالِدِهِ صُحْبَةٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: مِمَّا تَعْجَبُ يَا أَبَا بُرْدَةَ؟ قُلْتُ:

---

[١٩] – أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٢٥)، وابن ماجه في سننه (٥/ ١٢٨)، وأبو داود في سننه (٧/ ٥)، وابن حبان في صحيحه (١٤/ ١٤٠) واللفظ له؛ وقال التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

[٢٠] – أخرجه أبو داود في سننه (٦/ ٣٣٤) واللفظ له، وأحمد في مسنده (٣٢/ ٤٥٤-٤٥٣) عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[٢١]– ط دار المعرفة (٤/ ٢٥٣).

أَعْجَبُ مِنْ قَوْمٍ دِينُهُمْ وَاحِدٌ، وَنَبِيُّهُمْ وَاحِدٌ، وَدَعْوَتُهُمْ وَاحِدَةٌ، وَحَجُّهُمْ وَاحِدٌ، وَغَزْوُهُمْ وَاحِدٌ، يَسْتَحِلُّ بَعْضُهُمْ قَتْلَ بَعْضٍ. قَالَ: فَلا تَعْجَبْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ وَالِدِي، أَخْبَرَنِي أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «إِنَّ أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، لَيْسَ عَلَيْهَا فِي الآخِرَةِ حِسَابٌ وَلا عَذَابٌ؛ إِنَّمَا عَذَابُهَا فِي الْقَتْلِ، وَالزَّلازِلُ، وَالْفِتَنُ».

وقد يعجب كثير من الناس من هذه المكانة الخاصة التي لهذه الأمة؛ وقد يتسرب الشك إلى بعض أبنائها، ويظن أن مثل هذا الكلام يكون عن عصبية وادعاء للأفضلية على الأقوام الآخرين، كما يفعلون هم فيما يُنقل عنهم من عقائدهم. وهذا يكون ضعفا شديدا في الإيمان، الذي يقتضي أن يُصدَّق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، في كل ما يقول، وإن لم تبلغه عقولنا. ومن رجع إلى ما ذكرناه عن خصائص هذه الأمة، فإنه سيجد الحديث منسجما معها، لا يخالفها في أي تفصيل من تفاصيلها. كيف لا، ونبيها صلى الله عليه وآله وسلم، هو من سيتولى حسابها كرامة من الله له ولها. وماذا يمكن أن يُفهم غير هذا، مما ذكرناه من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو خليفة الله بالأصالة، وهو قطب الأقطاب وغوث الأغواث؟!..

وهذه الرحمة المحمدية المذكورة هنا، هي الرحمة الرحيمية، الخاصة بهذه الأمة؛ وإليها يشير قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]؛ أما الرحمة الرحمانية، فإنها أوسع من هذه وأعم؛ ومن عمومها، فإنها لا تخرج عنها أمة من الأمم. ومن يقول بكون الاسم "الرحمن الرحيم" اسما مركبا، فإنما يشير إلى كون نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، له أمة خاصة هي هذه، وله أمة عامة، هي كل الأمم من غير استثناء. وعلى هذا فإن الأمم كلها تكون مرحومة، لكن بصنفين مختلفين من الرحمة ولا بد؛ حتى تظهر أفضلية هذه الأمة على غيرها.

٤. العمل في زمن الفتن:

إن الفِرَق التفصيلية، لا شك أنها ستعمل بحسب معتقداتها التفصيلية، وسيكون الصدام بينها فيما اختلفت فيه، وفيما يرى كلٌّ منها أنه فيه على الحق وحده. وهذا من قضاء الله الذي لا يُرفع في الدنيا؛ بل رفعه لا يكون إلا في الآخرة كما أخبر الله عن ذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: ٤٨]؛ أي: فتعلمون من الله حقيقة ما كنتم فيه تختلفون في دنياكم. من هنا يتضح أن الخوض في العقائد، لا ينفع في أحيان كثيرة.

وبدلا من الدخول في جدل عقدي لا يُجدي كثيرا، فإن الموفقين من أبناء هذه الأمة، عليهم أن ينظروا إلى ما اتُّفِق عليه، لا إلى ما اختلف فيه. وبهذه الطريقة، سيكونون من أسباب تماسك هذه الأمة وأسباب قوتها. وكلما اتسعت هذه النظرة بين الفرق المختلفة وبين أفراد كل فرقة على حدة، فإن الخير سيعم، والمنعة ستزداد. لكن العمل في هذا الاتجاه، يتطلب صفاء وعلما صحيحا، لا يكون غالبا إلا عن تزكية؛ مما يعيدنا مرة أخرى إلى هذه المسألة التي تُعد بحق قطب رحى الدين. ولو أننا ذكرنا منذ البداية أن السياسة لا ينصلح أمرها عندنا إلا بالتزكية، لبادرنا جل من نخاطبهم بالقول: وما شأن السياسة بالتزكية؟!.. أما الآن، فنرجو أن يكون القارئ قد اكتسب بعض النور في النظر إلى كل هذه الأمور. والله يتولى سبحانه من عنده إتمام ما بدأنا؛ فإنه القادر على ذلك وحده.

الفصل الثالث عشر

حقيقة السياسة

١. السياسة والفيزياء:

لا شك أن السياسة عند أهلها هي تدبير للعالم، إما كلا وإما جزءا؛ وإذا كان الأمر هكذا، خصوصا عند الماديين، فإن السياسة ستكون تدبيرا للفيزياء. ونحن نعلم أن قرار الدخول في الحرب، هو قرار سياسي؛ وإن كانت هذه الحرب نووية مثلا، فإنها ستغير فيزياء العالم بلا ريب، التي منها الجغرافيا.

لكن التأثير الفيزيائي للسياسة، هل سيكون بحسب فيزياء نيوتن، أم بحسب فيزياء الكم؟ نعني هل سيكون الفعل السياسي سائرا في اتجاه واحد، أم أنه سيكون متعدد الاتجاهات؟.. قد يتساءل متسائل: وما دخل السياسة في الفيزياء؟ حتى نتكلف الجواب عن هذه الأسئلة؟ فنقول: إن كلا من السياسة والفيزياء معنِيّان بإدراك العالم؛ ولا شك أن طريقة إدراكنا للعالم، لها دخل في فعلنا فيه. والفعل السياسي لا يخفى أثره على العالم عن أدنى عاقل. فلم لم يتطور التفكير السياسي، كما تطور التفكير الفيزيائي، مع كل هذا التلازم بين المجالين؟!..

نحن لا نشك أن فيزياء الكم التي تُعد فتحا للفيزياء على كل الاحتمالات، تصل بها إلى ما يشبه العدم، بسبب التقابل بين المسارات؛ تماما كما هو الشأن بين تقابل المادة والمادة المضادة، الذي ينتج عنه انعدامهما معا. ونحن نعلم أن علم العدم، ما زالت الفيزياء بعيدة

عنه؛ بسبب طغيان تصور وجود العالم وجودا حقيقيا على العقل الفيزيائي، وبسبب عدم دخول الرياضيات مجال العدم، كما سبق لها أن دخلت مجال الخيال. نريد أن نتوصل من هذا إلى: هل السياسة فعل حقيقي؟ أم هي فعل نسبي؟ يمكن أن يكون من ناحية فعلا، ومن ناحية أخرى لا فعلا؟ وبأي معيار يكون اعتبار الفعل السياسي فعلا أو لا فعلا؟..

إن فيزياء الكم، تجعل إدراك العالم منوطا بالناظر إليه؛ وعلى هذا، فإن صورة العالم تكون نسبية، باعتبار كل ناظر. وهذا سيجعل العالم متعددا في الأذهان. والسياسة من غير شك هي عمل نسبي، بحسب الغرض منها، والذي يختلف بحسب الشخص. وإذا كان الأمر هكذا، فما هو المعيار الذي يجعلنا نفرق بين الفعل السياسي النافع، وبين الفعل السياسي الضار؟ وهل النفع والضرر شخصيان؟ بحيث يكونان هما أيضا نسبيين؟.. وإذا كان الأمر هكذا، فما المعيار المشترك الذي يحكم على كل الأفعال السياسية؟.. هذا، وإلا سينعدم الربط بين مختلف الأفعال، وندخل في فوضى معرفية، لا أول لها ولا آخر.

٢. السياسة والشريعة:

إن الإسلاميين الذين يزعمون أنهم يريدون أن يُخضعوا السياسة لأحكام الشريعة، ينسون أن إدراك هذه الأحكام وإدراك العالم المفعول فيه، هما إدراكان يعودان إليهم؛ وهو ما سيعيدنا إلى النسبية السياسية مرة أخرى. نعني أن ما سيراه هذا موافقا للشرع منها، قد يراه آخر مخالفا، ولو في جزئية من الجزئيات. ثم إن الفعل السياسي، كسائر الأفعال، لا بد أن تكون له نسبتان عند المؤمنين: نسبة إلهية، ونسبة عبدية. وهاتان النسبتان تعودان إلى مقام (مكانة) الشخص في مراتب التوحيد، التي تُعرف بالتوحيد الخاص، في مقابل التوحيد العام.

وبما أن التوحيد العام متعلق بمرتبة الإسلام في الغالب، فإن الاشتغال بالسياسة منه، يكون متعذرا؛ إلا ما يكون من قبيل الاتباع لمن تُظن فيه أهلية الإمامة. وهذا التعذر، سببه

عدم إدراك الفرق بين النسبتين الإلهية والعبدية في الفعل الواحد؛ بل إن هذا الفرق من أغمض المسائل لدى المستوى العام من العقول. ومن هذا الباب، قلنا نحن سابقا بعدم جواز قيادة المؤمنين (بالمعنى العام) السياسية للأمة.

أما الربانيون (المتحققون)، فإنهم على علم بنسبة الأفعال، بما يعطيه الكشف والشهود. ولو قارنّا علم هؤلاء إلى علم أهل الفيزياء، فإننا سنجد كل ما تتوقف عنده الفيزياء (ومنها فيزياء الكم) من معضلات، له حل عندهم. هذا، لو افترضنا قبول الفيزيائيين من الربانيين، الذي يكاد يكون محالا؛ بسبب انحصار العقل الفيزيائي في حدوده المعلومة، وانطلاق العقل الرباني فيما لا يُحد، من دون فقدٍ لمعالم الحدود، ولا بد.

وبما أن العقل السياسي العام، الذي لا يكون ربانيا في الغالب، سيعجز عن إدراك الأمور على ما هي عليه، وهو ما سيؤدي إلى قصورٍ عن بلوغ النتائج المأمولة، فإن الحل داخل أمة المؤمنين هو أن يكون السياسي تابعا للرباني لا متبوعا. وهذا أمر لم يُتناول بعدُ في المجتمع السني على الخصوص؛ بسبب القصور المتعلق بتصور نظام الحكم الشرعي لديه. أما الشيعة، فهم أكثر تقدما في هذا المجال، وإن كان تصورهم قاصرا أيضا؛ لكنه قصور دون قصور الأولين. وإدراك الشيعة لهذا الأمر في الأزمنة الأخيرة، هو ما حدا بهم إلى صياغة نظرية "ولاية الفقيه"، التي هي كما هو معلوم سد لفراغ الغيبة لديهم. نعني أن الأصل عندهم، هو ولاية الإمام الرباني. ولعل القارئ سيجد تشابها بين "ولاية الرباني" التي نقول بها، في مقابل "ولاية الفقيه" الشيعية. وإننا نجزم لو أن الشيعة كانوا يعلمون أن الربانيين في الأمة لا يخلو منهم زمان، لكانوا قالوا بإمامتهم حتما. واللبس جاءهم من عدم ضبط معنى الربانية، وخلطه بمعنى الإمامة (الخلافة)، الذي لا يدركونه هو الآخر على حقيقته. نعني أن أحكام الشيعة أحكام صحيحة، لكن على وضعية خاطئة من حيث التصور .

وإن "ولاية الرباني" التي نقول بها، ليست نظاما سياسيا كما أرادت الشيعة لولاية الفقيه؛ وإنما نريد بها معناها اللغوي، الذي يجعل الأمة تسترشد بربانييها حيثما وُجدوا، وفي كل المجالات، من غير تقيد بالرسميات. ولو أن المسلمين أخذوا بالحسبان وجود الربانيين الذين دل عليهم القرآن، لعلموا أن لهم مهام داخل الأمة، لا يقوم بها إلا هم؛ ولا يمكن لأحد دونهم أن ينوب عنهم فيها. وإن استمرار المسلمين فيما هم عليه، وكأنه لا وجود لرباني بينهم، هو جهل بحقيقة الأمر من جهة، ومخالفة لأمر الله من جهة أخرى، لها عواقبها الدنيوية والأخروية.

وإن أهم ما يميز الرباني، هو جمعه بين مراعاة الأمر (الحكم الشرعي)، وبين مراعاة الإرادة (القدر)؛ وهذا يجعل المصادمة بين هذين الأمرين تكاد تكون منعدمة معه. ذلك لأن أزمة السياسة عند الإسلاميين، هي سيرها على قدم واحدة، هي قدم الأحكام (إن صحت). وهذا يجعلهم في صدام دائم مع الإرادة التي يظهر لهم منها ما يعاكس توجههم في أحيان كثيرة. والمصيبة هي أن هذا الصدام يعود عليهم بضعف الإيمان، كلما أرجعوا فشلهم السياسي إلى عدم توافر الأسباب وعدم إحكام العمل. نعم، هذا يكون صحيحا أيضا؛ لكن من وجه واحد وحسب.

إن الفعل السياسي الرباني، هو فعل لله في مظهر بشري؛ لذلك يكون تاما. ومن هنا يُستدل على فلاح الأمة أو على عدمه، بمدى ائتمامها بالربانيين. ونحن إن عدنا إلى وقتنا الراهن، فإننا سنجد الأمة في مجال السياسة، تعمل بحسب الفكر السياسي العالمي، المقطوع عن الله من جهة الأمر، وإن كان لا يخرج عن الإرادة. وهذا يجعلها منسجمة مع عالم الكفر، غير منسجمة مع نفسها وأصولها. وغير خاف ما سينتج عن وضع كهذا، من تبعية فكرية وسياسية صارت بادية للعيان.

عندما ذكرنا تقليص الهوة بين الحكم الشرعي والإرادة عند الرباني، فإننا لم نجعل ذلك على حساب الحكم الشرعي وحده؛ بل إن الرباني قد يجعل الإرادة تكون خادمة للحكم الشرعي، إما بصورة مباشرة، وإما بصورة غير مباشرة ومركّبة. هذا لأن الإرادة من الرباني، هي الإرادة الإلهية نفسها؛ ومشيئته هي المشيئة الإلهية نفسها. هذا هو الأصل الذي يكون عليه الرباني؛ وأما المرات التي تبدو الإرادة الإلهية فيها مخالفة لإرادة الرباني، فإنها من باب آخر، ولا تؤثر في الأصل. وذلك كما حدث للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عند عزمه على العمرة عام الحديبية، فلم يأذن الله فيها في العام ذاته.

وفي الحقيقة إن إرادة الرباني لا تخالف إرادة الله أبدا من حيث الباطن؛ وإنما يكون الخلاف بين المشيئة والإرادة الإلهيتين؛ لأن الله قد يشاء شيئا ولا يُمضيه، فتنسخ المشيئة نفسها. ولا يظهر الناسخ من المشيئة إلا عند ظهور الإرادة، التي هي ما يخرج منها إلى الوجود الحسي. ولهذا، قلنا إن إرادة الرباني لا تخالف إرادة ربه أبدا؛ مع تبعية إرادة العبد لإرادة الرب في الحكم ولا بد. ومن علم ما نقول، فإنه سيعلم مدى النفع الذي تناله الأمة من وراء تحكيم الربانيين في أمورها.

٣. الاستراتيجيا السياسية:

يتحدث السياسيون كثيرا عن الاستراتيجيا، ويجعلونها في الغالب محصورة في أمنياتهم الوطنية وما يخدمها من دوائر، قد تصل إلى العالم كله عند الدول القوية. ونحن نريد من الاستراتيجيا، النسق الوجودي الذي تسير عليه الإنسانية كلها، بحسب ما أخبر به الوحي من عند الله. وعلى هذا، فإن الاستراتيجيا بالمعنى الضيق، لا يمكن أن تكون استراتيجيا حقيقية؛ وإنما هي ظن من جملة الظنون. أما الاستراتيجيا المنبنية على الوحي، فإنها حقيقية؛ وبالتالي فإن العمل على ضوئها يكون نافعا، وإن اعترضته بعض الصعاب مرحليا.

ولا أحد يعتبر هذه الاستراتيجيا الإلهية كالربانيين، الذين ارتفعوا عن ضيق أنفسهم، وضيق المرحلة الزمانية التي يعيشون فيها. فهم باستطاعتهم (بإذن الله) أن يقيّموا الأداء السياسي تقييما شموليا ضمن السياق الزمني كله؛ بخلاف غيرهم من الناس، الذين يكونون أسارى زمانهم، وإن لم يكونوا أسارى مكانهم أحيانا. وقد كنا أشرنا إلى هذه الخصيصة في كتاب "مراتب العقل والدين" عند كلامنا عن انحجاب العقل (ومنه العقل الفلسفي) بالزمان. ولا أحد في إمكانه خرق حجاب الزمان كالربانيين. وبما أن الاستراتيجيا، تكون متعلقة بمستقبل الزمان من حيث الغاية، فإن غير الربانيين لا يمكن أن تُنسب إليهم إلا مجازا.

ولا أحوج من الأمة الإسلامية اليوم، للعمل الاستراتيجي، الذي غاب عنها بسبب تخلفها في جميع المجالات، والتي منها السياسة. وإن الأمة اليوم ليست غير عاملة لنفسها ضمن استراتيجيا معلومة وحسب، بل هي تعمل ضمن استراتيجيا غيرها، وإن كان ذلك ضد نفسها. وهذا يعد منها انتحارا سياسيا، لا بد أن تؤدي ثمنه غاليا. ومن لم يتعلم من نفسه، فالأيام كفيلة بتعليمه.

الفصل الرابع عشر

شخصية الدولة

١. المثل النبوي:

عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»[٢٢]؛ فشبه صلى الله عليه وآله وسلم جماعة المؤمنين بالجسد الواحد، الذي يتأثر كل عضو منه بحال سائر الأعضاء، بسبب الترابط العضوي والوظيفي بينهم. ولا شك أن أكبر مظهر لهذا الترابط، يكون عند اكتمال تحلي جسد الأمة بحلة الدولة القائمة على الإيمان وما يتفرع عنه من توادّ وتراحم وتعاطف.

وبما أن الخبر جاء بانتقاض الحكم كما في الحديث الوارد عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ، عُرْوَةً عُرْوَةً؛ فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ، تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا، وَأَوَّلُهُنّ نَقْضاً الْحُكْمُ، وَآخِرُهُنَّ الصَّلَاةُ»[٢٣]، فإننا قد عرفنا بالنظر إلى الواقع التاريخي، أن انتقاض الحكم ليس هو سقوط الدولة، كما قد يفهم لأول وهلة؛ ولكن هو خروجها عن حكم الخلافة الربانية. نعني أن

---

٢٢ – أخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ١٠) ومسلم في صحيحه (٨/ ٢٠) واللفظ له.

٢٣ – أخرجه أحمد في مسنده (٣٦/ ٤٨٥).

الشيء المفقود المؤدي إلى الانتقاض هو المعنى لا الصورة. ولقد كان هذا منذ القرن الأول، وقبل أن يصيب بلادَ المسلمين التقسيمُ الذي نتجت عنه الدول القطرية. والشَّبه بين الحكم والصلاة أيضا واقع من جهة بقاء الصلاة صورة، مع انتقاضها حكما. وليس انتقاض الصلاة إلا انقطاع التربية (التزكية) بالاصطلاح بحسب ما نبه إليه بعض الصوفية منذ قرون.

وحيث أنه لا كلام الآن عن دولة الخلافة، فإننا سننزّل المثل النبوي على الدولة القطرية، باعتبارها دولة للمؤمنين، وإن خالطت إيمانهم شوائب طرأت عليه.

وعلى هذا، فإن الجسد سيكون الأرض التي تقوم عليها الدولة؛ وأنسجة الجسد هم أهل البلاد وسكانها. والرأس سيكون هو الحاكم، الذي تُعينه على القيام بمهامه أجهزة أمنية وعسكرية واستخبارية، هي بمثابة حواسه من سمع وبصر وكلام وغير ذلك. ويكون الجزء الأيمن من الجسد أهل البلد الموالين للحاكم، الراضين بحكمه؛ ويكون الجزء الشمال الذين يخالفونه في الرأي. وأما حياة الجسد، فتكون من جهة الروح بالإيمان وما يعضده من العمل الصالح؛ وتكون الحياة الطبيعية من جهة الغذاء الذي هو الاقتصاد الذي ينبغي أن يصل نفعه إلى جميع الأعضاء بالعدل. وأما الغاية من وجود الدولة فهي كما أخبر الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]. وهذا يشمل كل دولة دولة، بحيث يتحقق لها ما ذُكر من جهة الأمر والحقيقة معا، كما هو شأن دولة الإيمان؛ أو يتحقق لها ذلك من جهة الحقيقة فحسب، كما هو حال كل الدول من غير استثناء. فالكل لله محياه ومماته في الحقيقة، لا يشذ عن ذلك شيء.

وإن الدولة القطرية هي في حكم الجسد المريض، الذي تتخلل الجراثيم المضرة أعضاءه؛ وليس ذلك إلا ما داخل الأمة من الفكر الكفري والأيديولوجيات التي أصبحت عاملة فيها

جنبا إلى جنب مع الإيمان؛ مع ما تفرع عنها كلها من عادات مخالفة للشريعة وللعقل السليم. وقد أدى هذا إلى ضعف الجسد، وإصابة بعض أجزائه بالحمى، التي ليست إلا الفتن والاقتتال.

إن فلاح الدولة اليوم، ليس هو في إقامة الخلافة كما يتوهم البعض؛ وإنما هو في الحد من الأضرار التي أصابتها. ذلك لأن للخلافة زمنا لا تتخلف عنه، والعمل لها في غير زمانها، قد يزيد من استفحال المرض، بدل أن يحد منه. فما كل مراد مدرَك! والحد من تدهور الحال، يكون بالتلطف في المعالجة. فمحاربة الأفكار الدخيلة، لا يكون دفعة واحدة، ولا يكون بالإكراه؛ وإنما يكون بالمحاورة المستمرة، وبالترغيب في الحق والرحمة.

إن رئيس الدولة الحكيم، لا ينبغي عليه أن يميل إلى طرف دون آخر –وإن كان في نفسه على رأي مخصوص من حيث كونه فردا من الأفراد، يحق له الانتماء إلى ما يراه صوابا– بل عليه أن يكون مع جميع التوجهات، محافظا عليها كلها، حتى يكون الأفراد هم من يختارون تغيير توجهاتهم. هو عليه أن يوجد المناخ الصالح للحوار فحسب، وأن يوفر الأمان الضروري له؛ حتى لا ينقلب الخلاف العقدي أو الفكري إلى صراع دموي.

والحاكم الحكيم، يسعى إلى التودد إلى خصومه، قبل موافقيه؛ لأن الحكم ليس انتماء لرأي (وإن كان هذا هو الغالب في الواقع)، وإنما هو رعاية لمجموع الأطراف. وكلما فرط الحاكم في هذا الأصل، فإنه يبتعد عن كمال الحكم؛ وما يلبث عن قريب، أن يقع في قهر شعبه والتنكيل به.

إن ما ندل عليه هنا، نعلم أنه ليس أمرا هينا؛ ونعلم أن العمل به أصعب بكثير من الكلام؛ بسبب تداخل العوامل الداخلية والخارجية التي تكاد تشل الإرادة لدى الأمة كلها.

وهذا هو ما تجهله الشعوب عند محاسبتها لحكامها، وهو أيضا ما لا يمكن للحكام الإفصاح عنه للعموم. نعني أن التحسيس بهذه العوائق، ينبغي أن يكون من عمل النخبة والقيادات، لا من عمل الحكام الناصحين. والتقصير في هذا التحسيس يكون خيانة للأمانة وتزويرا للشهادة، لا تخفى آثاره الضارة عن عاقل. نقول هذا، لأن الخصومة السياسية، كثيرا ما تُعمي عن الحق والإنصاف.

وإن التداخل الحاصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية اليوم، يكاد يشل حركة دولنا شللا تاما؛ لكون ردود الأفعال للفعل المحلي، قد تكون إقليمية أو عالمية، على غير المتوقع. وعلى الحاكم وعلى شعبه معه، أن يختاروا: فإما أن تكون حركتهم (الفعل السياسي) عن علم بالأمور، فيلتزموا بما ينفع منها، وإن كان قليلا وبطيئا من حيث الظاهر؛ وإما ستكون حركتهم سطحية، لا يأتي منها خير وإن بدت مسرعة وقوية. وهنا يحدث التباين بين السياسة بمعناها الصحيح، وبين السياسة "الشعبوية" التي يُستهزَأ بالناس من ورائها.

٢. أمران ينبغي تجنبهما:

إن حالة الجسد المرَضية، لا تحتمل أمرين على الخصوص:

- تمركز المال في طبقة مخصوصة.
- قيادة العوام في مجال السياسة.

فالأمر الأول، يفقد الجسد توازنه الحيوي، ويجعل بعضه يتقوى على حساب بعض؛ وهذا ينتهي به إلى فقدان حياته من جهة كلّيته. وفقدان الحياة الذي نقصده، هو انهيار

الدولة ودخولها في الطريق المسدود. والأمر الثاني، يدخل البلد في الفوضى، ويجعلها عُرضة للتلاعب الخارجي بسهولة.

ومن يتتبعْ الحركات السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي، ويرَ طريقة عملها، يعلمْ أن الاندفاع خلف الشعارات الرنانة من غير تثبت، يمكن أن يجر الويلات التي لا حصر لها. والتحكم في هذه "المبادرات" السياسية، لا يكون في مستطاع الدولة ولا في مستطاع عامة الناس، بسبب الجهل بأصحابها الحقيقيين، والجهل بغاياتها غير المعلنة. ولا يخفى أن أكثر الفئات عُرضة لهذا التوجيه المغرض، هم الشباب؛ لعدم خبرتهم العملية من جهة، واندفاعهم إلى التغيير بحماس مفرط، من جهة أخرى.

وإن أي عمل سياسي لا يعتبر ما ذكرنا، لا يُمكن أن يكون مواكبا للمستجدات العالمية؛ وبالتالي فلن يكون نافعا في الوقت الحاضر. ولعل أغلب الدول العربية الآن، لا زالت تعيش من الناحية السياسية في الماضي؛ بسبب عدم المزامنة لديها بين المحلي والعالمي، التي لم يبلغ العقل العربي إلى إدراكها على حقيقتها بعد. ونحن هنا لا نتكلم عن المزامنة الاستهلاكية، التي قد يظنها البعض مواكبة منه للعصر؛ وإنما كلامنا عن المزامنة السياسية، التي ما يزال أمرها مجهولا لدى أغلب النخبة؛ فكيف بمن عداها!..

٣. السياسة الحزبية:

إن الأحزاب السياسية، ما زالت هي الوعاء الوحيد الرسمي لدى دولنا؛ وهذا أيضا من التخلف الذي نعانيه. والسبب فيه هو تقليدنا للدول الأخرى، من غير افتراض لحلول أخرى قد تكون ممكنة، وأكثر ملاءمة. وكلامنا على التحديد ينصب على خصوصيتنا الإسلامية، التي هي أوسع بكثير مما أُنتِج لدينا إلى الآن.

والأحزاب السياسية التقليدية التي تعرفها بلداننا، قد فارقت السياسة بمعناها "الإيجابي" منذ مدة؛ وأصبحت أحزابا نفعية، تجمع من يريد الترامي على ما لا يستحق من أموال عمومية وامتيازات. وهذا جعل منها حاضنة للفساد الذي صارت دولنا تعاني منه، إلى الحد الذي لم يعد يحتمل المزيد.

إن قيام هذه الأحزاب على إدارة الحكومات، صار بمثابة إعلان لإفلاس دولها، منذ بداية تنصيبها. وإن استمرار هذه الدول على النهج نفسه، رغم بُدُوّ النتائج للعيان، يُعد مغامرة خطيرة بمصائر البلدان، وعمىً سياسيا لا يُقبل إلا عند من اختلت موازينه.

ولولا أن الأحزاب الإسلامية تخلط بين العقيدة والعمل السياسي، وتهمل الجانب التربوي، لكنا نفضلها على غيرها من الأحزاب؛ لكن ضررها عند الإخلال بالشروط، يكون أشد على الأمة من غيرها. والمصلحة العامة أولى بالاعتبار، كما هو معلوم. ولو أن الأحزاب الإسلامية عرفت للربانية قدرها، لكنا نعتبرها عاملة من أجل الإصلاح كما حض على ذلك الدين؛ ولكن تنكرها لهذا الركن الركين من الدين (عمليا وإن أقرته نظريا)، يجعلها عقبة أمام العودة إلى الحق.

ولولا اعتبار الدين بدايةً وغايةً، ما كانت بلداننا تعيش هذا التردد السياسي؛ ولكانت كغيرها من البلدان، لا تهتم إلا بشؤون حياتها الحيوانية؛ وهو أمر هين. ومن هنا، كان قياس بلداننا على غيرها من البلدان الكافرة لا يصح، وإن بدت من حيث الظاهر أحسن حالا. فنحن وإن كنا على مَرَض، فإننا نرجو الآخرة؛ وغيرنا هم كما قال الله عنهم: ﴿قَدْ يَئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ﴾ [الممتحنة: ١٣].

الفصل الخامس عشر

الدولة المسلمة الحديثة

١. في غياب الخلافة والوحدة:

عندما نتكلم عن الدولة في غياب الخلافة والوحدة، فهذا يشبه الكلام عن الرخص في الأحكام الشرعية في مقابل العزائم. وهذا يعني القيام بالتكاليف في حدها الأدنى، لوجود علة قاهرة. ولو أننا نظرنا إلى الخلافات التي تشغل الناس، لوجدناها لا تخرج عما ذكرنا. وبسبب الجهل بطرفَيِ الأحكام، فإن الآخذ بالعزيمة يظن أن المترخص متهاون ومستهين؛ ويظن صاحبُ الرخصة أن الآخر متشدد مُغال. ولا أحد منهما نظر إلى الحكم باعتبار شروطه في نفسه وجودا وعدما.

إن أول شيء ينبغي اعتباره، الواقع نفسه؛ لأنه المنطلَق لكل عمل سنعمله. وعدم اعتبار الواقع كما هو؛ أي كما وجدناه نحن، لا كما عاشه مَن قَبْلنا، جعلنا أحيانا نعيش في عالم موازٍ. وهذا قد يؤدي بمن كان على هذه الحال، أن يصير خصما للواقع من كل وجوهه. وهذا، هو أصل التطرف الذي عرفته أمتنا، والذي ما زالت تعاني منه إلى الآن.

إن قليل الخبرة، عندما يبدأ في التعرف على الأحكام الشرعية، لا يُعلِّمه أحد أن مَن شرع الشرائع، هو من أوجد الواقع، الذي هو مخالف اليوم لكثير منها. فيظن من مُنطلق جهله، أن الأحكام ينبغي أن تحكم على الواقع وجودا؛ وإن ظهرت له مخالفة الواقع

للأحكام، فإنه يظن أن رده إليها قسرا، أمر واجب. ويظن المسكين أن هذه الغاية، هي المطلوبة من التدين كله؛ فيبني عليها معيارية تقييمه لنفسه ولغيره من الناس، أفرادا وجماعات.

ومع انشغال الشخص بالتكاليف الجماعية (والتي منها الحكم)، ينسى أهم التكاليف الفردية التي كان ينبغي أن تكون الأساس في كل عمل له، بسبب كون الجماعة ليست إلا مجموعة أفراد في النهاية؛ تصلح إذا صلحوا، وتفسد إذا فسدوا. وإن طغيان الانشغال بالجانب السياسي، على جانب تحقيق العبودية في النفس على الفرد، يجعل تدينه منحرفا عن مساره الأصلي. وقد يتفطن المرء إلى هذا الانحراف من جهة باطنه، فيعمد إلى التغافل عنه بإغراق نفسه في العمل الجماعي (التنظيمي على الخصوص)، وبالركون إلى من يشبهونه في الحال، ظنا منه أن هذا سيؤخر مواجهته لحقيقة نفسه، التي لا بد هو عائد إليها، مهما طال الأمد.

وإن الدولة التي وجدناها نحن في الواقع أمامنا، هي دولة تتمثل النموذج الغربي في كثير من جوانبه، وتدّعي أنها سائرة على نهجه، لسبب أو لآخر. وإن إرادة القفز على كل التراكمات التي أوصلت الواقع إلى ما هو عليه، لمجرد قراءة أولية للقرآن أو للسنة، أو لفكرٍ إسلامي ماضٍ أو معاصر، هي قفز على الحقائق نفسها، وإهمال لمقدمات ضرورية لعملية معالجتنا النظرية لهذا الواقع. أما الدخول في الطور العملي لهذه المعالجة، فإنه سيكون مغامرة خطيرة بنفس الفرد وبالجماعة معا.

ومن غريب الأمر لدينا، أن أغلب من تصدَّوْا لمعالجة الواقع، هم من سفهائنا الذين لم يبرعوا في أي مجال من المجالات المعرفية أو المهارية، وجاءوا إلى مجال الدين حين وجدوه خِلوا من أهله المعتبرين، فصاروا يُنظّرون ويُفتون بما يعنّ لهم، فضلوا وأضلوا؛ حتى صاروا يرومون بلوغ الغايات في غير أوانها، وفي غياب شروطها.

ولقد زاد من استفحال الأمر، جهل جل الحكام بأصول الدين، واتباعهم لِبنات الفكر الدخيل من غير تمييز؛ مما جعل سفهاء المتدينين يعتقدون أنهم على صواب فيما يأتون. وهذا يجعل التبعات مناصفة بين المفرِّطين من الجانبين، حكاما ومحكومين. أما بعض مفكرينا، فإنهم انساقوا خلف الفكر الغربي على الخصوص، يبغون تنزيله على مجتمعاتنا عنوة؛ فلا هم استراحوا من عناء التنزيل، ولا هم نفعوا أمتهم بشيء محسوس في واقعها، تحمدهم عليه. وأما علماء الدين، فقلة منهم من له أهلية الكلام في عصره؛ بسبب انحصار إدراك جلهم في عصورٍ خلت وانقضت.

إن ما صار يسمى "دولة حديثة" اليوم، من الحمق تجاهله، أو مجاوزته في المعاملات. نحن أمام وضعية ينبغي تقييمها تقييما صحيحا، ومعالجتها معالجة صحيحة أيضا، على ضوء علم شرعي واسع وصحيح. إن أهل كل زمان مطالبون بإعمال الشريعة في واقعهم، لا في واقع غيرهم. وإن فلاح أهل كل زمان، يكون في جعل واقعهم أكثر ملاءمة لأحكام الشريعة، في صورة غير مسبوقة؛ بما أن صورة الواقع نفسها لا تتكرر عبر الأزمان. إن هذه الجدلية، هي ما كان ينبغي أن ينكب عليه أئمتنا في الدين والفكر معا؛ لو أنهم كانوا في مستوى تناولها. وبدل هذا، وبسبب القصور الجلي، صار سفهاؤنا يتولّون ذلك بما يجدونه تحت أيديهم. فظهرت التشوهات العقدية والعملية، التي تجعل المرء يخجل أن ينتسب إلى دين صورتُه ما نرى وما نسمع.

إن غير المسلمين الذين صاروا يخافون من تنامي الإسلام في بلدانهم، وِزْرُ خوفهم علينا جميعا؛ لأننا جعلناهم يرون الرحمة عذابا بأقوالنا وأفعالنا. وإنّ تمسُّكهم بالعلمانية، كما هي الحال في بعض الدول الأوربية، ينبغي أن نتفهمه ونحترمه. ولكن في المقابل، علينا أن نعلم أنه

يلقي علينا عبئا ثقيلا، لا نستطيع منه فكاكا؛ ألا وهو تبليغ الإسلام كما هو في أصله: رحمةً للعالمين.

نعم، نحن نعلم أن تعديل الصورة الشائهة، ليس في مقدور كل واحد من عامة الناس أو من عامة العلماء؛ وإنما هو عمل منوط بمن أهّله الله لتجديد الدين في زمنه خصوصا. ونحن لا نرى هذا التجديد في أزمنتنا إلا متعدد الواجهات، بسبب تشعب الأمور وتداخلها؛ مما يستدعي أكثر من مجدد واحد غالبا. كل هذا ضمن الظروف الاستثنائية التي نعيشها، لا على الصورة الأصلية التي نعلمها من دراساتنا المجردة.

٢. الدولة الحديثة والدين:

إن أهم إشكال يعترض سبيلنا هنا، هو تعدد الدول الإسلامية، بدل أن تكون واحدة. وهذا الأمر، سيجعلها أقل أو أكثر إسلاما (ولو من حيث الظاهر)، فيما بينها. وهذا سيُدخلنا في جدل إسلامي-إسلامي جانبي، زيادة على الحوار الإسلامي-العلماني، أو الحوار بين الأديان المعلوم. وهو ما لم نعمل عليه إلى الآن، ولا هيأنا أنفسنا له.

والحداثة ستجرنا إلى حوار فكري، غير متكافئ؛ لأن الزمان عند الفلاسفة والمفكرين، ليس هو الزمان في الدين. وهذا يشبه من وجهٍ الفرقَ بين الزمان في الفيزياء النيوتنية، وفيزياء الكم؛ وإن كنا نرى أن الفيزيائيين كما الفلاسفة، لن يتمكنوا من إدراك حقيقة الزمان خارج الدين أبدا. ولولا أن الدين كان ضرورة معرفية لدينا، لما كنا نكلف أنفسنا الكلام فيه، أو ندل عليه، من الأصل!..

إنّ تصوُّر السياسيين اليوم للدولة الحديثة على أنها دولة علمانية بالضرورة، لم يأت من فراغ. وإن عدم اعتبار هذا التصور والقفز عليه، لسبب وحيد مِن قِبَلِنا، هو أن أسلافنا كانوا مؤمنين، وعلى عقيدة مخصوصة، هو إخلال بالتناول واختزال مُضر. لا يمكن أن نلزم العلمانيين، بما لا يرونه صوابا من وجهة نظرهم. ونحن هنا، لا نجعل الدين تحت حكم العقل، كما سيبدو لأول وهلة، عياذا بالله؛ وإنما مرادنا النزول في الحوار الإسلامي– العلماني إلى العمق الضروري، لنخرج منه بطائل؛ وإلا سنكون ممن يخدعون أنفسهم، ليس غير.

٣. العلمانية التي نحاورها:

إن العلمانية التي نعتبرها، ليست هي المعادية للدين؛ وإنما هي التي تعطي المتدين حقه، وغير المتدين حقه. وعلى كل حال، فإن دولنا جميعا علمانية بنسبة من النِّسب؛ ومن لم يقرّ بهذا، فلا كلام لنا معه، لجهله بالواقع. هذا الصنف الحيادي من العلمانية، ينفع أهل الدين ولا يضرهم؛ إلا إن كانوا ضعفاء من جهة تدينهم نفسه. وهذا، لا عذر لهم فيه!.. وقد يستغرب هذا الكلامَ منا بعض الناس، لظنهم أن التدين مظهر أو كلام. بل إننا نرى أن ارتماء كثير من أبناء المسلمين في أحضان التطرف السطحي المقيت، هو فرار من المواجهة العلمية البرهانية لخصوم الدين؛ فهو (أي الارتماء) جبن لا إقدام، كما يُراد له أن يبدو؛ وإلا فما الذي يجعل شابا يقطع آلاف الكيلومترات طلبا للشهادة في زعمه، ويفر من رباني يعينه على معرفة الحق، قد يكون من سكان الحي نفسه، الذي تركه في قريته؟!..

إن محاورة العلمانيين، إما أن تجعل الكفة تميل إلى جانبهم، فنعلم أننا غير مأذونين للكلام في الدين، ونرضى بما يُجريه الله علينا من تسليط لهم علينا؛ وإما سنتمكن من الأخذ بأيديهم إلى الحق، وهذا مرادنا. أما غير هذا، من إرادة قهر الناس على ما لا يُدرك ولا يُعلم، فليس هو من هدي الإسلام قطعا.

والحاكم الذي يتردد اليوم بين المعسكرين، دون أن يجد سندا لموالاة فئة على أخرى، يزيد من تفاقم الداء، ولا يعمل على التعافي منه. كان حريا به، أن يفتح للحوار مجالا، وأن يرعاه على مدى الزمن الذي يكفيه، من دون استعجال ولا تأخير؛ إلى أن يتفق الفريقان على أمر مرضيّ لديهما معا. ونحن هنا نعني أن الحكم بغلبة فريق لآخر، ينبغي أن يكون بالتغليب؛ لأن تصور عدم وجود إيمان أو عدم وجود مقابله، هو محال ولا ريب. نقول هذا، لأن هذا الزمان أباح الكلامَ من لا يُحسن النظر؛ حتى صاروا يقولون بالمحالات، وهم لا يدرون.

إن الحوار الإسلامي– العلماني الداخلي، إن كان قد تأخر قليلا، فإننا نرى أن وقته قد حان الآن. وكل من يتجاهله أو يتجنبه من الفريقين، فإنه يكون عاملا على تسعير نار الفتنة في بلده. وعلى عامة أهل البلد، أن يعينوا كل من يريد الانخراط في هذا الحوار، وأن ينبذوا كل من يعارضه أو يقاطعه.

ولا يخفى أنه ما كل أحد من الجانبين يصلح للحوار؛ لذلك ينبغي أن يُختار له أهله من ذوي الدراية والخُلق؛ وإلا كانت نتيجته أسوأ من بدايته. وعندما نتكلم عن الدراية، فإننا لا نعني العلم الشرعي المدروس في الكليات المتخصصة وحده، ولا الفكر الفلسفي المجتر وحده؛ وإنما نقصد أهل النور من أهل الدين، ونقصد أهل الخبرة من أهل الفكر، قبل غيرهم. ولا يضر إن كان الصنفان الأولان إلى جنب هذين الأخيرين، بعد ذلك.

إن أمتنا –وهي أهل لهذا– ينبغي أن ترقى إلى ما يليق بها من معاملات، والتي يكون الحوار العلمي أولها؛ وأن تخرج من هذه الوهدة التي يريد لها أعداؤها أن لا تبرحها أبدا. إن الإسلام ليس في حاجة إلى القوة، إلا ما كان من قوة الحجة. أما هذا الذي نراه اليوم، من

استسهال للقتل، فهو من شأن سفلة الشعوب. وهذا يجرنا إلى الكلام عن السياسة الخارجية؛ وهو ما سنعرض له إن شاء الله في الجزء الموالي.

٤. عدم اعتبار الإسلاميين للعلمانيين جهل:

لا بد قبل أن نواصل الكلام، من أن نذكّر بما سبق أن ذكرناه في المقدمة، من كون هذا المكتوب لا يتوجه إلى العلمانيين، وإنما إلى الإسلاميين؛ لذلك، فلا ينتظر منا القارئ أن ندخل في مناقشة المبادئ العلمانية. وتنبيهنا إلى نقائص العمل الإسلامي السياسي، هو من باب الغيرة على الدين وأهله، لا من باب الخصومة السياسية. ولنعد إلى موضوعنا.

إن المراقب لعلاقة الإسلاميين بالعلمانيين، لن يتردد في الجزم بأن تعامل الإسلاميين يتسم ببعض التعالي. ولقد داخلهم ذلك التعالي، بسبب ظنهم أنهم وحدهم أولياء الله من دون الناس، وأنهم وحدهم المعتبَرين لديه سبحانه.. وأنهم وحدهم من يستحق النصر منه.. وأنهم الجديرون وحدهم بالحكم.. إلى غير ذلك مما استقر عندهم... ولعلهم يستندون في هذا، إلى مثل قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥]. وقد فاتهم أن السر في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾؛ وقد سبق أن قلنا في أجزاء سابقة، إن الاسم "الله" هو الاسم المختص بالخليفة؛ ولولا هذا، ما كانت الخلافة من الأصل. ولقد كان الخليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأصالة وقت نزول هذه الآية، وصارت الخلافة (القطبية) بعده إلى الخلفاء المعروفين، ثم إلى خلفاء الباطن. وعلى هذا، فإن الآية حتى تنطبق على الإسلاميين، ينبغي أن يكون القطب معهم، بعد أن يكونوا معه. والقطب لا يكون معهم لأمرين (وكلامنا هنا عن ظاهر الأحكام):

– لأنهم لا يعتبرونه، ولا يعتبرون الأقطاب الذين تحته؛ بل ينكرونهم في الغالب ويتنقصون من يرون منه تصديقا بهم. ولقد سبق أن ذكرنا في غير هذا الموضع، أن التصديق برجال الغيب لدى العموم، يكون غيبا لا على التعيين.

– لأن صفة التعالي التي يظهرون بها، مخالِفة لما أمر الله به المؤمنين من التواضع. وحُكم الله لفئةٍ بأنهم الأعلون، هو غير حكمها لنفسها بذلك. بل إن الله ما حكم لها بتلك الصفة إلا وهي متواضعة له؛ ولا يكون متواضعا، من يرى نفسه أفضل من أحد من الناس؛ وهذا أمر معلوم عند أهل السلوك بالإجماع. ثم إن الحكم بصفة الأعلوية هو حكم عام، لا يمكن تنزيله على التعيين على كل أفراد الجماعة الذين نزلت فيهم الآية الكريمة؛ فكيف بمن عداهم؟!.. نعني أن هذا الحكم قد يكون من باب التغليب؛ وهذا لا يمنع أن يكون ضمن جماعة المؤمنين، من ليس مرضيا عند الله. بل إن شطرا كبيرا من الإسلاميين اليوم، هم بعيدون جدا من صفات المؤمنين. ولا ينكر هذا، إلا جهول بالدين.

ثم إن العلمانيين وغيرهم، ممن يُظن فيهم أنهم مخالفون للحق، إنما يأتيهم المدد من الخليفة الباطن كما يأتي للمؤمنين والمقربين. والفرق بين المددين هو في الأسماء المتولية له، لا في ذاته. نعني أن عقائد المخالفين لا تخلو من حق فيها، وإلا ما ظهرت أصلا. وهذا المعنى من باب قيومية الحق في الأشياء. ولهذا، كان الكافر كافرا وحسب؛ نعني أنه يستر الحق الذي معه، لا أنه فاقد للحق بالكلية. ولو علم الكفار أو من يُتهمون بالكفر ظلما حقيقة الكفر، ما غضبوا من نعتهم به، ما دام يُثبت لهم وجها من الحق. وهذا من عدل الله الساري في كل العباد. بل لو حققنا معنى الكفر، لوجدنا المؤمنين كافرين أيضا بوجه من وجوه الحق؛ وهو ما سماه بعض الصوفية الحجب النورانية، في مقابل الحجب الظلمانية التي للكافرين. والحقيقة أن الحجب كلها ظلمانية، وإنما سميت تلك المختصة بالمؤمنين نورانية، لمراعاة أصلها عند وضع الشارع لها فحسب.

وإذا اعتبرنا تجوزا، أن الإسلاميين على حق، من حيث الظاهر، فإن العلمانيين (وهم أقرب من الكافرين حتما) على حق من حيث الباطن. ولولا أن العقول لا تطيق الخوض في حقائق التوحيد التي تحت كلامهم، لأظهرنا منها العجب. ومرادنا من هذا الكلام، هو عدم جواز التنكر للعلمانيين من كل وجه، وكأنهم منقطعون عن الحق انقطاعا تاما. واكتفاء الإسلاميين في هذا الباب بأحكام الظاهر بحسب علمهم، ليس من العلم ولا من الدين في شيء. لهذا، قلنا سابقا إن عوام المؤمنين لا ينبغي أن يقودوا غيرهم؛ كنا نعني أنهم ليس لهم من العلم ما يؤهلهم لذلك.

إن أحكام الظاهر يسهل الحكم بها إذا كان الحكم في الظاهر للشريعة، كما كان الأمر في النصف الأول من القرن الأول؛ وأما عندما صار الحكم للحقيقة (الباطن) في الظاهر، كما هو الأمر في هذه الأزمنة، فإن علم المعاملات لا يتحقق إلا بالحقيقة والشريعة معا. وأما أولئك الذين يُنكرون علم الحقيقة من أصله، فهم عندنا كالعمي الذين ينكرون الشمس، لمجرد أنهم لا يرونها. وقد قلنا سابقا إن الواقع المحسوس، هو المحك الذي يَبين معه العالم من غير العالم؛ ذلك لأن العالم هو من تكون له الإحاطة (الإجمالية) بالواقع. وأما غير العالم، فإنه يدخل في صراع مع الواقع، يخالف فيه معلومه مشهوده. ولسنا نعني بالصراع هنا، ما كان يُعرف من اقتتال بين المؤمنين والكافرين في وقته؛ لأن ذلك من باب اختلاف الأسماء الإلهية عينها. وهذا الصراع الذي نذكره هنا، صراع معرفي، ينتج عن الجهل بالحقائق.

٥. عبرة نبوية:

[عزمت قريش أن تحول بين المسلمين وبين زيارة مكة ظلماً نكاية بهم لما خالفوا دينها. وما برح المسلمون ينتظرون اليوم الذي تُتاح لهم فيه فرصة العودة إليها والطواف ببيتها العتيق،

إلى أن جاء ذلك اليوم الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه برؤياه التي رأى فيها دخوله لمكة وطوافه بالبيت. فاستبشر المسلمون بهذه الرؤيا.

وفي يوم الاثنين خرج الرسول صلى الله عليه وسلم، يريد العمرة ومعه ألف وأربعمائة من الصحابة؛ وليس معهم إلا سلاح السفر. فأحرموا بالعمرة من ذي الحليفة، ولما اقتربوا من مكة بلغهم أن قريشاً جمعت الجموع لمقاتلتهم وصدهم عن البيت.

فلما نزل الرسول بالحديبية أرسل عثمان رضي الله عنه إلى قريش وقال له : أخبرهم أنا لم نأت لقتال؛ وإنما جئنا عُمّاراً، وادعهم إلى الإسلام. وأَمَرَه أن يأتي رجالاً بمكة مؤمنين ونساء مؤمنات، فيبشرهم بالفتح، وأن الله عز وجل مظهر دينه بمكة، حتى لا يستخفى فيها بالإيمان. فانطلق عثمان، فمر على قريش، فقالوا: إلى أين؟ فقال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أدعوكم إلى الله وإلى الإسلام، ويخبركم: أنه لم يأت لقتال، وإنما جئنا عماراً. قالوا: قد سمعنا ما تقول، فانفذ إلى حاجتك.

ولكن عثمان احتبسته قريش فتأخر في الرجوع إلى المسلمين، فخاف الرسول صلى الله عليه وسلم عليه، وخاصة بعد أن شاع أنه قد قتل؛ فدعا إلى البيعة، فتبادروا إليه، وهو تحت الشجرة، فبايعوه على أن لا يفروا. وهذه هي بيعة الرضوان التي أنزل الله فيها قوله: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً﴾ [الفتح: ١٨].

وأرسلت قريش عروة بن مسعود إلى المسلمين فرجع إلى أصحابه، فقال: أي قوم، والله لقد وفدت على الملوك (كسرى وقيصر والنجاشي)، والله ما رأيت ملكاً يعظمه أصحابه كما يعظم أصحاب محمد محمداً. والله ما انتخم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم، فدلك بها وجهه وجلده، وإذا أمر ابتدروا أمره، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه، وإذا تكلم

خفضوا أصواتهم، وما يحدّون إليه النظر تعظيماً له. ثم قال: وقد عرض عليكم خطة رشد فاقبلوها]. إن هذه الصفة التي كان الصحابة رضي الله عنهم عليها مع خليفة الله صلى الله عليه وآله وسلم، هي ما كان يجلب لهم نعمة أن يكون الله معهم ولهم. وإذا قارنّا حال الصحابة إلى حال الإسلاميين اليوم، فإننا نجد الاختلاف جليا غير خفي. فالصحابة كان عمدتهم تعظيم رسول الله، وهؤلاء يعظمون أنفسهم؛ والصحابة كانوا على أمر رسول الله، وهؤلاء على أمر أهوائهم، وإن تدثروا بظاهر الشريعة.

[ثم أسرعت قريش في إرسال سهيل بن عمرو لعقد الصلح ، فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم قال: قد سهل لكم أمركم، أراد القوم الصلح حين بعثوا هذا الرجل. فتكلم سهيل طويلاً ثم اتفقا على قواعد الصلح، وهي:

١. رجوع الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من عامه وعدم دخول مكة؛ وإذا كان العام القادم دخلها المسلمون بسلاح الراكب، فأقاموا بها ثلاثاً]. هذا، حتى لا يظهر للناس أن المسلمين دخلوا مكة بإرادتهم. فقريش كانت تراعي ما يسمى اليوم بلغة السياسة "السيادة الوطنية".

[٢. وضع الحرب بين الطرفين عشر سنين، يأمن فيها الناس.

٣. من أحب أن يدخل في عقد مع محمد وعهده دخل فيه، ومن أحب أن يدخل في عقد مع قريش وعهدهم دخل فيه]. وهذا يسوي في الظاهر بين الحق والباطل، وبين الكفر والإيمان؛ ومع ذلك فقد قبله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. ولو رجعنا إلى الإسلاميين اليوم، لرأيناهم يسارعون إلى إعلان رفض التنازلات، وإن كانوا سينقلبون بعدها إلى الهزيمة. وهذا لا شك أنه من ضعف الرأي والحكمة.

[٤. من أتى محمداً من قريش من غير إذن وليّه رده إليهم، ومن جاء قريشاً ممن مع محمد لم يرد إليه]. وهذا أيضا، قد يعده الإسلاميون اليوم تنازلا مخالفا للحق. وإن قال قائل: إنما كان الصحابة يوافقون، لأن الأمر كان يتم على يد النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ فإننا نرد: لا تخلو الأمة من خليفة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو من رجل رباني؛ وهو سيعمل فيهم بهدي النبي، لا برأي نفسه؛ فهل سيسمعون له اليوم، كما سمع الصحابة أمس؟!..

[ثم قال الرسول صلى الله عليه وسلم: هات اكتب بيننا وبينك كتاباً، فدعا الكاتب (وهو علي بن أبي طالب) فقال: اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم؛ فقال سهيل: أما الرحمن، فما أدري ما هو! ولكن اكتب: باسمك اللهم؛ كما كنت تكتب. فقال المسلمون: والله لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم! فقال صلى الله عليه وسلم: اكتب: باسمك اللهم. ثم قال: اكتب : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله، فقال سهيل: والله لو نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت؛ ولكن اكتب محمد بن عبد الله. فقال: إني رسول الله، وإن كذبتموني؛ اكتب محمد بن عبد الله. ثم تمت كتابة الصحيفة، ودخلت قبيلة خزاعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودخلت بنو بكر في عهد قريش]. هذا الفعل لم يكن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، تنازلا عن الحق الذي معه، وحاشاه؛ وإنما هو احتكام إلى المعلوم المشترك، الذي يقتضيه الإنصاف في المعاملات التي تكون بين جماعة المؤمنين وغيرها من الناس. ثم هو صلى الله عليه وآله وسلم، لم يخالف الحق؛ وإنما عدل إلى ما يعرفه الخصم منه. فإبدال بسم الله الرحمن الرحيم بباسمك اللهم، لا يغير المعنى العام؛ وإبدال صفة الرسالة بذكر النسب الشريف، لا يغير الشخص. فما حدث هو الاتفاق على الصيغة الدالة على المعنى لدى الجانبين؛ وأما المعنى فإنه لم يُصَب في نفسه.

[فبينما هم كذلك، إذ جاء أبو جندل بن سهيل (ابن الشخص المبعوث من طرف قريش)، وقد خرج من أسفل مكة يرسف (يمشي مقيداً) في قيوده، حتى رمى بنفسه بين أظهر المسلمين، فقال سهيل: هذا يا محمد! أول ما أقاضيك عليه أن ترده إلي؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إنا لم نقض الكتاب بعد! (أي لم نبدأ في تنفيذ الاتفاقية) فقال: إذاً والله لا أصالحك على شيء أبداً. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: فأجزه لي (أي لا تخضعه للاتفاقية)؛ قال: ما أنا بمجيزه لك. قال: بلى، فافعل (إصرار من قِبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم)؛ قال: ما أنا بفاعل (إصرار من قِبل الأب). قال أبو جندل: يا معشر المسلمين! كيف أرد إلى المشركين وقد جئت مسلماً؟!.. ألا ترون ما لقيت؟! -وكان قد عذب في الله عذاباً شديداً- قال عمر بن الخطاب: والله ما شككت منذ أسلمت إلا يومئذ (شك رضي الله عنه في موقف الإسلام من أبنائه ومن خصومه). فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله! ألست نبي الله؟ قال: بلى؛ قلت: ألسنا على الحق، وعدونا على الباطل؟ قال: بلى. قلت: علام نعطي الدنية في ديننا؟ ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبين أعدائنا؟ (أي من غير حرب؟) فقال: إني رسول الله، وهو ناصري، ولست أعصيه]. هذا من إعمال الفكر المجرد من طرف عمر رضي الله عنه. الأمر عنده حق وباطل، ووجوب لنصرة الحق بما يحفظ له مكانته في الظاهر وبحسب المعلوم؛ وجواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم له، لم يكن مباشرا، ولم يكن إعلاما له بالحكمة من الأمر، وإنما بتذكيره بالأصل الذي لا ينبغي أن يضيعه، وهو اتباع رسول الله من غير شرط. وحصر الأصل في الثلاثة أمور، التي هي أنه رسول الله، وأن الله سينصره، وأن فعله صلى الله عليه وآله وسلم ليس معصية لله، يسد كل مداخل الشيطان من نفس عمر أو من نفس غيره من الناس؛ ويوحي بأن في الأمر حكمة لا تبلغها العقول. [قلت: ألست كنت تحدثنا: أنا نأتي البيت، ونطوف به؟ قال: بلى، أفأخبرتك أنك تأتيه العام؟ قلت: لا]؛ مع أن الخروج في الظاهر، لم يكن إلا للعمرة. ولو بقي عمر مع ما يعطيه الظاهر، لعصى الله ورسوله. ولكن الكلام يدل على أن الخروج كان في الظاهر للعمرة، وفي الحقيقة لشيء آخر، هو ابتلاء الصحابة في دينهم. [قال: فإنك

آتيه ومطوف به]. وهذا جزم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، يفيد علما بما هو الأمر عليه حقا، وإن ظهر للعيان ما يخالفه. [قال : فأتيت أبا بكر، فقلت له مثلما قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ورد علي كما رد علي رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء، وزاد: فاستمسك بغرزه حتى تموت، فوالله إنه لعلى الحق]. رجوع عمر إلى أبي بكر رضي الله عنهما، يدل على أن عمر كان يمر بمحنة قلبية شديدة، يتوزعه فيها علمه بكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الحق، وما يشهده في الظاهر مما يخالف ما ينبغي أن يكون عليه الأمر. وهذا لا يكون إلا عندما يكون للفكر سلطان على الإيمان. وما دامت الحال هكذا، فإن إيمان المرء لا يكون قد كمل بعد. وأما أبو بكر رضي الله عنه، فإنه كان على إيمان خالص، لا أثر للفكر عليه؛ وعنده أن كل ما يفعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم حق، سواء أعلم حكمته أم لم يعلم. ثم إن نصحه لعمر بلزوم غرز النبي، هو من إشفاقه عليه، أن يتبع عقله دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيهلك. وإن كل هذا يدل على شدة البلاء الذي سيعرفه الصحابة رضي الله عنهم في هذه الحادثة، والذي –لا شك– سيكون له الأثر الخطير، فيما سيأتي فيما بعدُ من أحداث. ولزوم الغرز، لا يكون إلا مع من يكون على بينة من ربه، كما هو الشأن هنا. أما إذا عدنا إلى الإسلاميين، فإننا نجدهم في الغالب من غير إمام رباني، تتقاذفهم أفكارهم ذات اليمين وذات الشمال، بعيدا عن علم الله في الأمور. وهذا هو موطن الضعف الأكبر لديهم، لو كانوا يعلمون.

[فلما فرغ من قضية الكتاب، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه: قوموا فانحروا، ثم احلقوا، وما قام منهم رجل؛ حتى قالها ثلاث مرات]. الموقف يدل على أن الصحابة كانوا تحت هول الصدمة، من مخالفة ظاهر ما أتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لما يعلمونه بحكم العادة. وهذا التوقف منهم رضي الله عنهم، كان وقوفا بين طاعة الله ورسوله وبين المعصية التي قد تنتهي إلى الردة. والمؤمن لا يُستغرب منه هذا، إذا علمنا أن الإيمان والثبات عليه، هما من فضل الله ونعمته على عبده، لا من أثر الاقتناع العقلي. ولو تفطن المؤمنون اليوم إلى ما هم عليه، لوجدوا أن أغلب ما يظنونه إيمانا، هو مما تُنتجه عقولهم، لا مما

يأخذونه عن الله ورسوله. [فلما لم يقم منهم أحد، قام ولم يكلم أحداً منهم حتى نحر بدنه ودعا حالقه. فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضاً، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً]. وقد كان لأم سلمة رضي الله عنها الفضل على المسلمين، عند إشارتها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بفعل النحر بدل الاكتفاء بالأمر به. فلما رأى الصحابة فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بادروا إلى الاقتداء به، فنجوا. وهذا يدل على أن الخير في كثير من الأحيان، يكون في الاقتداء بالرباني لا بمجادلته ومحاولة الفهم عنه. كل هذا، لأن معاملة الله، لا تكون دائما مُحاطا بتفاصيلها وغيبها. [ثم جاء نسوة مؤمنات، فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]. وفي مرجعه صلى الله عليه وسلم: أنزل الله سورة الفتح: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً (١) لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ١، ٢]، فقال عمر (وكأنه ما زال يعاني من ثقل الامتحان على نفسه): أوَ فتح هو يا رسول الله؟ قال: نعم! قال الصحابة: هذا لك يا رسول الله، فما لنا؟ فأنزل الله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَاناً مَعَ إِيمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً (٤) لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الفتح: ٤-٥]].

[ولما رجع إلى المدينة جاءه أبو بصير (رجل من قريش) مسلماً، فأرسلوا في طلبه رجلين، وقالوا: العهدَ الذي بيننا وبينك! فدفعه إلى الرجلين، فخرجا به، حتى بلغا ذا الحليفة. فنزلوا يأكلون من تمر لهم. فقال أبو بصير لأحدهما: إني أرى سيفك هذا جيداً. فقال: أجل، والله إنه لجيد، لقد جربت به ثم جربت. فقال: أرني أنظر إليه، فقتله بسيفه، ورجع أبو بصير إلى المدينة. فقال: يا نبي الله! قد أوفى الله ذمتك، قد رددتني إليهم فأنجاني الله منهم، فقال صلى الله عليه وسلم: ويلَ أمه مُسعّر حرب، لو كان له أحد. فلما سمع ذلك عرف أنه سيرده إليهم، فخرج حتى أتى سيف البحر، وتفلت منهم أبو جندل، فلحق بأبي بصير، فلا يخرج

من قريش رجل –قد أسلم– إلا لحق به، حتى اجتمعت منهم عصابة. فما سمعوا بعير لقريش خرجت إلى الشام إلا اعترضوا لها، فقاتلوهم وأخذوا أموالهم؛ فأرسلت قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم تناشده الله والرحم أن من أتاه منهم فهو آمن]. إن وفاء النبي بالعهد كان تاما، لا حساب فيه لشيء مما قد يُقتطع ضمن المصلحة السياسية، كما تُعرف اليوم. وإن الله جعل للمؤمنين الذين كانوا سيتضررون من الاتفاقية مخرجا من حيث لا يحتسبون، إلى أن صارت قريش هي التي تطلب إلغاء العمل بالبند الخاص بهم.

٦. خلاصات:

أولا: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لم يكن يخفى عليه من جهة باطنه كل ما حدث؛ بل إن ما حدث لم يحدث إلا بإرادة منه صلى الله عليه وآله وسلم. هذا هو مقتضى الخلافة الإلهية. غير أن الخليفة قد ينحجب ظاهره عما يعلمه باطنه أحيانا، ليُمضي الله ما شاء من حكمه. وهذا يشبه ما وقع لموسى عليه السلام مع الخضر عليه السلام؛ نعني أن موسى كان على علم من جهة باطنه بما علمه الخضر من غير شك؛ لكن الحجاب كان بين باطن موسى وظاهره فحسب. وهذا يدخل ضمن قول الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]. وقد أشار الجيلي رضي الله عنه إلى ما يشبه هذا، في كتابه "الإنسان الكامل"، عندما أخبر أن بعض الأولياء يتصرفون في الغيب، فإذا عادوا إلى الحس، لم يجدوا لديهم ذلك التصرف. وهذا الأمر لا يُعلم إلا ذوقا، وأما العقل فيستبعده إلى الحد الذي قد يراه محالا. وإن العلم بهذه الحقيقة، يفسر كثيرا مما يظهر على الأنبياء والورثة في أوقات مخصوصة، يظن الجاهلون أن حالهم فيها ينسحب على غيرها من الأوقات؛ فيضلون ضلالا بعيدا.

ثانيا: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كونه مربيا، أراد أن يمتحن أصحابه ويرقيهم إلى مرتبة الإيمان الذي لا يخالطه نظر ولا قياس. هذا يعني أن صلح الحديبية لم يكن شأنا سياسيا خالصا، وإنما كان شقه الآخر تربويا. وهكذا يكون شأن الربانيين من هذه الأمة أيضا؛ نعني أنهم لا يفصلون السياسة عن التربية، كما فعل الإسلاميون اليوم. وإن من يزعم لنفسه الجمع بينهما، فإنه غالبا يجمع بينهما على انفصال، لا على تداخل واتصال، إلا فيما ندر. وهذا أمر قد لا يتفطن إليه كل أحد. وهذه التربية التي تكون مزاوجة للسياسة على انفصال، لا تكون تربية بالمعنى الصحيح الذي نراه واضحا في التربية النبوية.

ثالثا: إن اتباع الرباني ليس أمرا هينا، يدّعيه كل أحد؛ وإن علامة اتباع الرباني، تكون عندما يتخلى المرء عن استنتاجاته العقلية، ويُسلم نفسه لله، من غير علم يستند إليه، إلا اعتقاده أن متبوعه على الحق. وهذا أمر عزيز الوجود في المؤمنين، فكيف في غيرهم!..

رابعا: إن معرفة الحق الباطن الذي عند الخصم، هي أساس الوفاء بما يُعاهَد عليه؛ وإلا فإن الباطل المحض لا يُعتبر جملة. ولا شك أن قريشا كانت تحت تصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حيث الباطن. ولا يسارعْ أحد إلى القول بأنه لو كان الأمر كذلك، لكان أخضعهم ولم يُمكنهم مما بدا في صالحهم؛ لأن هذا القول لا يصدر إلا عن جاهل بمجال الباطن. وهو يقيس الباطن على الظاهر، ويظن أنه سيحصل معرفة به؛ والحقيقة أن الباطن (نقصد الحقائق هنا لا القلب) لا فرق عنده بين مؤمن وكافر، ولا حتى بين النفس والغير؛ لأن الحقيقة أحدية المحتد.

الفصل السادس عشر

السياسة الداخلية والخارجية

١. السياسة الداخلية هي الأساس:

إن الدول الإسلامية القطرية تمر بمرحلة مصيرية؛ فإما أن تستمر، أو أن تلحق بأخواتها التي دخلت في الفوضى. لقد اعتادت هذه الدول (خصوصا منها الدول البترولية) أن تدبر أمورها باليوم، في غياب كامل لاستراتيجيا وطنية، تعمل على ضوئها من أجل الظفر بمكان في الخارطة الجيوسياسية على المدى المتوسط. ولقد فاجأ الزمان هذه الدول، بازدياد في وتيرة التسارع لدى السياسة العالمية، والذي كان من أهم عوامله التطور المطرد للتقانة التواصلية.

إن هذه الدول ما زالت لم تتخلص من تبعات الاستعمار، التي تجعلها إلى اليوم مقيدة الحركة داخليا، قبل أن تكون مقيدة خارجيا. وهذه الوضعية من التردد السياسي، تركت الشعوب عرضة للمساومات الخارجية، ولو بطريقة غير مباشرة. وهو ما أدى إلى ضعف الحس الديني–الوطني الضروري لبقاء الدولة نفسها.

إن السياسة الدينية للدول القطرية، لم تعدُ أن تكون سياسة أمنية، في غيابٍ شبه تام لاستثمار (معنوي) حقيقي للدين، الذي كان يمكن أن يكون أهم دعامة في الحفاظ على التماسك الداخلي للدول، وفي التصدي لمحاولة الاختراق الخارجي المتوقع.

وإن "تبجيل" هذه الدول للقوالب الدينية الموروثة لديها، في عالم منفتح على كل الديانات والمذاهب والأيديولوجيات، لن يكون عامل استقرار كما توهم واضعو هذه السياسات، بقدر ما سيكون عامل تنفير للشباب من التقليد المقيت. وقد فتح هذا النفور الشبابي نوافذ داخل الدول، لمذاهب جديدة عليها، لا زال تَجاهلُها يُعدّ من أسباب الفتن المستقبلية، إن لم يُتدارك الأمر في بعض هذه الدول على الأقل.

إن اعتبار الدين تراثا وطنيا، يخرج به عن سعته إلى الضيق الذي يناقض أصله، ويضعه في مواجهة صور له مخالفة، قد تكون لدى الجيران أو الإخوان من داخل الأمة. وإن العولمة لن تحترم إلا دينا واحدا جامعا بحسب ما تقتضيه شموليتها؛ أما المذاهب الجزئية، فإنها ستستعملها لإضعاف أي أمة وإخضاعها. وهذا يحتم على الدول الإسلامية –شاءت أم أبت– الدخول في حوار إسلامي–إسلامي، بطريقة أو بأخرى. نعني أن هذه الدول إن لم ترع الحوار رعاية رسمية من قِبلها، فإنه سيُفرض عليها من شعوبها، ضمن الحوار المعرفي الحر قطعا. وهذا سيجعلها متأخرة عن شعوبها بمسافة، لن تكون في مصلحتها أبدا.

وإن الدول الإسلامية، إن كانت تظن أن الحفاظ على وطنيتها، قد يُنال بغير الدين، فإنها تكون واهمة؛ لأن الدين هو أساس كل عمل وطني حقيقي. ولنُذكّر هنا، بالحركات الوطنية التي أخرجت المستعمر من البلدان، وكيف أنها لو لم تركب الإيمان، وتعلن الجهاد ضد الكافر الغاصب، ما كانت لتبلغ الغاية التي بلغتها. وكان حريا بالحركات الوطنية، أن تمضي على النهج نفسه، من أجل تأسيس دولها بعد الاستقلال؛ ولكنها الدنيا عرَضت لهم، فنالت منهم في الرخاء، ما لم تنله في الشدة.

وإذا كان الدين ضروريا لتحقيق الوطنية (الوطنية هنا غاية مرحلية)، فإن كل تقصير من هذه الدول في العناية بالدين، يكون مساويا لفتح الحدود في وجه الغزاة على اختلاف مشاربهم. ولقد بدأنا نرى في مجتمعاتنا نتوءات غريبة عن النسيج العام، تتكلم بغير كلامنا، وتسعى إلى ما ليس من غاياتنا. وإن هذا الأمر يُعد اختراقا لهذه البلدان، ما يلبث أن يصير مشاركة سياسية، تؤثر في التوجه العام، رغما عن الرافضين. إنه صنف من سياسة الأمر الواقع المعدّ له قَبْليا.

إن وحدة الجبهة الداخلية لكل دولة، هي ضمان بقائها؛ وإن كل تفريط في هذه الوحدة، سيكون عامل إضعاف للدولة من غير شك. من أجل هذا، كنا ندعو الإسلاميين على الخصوص، إلى عدم مناوءة الحكام، وإلى عدم تجاوز العلمانيين الذين يشاركونهم أوطانهم، مهما كلف الأمر. وإن كان أهل الدين لا يعون خطورة ما نقول، فلا عتب على غيرهم إن سعوا إلى هدم الوطن. إن قصور الإسلاميين (إن أحسنا بهم الظن)، أو تعمدهم استعمال الدين لبلوغ غايات سياسية صرف، ليس عملا لصالح الدين ولا للوطن، وإنما هو إضرار بهما معا، في سبيل بلوغ غايات أنانية ذميمة، قد يترفع عنها أصحاب المبادئ من غير المتدينين.

٢. السياسة الخارجية:

وإذا حققت الدولة (أو الدول) وحدتها الداخلية، المبنية على المشاركة والتوافق، المحميين بقوانين صارمة عند التنزيل، لا تفرق بين شريف ووضيع، عندئذ يمكن أن نتكلم عن سياسة خارجية؛ وإلا فإن الأمر يكون ضربا من الهزل، كما هو الآن.

إن الدول العربية على الخصوص، في وضعها الحالي، يمكنها بسهولة الاستغناء عن وزراء الخارجية وما يتبعهم من جهاز ديبلوماسي، لأنها لا تمارس السياسة الخارجية بمعناها الأصلي؛ وإنما هي تقوم بالإشراف على علاقات عامة، بسبب ضعف أنظمتها من الناحية العقدية الوطنية، وبسبب انشطار جبهتها الداخلية إلى عدة واجهات، يعمل بعضها ضد بعض.

قد يظن بعض الناس أننا نُنظّر لنظام شمولي، كما عرفت ذلك البشرية مع الشيوعية والفاشية؛ ولكننا في الحقيقة نتكلم عن نظام يقوم على العدل المؤسَّسِ على مقتضى المعرفة، لا على المغالبة السياسية التي تجعل شطرا من المجتمع قويا، وتجعل الشطر الآخر في مقابله ضعيفا؛ فيختل توازن الجسد الواحد. قلنا سابقا، إن هذا النظام قريب من النظام الديموقراطي الحق؛ لأنه يشبهه في المظهر، وإن كان يخالفه في الأساس المعرفي (الفكري فيما يرجع إلى الديموقراطية). هذا النظام الذي نتكلم عنه نحن هو نظام ديني، إسلامي بالضرورة، منفتح ومستوعِب. هو عكس ما يُخرجه سفهاؤنا إلى العالم من صور، تنزل عن صور الجاهلية الأولى نفسها، في كثير من الأحيان.

إن الدولة إذا حققت وحدتها الداخلية وتماسكها، وأصبحت مؤهلة لمعاملة مثيلاتها من العالم، فإنه ينبغي أن تبني علاقاتها على أسس تضمن الخير للعالم بأجمعه. وهذا ليس بالادعاء والزعم، كما هي الحال اليوم، مع الدول الكبرى التي ترفع الشعارات الرنانة، وتعمل على استعباد أغلبية سكان العالم. إن الدولة المسلمة تراعي بناء الله الذي هو الإنسان، وتحافظ عليه قائما ماديا ومعنويا، من غير ابتزاز أو عوض عاجل (دنيوي).

نحن نعلم أن ما نقوله، هو أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع اليوم؛ لكنه ليس محال الإنجاز، إن لم نتقيد بالحسابات الضيقة التقليدية، التي ليست إلا الأنانية نفسها، عندما تتجاوز الدائرة الفردية، إلى الدائرة الجماعية والعالمية. إن العوائق عن بلوغ الغايات السامية، لا توجد في خارجنا، وإنما هي في داخلنا.

إن السياسة الخارجية الإسلامية، ينبغي أن تقوم على احترام الغير، وعلى مساعدتهم في معرفة الحق الذي لديهم؛ وعلى إعانة الحيارى من سكان العالم على الخروج من حيرتهم المهلكة، التي تدفع بهم إلى سبل الانتحار المختلفة. فتارة ينتحرون عن طريق الفعل المباشر، وتارة عن طريق المخدرات، وأخرى عن طريق الاستغراق في العمل بقصد الهروب من الواقع، ومرة أخرى بافتعال الصراعات والحروب، كنوع من التسلية المكلفة.

ولا ينبغي أن تبقى السياسة الخارجية لدينا حبيسة الدهاليز الديبلوماسية الرسمية، لأن ذلك سيقتلها عند تحكيم فئة قد لا تكون دائما في مستوى ما يُنتظر منها؛ بل ينبغي أن تكون السياسة الخارجية شعبية يُشارك فيها كل أبناء الوطن الذين يُقيمون في الخارج أو الذين يسافرون إليه لغرض من الأغراض، في المرتبة الأولى. ثم يأتي بعد ذلك دور الشعب كله، عند استقبال الوفود والزوار (السياح)، الذين ينبغي أن لا يُنظر إليهم بنظرة تجارية صرف. ولن يتأتى هذا، إلا بجعل الشعوب تصدر عن مؤسسات ثقافية وعلمية مُبادِرة وغير تابعة من حيث نهج العمل، لما هو سائد الآن. ولن يكون هذا، إلا إذا كان العمل يُبتغى به وجه الله حقيقة. وهذا يعود بنا مرة أخرى إلى التربية الربانية الضرورية، لبناء شخصية الفرد على العبودية لله، ونفع الناس.

٣. الجهاد:

إن تمكين السفهاء من الكلام في الدين، أخرج لنا صورا من الجهاد، ليست إلا أعمالا إجرامية ناتجة عن حمق محقق. ولذلك فإننا نؤكد أن كل اقتتال داخلي أو قتل خارجي اليوم، هو إجرام بنظر الشرع، يعود أثره السيء على الناس وعلى الدين معا. وقد سبق أن ذكرنا في غير هذا الموضع، أنه لا جهاد اليوم إلا جهاد الدفع، الذي يُضطر إليه المسلمون من أجل صد الغازي والمستعمر؛ أما ما عدا هذا، فإنه يكون مخالفة صريحة للشرع.

وإننا دائما نقول إن إخوتنا الشيعة كانوا أفقه لهذه الأحكام من "أهل السنة"، عندما ربطوها بوجود الإمام (الخليفة). وعلى هذا، فإن كثيرا من الأحكام الشرعية موقوفة العمل اليوم؛ لكونها تبقى في عمومها الذي لا يُخرجه إلى التخصيص إلا الإمام. هذا يشبه ما يفعله الفقيه عند تنزيل الحكم على الواقع بالفتوى، مع الفارق الذي بين الإمام والفقيه من جهة التسديد (العصمة عند الشيعة) الذي يكون للإمام وقد لا يكون للفقيه. ولولا هذا الترابط بين وجود الإمام والعمل بالأحكام، لما كانت بيعته تحوز هذه المكانة المعلومة من الدين بالضرورة. وفي هذا المعنى جاء مثل قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً؛ وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً فَقُتِلَ، فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ؛ وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ»[٢٤]. وليس المقصود بالطاعة هنا إلا الخليفة (الإمام)، لا كل حاكم؛ كما يقول بذلك فقهاء السلاطين.

وأما الجهاد الذي ينفع حقا في زماننا، فهو الجهاد التربوي (المجاهدة)، الذي يخلص المرء من رعوناته وربوبيته الكامنة في نفسه، ويؤهله لأن يكون ترجمانا عن الإسلام في العالم أو في

[٢٤] – أخرجه مسلم في صحيحه (٦/ ٢٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

دائرته الخاصة، حتى يقدمه في صورته الأصلية التي لن يرفضها إلا الشياطين. ومن أجل هذا، فعلى الأمة حكاما ومحكومين، منع الشباب الجاهل من الانسياق خلف دعوات الجهاد الزائفة، التي يقوم عليها تجار الحروب من بيننا ومن خارج أمتنا.

نحن لسنا من الحمق، حتى ندعو إلى سلام عالمي تأباه الحقائق؛ ولكننا ندعو إلى مسالمة عاقلة لكل من يسعى إلى خير البشرية بمعنى من المعاني؛ ونتعاون معه بالقدر الذي نراه ضروريا، من أجل نيل السبق في الخير، لا لمجرد المشاركة؛ لأن السبق في الخير هو السبق في الدين عينه، إن كنا نعقل.

الفصل السابع عشر

أسباب الخطإ عند الإسلاميين

١. إساءة استعمال الميزان:

إن الميزان الذي نعنيه هنا، هو ميزان الشريعة، الذي يُعلم به ما يُؤتَى وما يُجتنَب. وهذا الميزان كأي وحدة قياس يُنتج قيما في مقابل الأشياء، بها يكون أحدها أعلى أو أدنى من غيره، في سلم الحُسن والقبح الشرعيين. ولقد طغت العناية بالميزان على أهل الدين، حتى كاد يغيب معها الجانب الأهم، والذي هو الجانب التعريفي. وهذا مما لا يختلف عليه اثنان، إذا رأينا عدد النصوص الواردة في الأحكام من القرآن والسنة، بالمقارنة إلى تلك التي تتعلق بالتعريف.

ولما طغى النظر إلى الميزان على قلوب أهل الدين، فإنهم صاروا لا يرون شيئا إلا عرضوه على مقياس الأحكام. ولقد أصاب هذا الإفراط في العناية بالأحكام الفقهاء خصوصا بنوع من الإدمان، أنساهم الشق الآخر التعريفي، إلى الحد الذي كاد الدين يكون عندهم أحكاما وحسب. ومن المعروف أن الإفراط أو التفريط إذا أصابا أمرا، فإنهما ينحرفان به عن حقيقته، ويخرجانه عن أصله.

ولقد كان من نتائج هذا الانحراف، أن صار جل الناس يظنون أن الميزان أُنزل لا لتُقيّم به الأشياء، وإنما ليُعاد ترتيب العالم على ضوئه. وقد ساعد على هذا النزوع، الوجه التكليفي

في الخطاب الديني. فصار المرء المتدين المنحرف، يرى العالم صنعة معوجّة أو غير مرتبة، ينبغي تقويمها وإعادة ترتيبها؛ تعالى الله عن ذلك، وهو القائل سبحانه: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧]. واختلط عند الناس المعياران: الوجودي والحكمي؛ وبدل أن يكون الميزان تقييميا حكميا، صار قالبا وجوديا في أوهام المتوهمين.

وقد انبهم تبعا لذلك معنى الإصلاح؛ فهل يكون الإصلاح حُكميا كما هو أحيانا عند اعتبار النيات المختلفة في صورة العمل الواحدة، والتي قد تجعله مناطا لكل أقسام الحكم الشرعي، من غير تغيير حسي يقع عليه؛ أو يكون وجوديا، تترتب عليه إعادة "خلق" العالم؟.. نستغفر الله.

إن العقول التي لا خبرة لها بمثل هذه الأمور، لم تكلف نفسها التمييز بين ما ذكرنا، ولا هو من طورها؛ فصار عندها الإصلاح، هو تغيير العالم طوعا أو كرها. وهذه النزعة يُغذيها لديها شرك ملازم للتوحيد العام، يرى أصحابه أن للناس إرادةً وقدرة مستقلتين، هما مناط التكليف؛ ولا يُتصوّر عندهم غير هذا. ولقد سمعنا كبار الفقهاء في هذا الزمان، يقولون هذا من غير أدنى حرج؛ والناس يأخذون عنهم هذا، على أنه دين!.. وهيهات!..

لا شك أن للأمر علاقة بمعرفة الأفعال، ونسبتها إلى الحق والخلق معا. نعني أن مكانة المرء العلمية لها دخل في إنتاج الحكم على الأشياء، والتي منها الدين. ولا شك أن القصور الذي يكون في هذا العلم، ينتج عنه تشوه لتصور الدين نفسه. وإذا انتقل الناس من طور التصور (الفهم) إلى طور العمل، فإنه سينتج عن التصور الخاطئ، فساد في العمل، يحسبه صاحبه حُسنا. وفي مثل هذا الصنف، يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]؛ ويقول أيضا: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾ [الكهف:

١٠٣-١٠٤]. ولقد يغيب المعنى الذي كنا نشير إليه، عندما يعلم المرء أن هاتين الآيتين نزلتا في الكافرين؛ ذلك لأن الناظر فيهما ينحجب بمعنى الكفر الاصطلاحي، عن معناه اللغوي، الذي قد ينسحب على بعض المسلمين أيضا، بقدر من الأقدار.

٢. الإصلاح المفسد:

عندما يفهم المرء الدين فهما معوجا، ويكون غافلا عن السوء الذي في نفسه، ينظر إلى أمر الإصلاح نظرة آلية؛ يكفي فيها أمر الناس بما يراه هو حَسنا، ليحسُن حالهم إن هم اتبعوا الأمر (النصح)؛ وإلا فإنه يُنتقَل من الأمر اللفظي، إلى الإكراه الفعلي؛ إذ لا مسوغ لعدم الاتباع في الخير بحسب مَن هذه حاله، إلا رفضه والرغبة في الشر. وهذا يجيز له في نظره الإكراه والقهر، حفاظا على المجتمع من أن ينهد. وعقول العامة، لا ترى بأسا في مثل هذا، إذا كانت النتيجة صلاحا في نظرها؛ لكن الأمر ليس بهذه البساطة، ولا هو موكول إلى العامة من الأصل.

وهذا الصلاح المتصور، ليس هو الصلاح بالمعنى الشرعي؛ لأنه سينتُج عنه قتلٌ للدين، ومِن بعدِه للأمة. إن الدين ليس هيئة مخصوصة يكون الناس عليها، أو قوانين مخصوصة يُساس بها الناس، كما هو قانون المرور؛ وإنما هو معاملة لله في مختلف الأحوال. وإذا لم يُفرق المرء بين المعنيين، فإن الدين (بحسب فهمه) قد يصير مُبعدا له عن الله، لا مقربا. وفي مثل هؤلاء نزل قول الله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾ [الفرقان: ٢٣]. ومرة أخرى، فإن معنى الآية أوسع من أن يُحصر في مَن تحقق كفره.

لم يتفطن أصحاب النظرة القاصرة إلى الدين، أن نظرتهم لا تُبقي فرقا بين الشرائع المختلفة؛ بحيث يكون العمل بالشرائع السابقة اليوم كُفرا. فهل يكون الكفر متعلقا بالعمل بالشرائع خارج نطاقها الزماني وحسب؟.. وكيف يكون ذلك، وكل الشرائع (القوانين الدينية)

إنما شُرعت للصلاح؟.. فهل يكون الصلاح متغيرا، إلى الحد الذي يصير فسادا مع بقاء صورته؟.. أم هو أمر نسبي؟.. وإذا كان نسبيا، فما المعيار الذي يُرجَع فيه إليه، حتى يُعلم أَهو باق على أصله، أم أن حكمه قد تبدل!.. نعني هنا أن العمل بالشرائع ليس مناطا للإيمان أو الكفر إلا بالاعتبار الثاني. فما هو إذاً الاعتبار الأول؟.. هل هو مجرد شخص الرسول المرسَل إلى قوم دون قوم؟.. ولِمَ كان ذلك الاعتبار؟..

لا شك أن الإجابة عن مثل هذه التساؤلات، لها تعلق بالشق التعريفي من الدين. ولا شك أن ما أصاب أمتنا في زمانها، قد أصاب أمما أخرى في أزمنتها. وقد حكى الله لنا عن بعض أحوالهم في تدينهم، لنعتبر ونعلم مواطن الخلل لدينا، بدل أن نتمادى وكأن الأمر بأيدينا وحدنا. مِن ذلك قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]. وقد شاع عند المسلمين أن ديننا لم ينله التحريف الذي نال الدين عند الأولين؛ والحقيقة غير هذا؛ لأن التحريف لا يكون دائما بتحريف الألفاظ كما فعلت اليهود، وإنما يكون أيضا بتحريف المعاني عن حقيقتها. وهذا لا شك، قد وقعت فيه أمتنا في شطر منها؛ وإلا من أين يكون بعض الاختلاف الذي بين طوائفها ومذاهبها؟!.. ومنه ما قال الله عنه: ﴿ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً﴾ [البقرة: ٧٩]؛ ليبيّن سبحانه أن التحريف كان لأغراض دنيوية، لا تعلم العامة عن "خلفياتها" شيئا؛ وإنما هم يأخذون المعنى المحرف، على أنه من الله. هذا يعني أنهم سينظرون إلى الإفساد الناتج عن المعنى الفاسد، على أنه عبادة خالصة لله، يتقربون بها إليه سبحانه. ولك أن ترى بعد ذلك، ما سينتج في الأمة من خلاف بين المحقين وبين المبطلين، أو بين المبطلين إن كانوا طرائق شتى!..

٣. طامة العصر:

إن الفهم المنحرف للدين، الذي أدى إلى تصوّر خاطئ للصلاح وللإصلاح، انضاف إليه العمل الفكري البشري، من أجل بلوغ الغاية المنشودة بأقصر الطرق؛ بل من أحبها إلى النفوس، والذي هو الحكم والسلطان. ظن الجاهلون أنهم إن حكموا الناس، فإنهم سيحملونهم على الدين بقوة السلطان؛ وهكذا تنتفع الأمة وينالون هم أجر المصلحين. وفهموا كلمة عثمان رضي الله عنه: "إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن" على غير وجهها؛ لأن الناطق بها خليفة وارث مأذون من الله، وليس كآحاد الناس.

إن هذا التفكير الطفولي الذي وقع فيه الإسلاميون، لم يتنبهوا معه إلى ما يُمكن أن يحدث عند بلوغهم مأربهم، مما لم يكن في حسبانهم؛ ومنه:

– ما العمل، إن كان فهمهم للدين قاصرا، وعجز عن استيعاب فهوم صحيحة للدين لدى غيرهم؟.. هل يصيرون ناسخين لشريعته بحصره فيما يوافقهم وحدهم؟!.. وبأي سلطان لهم حق هذا الفعل؟!.. أَيكون بمجرد كونهم بلغوا أن يحكموا الناس؟!.. فإن كان الأمر هكذا، فإنه سيكون استبدادا أشد وأسوأ، من ذلك الذي زعموا الفرار منه، بإسقاط حكامهم!..

– ما العمل، إن هم تغير رأيهم –ولا يضمنون– عندما يصلون إلى الحكم؟!.. هل يحملون الناس على ما يرونه آخِرا، فيكونون خائنين لهم، باعتبار ما عاهدوهم عليه سابقا؟!.. أم سيعطون الحق لأنفسهم، أن يشرعوا للناس ما يرونه هم صوابا، في كل مرة؟!.. والناس ليس لهم إلا السمع والطاعة؟!.. وهذا قطعا مخالف لأسس الدين!

كل هذا، والإسلاميون يتصرفون من أنفسهم، وكأن الله أورثهم دينه وخلقه، يفعلون بهما ما يرونه صوابا، بحسب إدراكهم هم.﴿تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٦٣].

إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندما شبه الأمة بالجسد الواحد في قوله: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»[٢٥]، يريد منا أن نتبين أعضاء الجسد، حتى يسهل علينا الحفاظ على سلامته. ولقد سبق لنا أن نزّلنا هذا الحديث على الدولة القطرية، وجعلنا الرأس فيها للحاكم؛ غير أن المعنى الأصلي للحديث، والذي ينطبق على الأمة جمعاء، لا تكون الرأس فيه إلا للنبوة. فبالنبوة وحدها يصلح أمر الأمة، لا بفكر ولا حكم (نعني مجرده) ولا غيرهما.

ولقد وقع الاختلاف في معاملة النبوة، بعد انتقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الدنيا. فأخذ "أهل السنة" في غالبيتهم بالاتصال الخبَري، وعدّوه أقصى ما يُدرك منها؛ وأخذت الشيعة بالاتصال عن طريق الأئمة، وحصروه في معنى تاريخي مضى وانقضى. وغفل الفريقان أن في كل زمان رجالا جعلهم الله امتدادا للنبوة بالوراثة، يوصلونها إلى من يتصل بهم ندية طرية. وإلا، فكيف سيستمر الدين حيا؟!.. نعم، إن أغلب العوام لا يتمكنون من إدراك هذه المراتب، ويفرون منها لكونها تشوش عليهم اعتقادهم البسيط في النبوة؛ ولكن العلماء أو طالبي الحقيقة، ما كان ينبغي لهم الوقوف عند حدود العوام؛ وكان يجدر بهم البحث في الدين عن الأبواب الخاصة المؤدية إلى الدرجات الرفيعة. ولو أنهم فعلوا، لما وقعوا فيما وقع فيه الإسلاميون من أدلجة الدين، وتحكيم عقولهم فيه.

إن "أهل السنة" بمنهجهم، قد انقطعوا عن النبوة، عن غير قصد منهم، إلا ما كان من حدها الأدنى (الخبر)؛ وإن الشيعة بحصرهم للوراثة في الأئمة المعتبرين لديهم، قد صاروا كالمتبركين في التدين؛ والدين عبادة لا تبرك. نعني أن كلتا الطائفتين، قاصرة عن بلوغ حقيقة

[٢٥] – أخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ١٠) ومسلم في صحيحه (٨/ ٢٠) واللفظ له؛ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الدين بما اعتمدته من أسباب؛ مع بعض التقدم للشيعة في تصورٍ أدنى للحكم، يحفظون به بعض معالم الدين الظاهرة المتعلقة بهذا الوجه خصوصا.

إن أزمة التدين التي تعيشها الأمة اليوم، لا ينبغي أن تُترك للعامة يتناولونها بعقولهم القاصرة، التي لا تلبث أن تنتهي إلى العنف المادي؛ بل على أولي النهى أن يتولَّوها، بما يفتح آفاقا جديدة للتدين، في هذه العصور المتأخرة؛ بجسارة وإقدام، لا يتهيبون معهما الخوض في كل التفاصيل؛ برَوية وإمعان. لا يليق بأمتنا أن تتخبط، وكأنها فقدت ما يربطها بالحق تماما؛ وإلا فلنصمت عن زعم أننا على الدين الحق!.. على الأقل، إلى أن نتبيّن أمرنا!..

الفصل الثامن عشر

السياسة والتعريف

١. الحدث:

السياسة متعلقة بالحدث علما و"خَلقا" وتفسيرا واستثمارا. يقول الله تعالى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً﴾ [النساء: ٧٨]. الحديث بمعنى المحدَث والحادث. وهذا يعني أن الحوادث ينبغي أن تُفقه؛ وفقهها ينبغي أن يكون على نور، لا على ظن كما هي حال أغلب المشتغلين بالسياسة. يقول الله تعالى أيضا: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢]. المقصود بالذكر المحدَث القرآن المتلو، والخلق المتجدد؛ وهذا المعنى يأتي في مقابل الكلام القديم. وهذا التقابل يُفيد أن للقرآن وجها قديما وآخر حديثا؛ وتفطُّنُ المعتزلة إلى معنى الحدوث، هو ما جعلهم يقولون بخلق القرآن. وخطأهم في هذا القول، لم يكن إلا بتعميمه من كل وجه؛ وتعميمه لم يكن إلا لأنهم أعملوا فكرهم في تعقّله. وهذه المعاني، لا تُؤخذ إلا من الله!. وأولئك الذين رفضوا القول بخلق القرآن، لم يكن لهم إلا نصف الحقيقة؛ لكنْ بما أن هذا المعنى يوافق عقيدة الإيمان الغيبي، التي هي الغالبة على أهل الإسلام (العوام)، فإنها كانت المعتبرة لدى العلماء، الذين يأتي في مقدمتهم الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه.

والمطابقة التي بين الكتاب المسطور والكتاب المشهود الذي هو العالم، تقتضي أن يكون الحدوث في هذا الثاني، وجها للقِدم الذي هو به قائم. وليست المعرفة، إلا الربط بين هذين

الوجهين، لا غير. وجهل الإسلاميين بهذا الربط لا من جهة الإيمان، والغفلةُ الحاكمة عليهم، يجعلانهم يدخلون في معاملات جاهلية، هو ما يُفقدهم الأهلية الشرعية، للخوض في الشأن العام. وأما العمل منهم بمنطق السياسة عند الكافرين أو عند أهل الدنيا من أمتنا، ومنافستهم في ذلك، فهو من بابٍ غيرِ الذي نتكلم نحن فيه الآن.

وضرورة تحقق المعرفة للقيادات في الأمة، هو ما كان يجعلنا دائما نشترط اتباع الأفراد والجماعات للربانيين؛ خصوصا في العمل الجماعي الذي يعود أثره على العموم. لكنّ الانسياق خلف الأهواء، والتعجل لبلوغ المآرب، جعلا الإسلاميين ينخرطون في عمل غير مضمون النتائج دنيويا وأخرويا. فأما من جهة الدنيا، فإنهم صاروا من أسباب الفتنة المؤدية إلى الاقتتال بين المسلمين. ولا يُهمنا هنا أن نعيّن الظالم من المظلوم، بحسب ما تُدركه العقول الضعيفة. وأما من جهة الآخرة، فإنهم بعملهم خارج الشرع بما يعطيه فقه الاستثناء وأزمنة الفتن، يدخلون في المخالفات التي يُؤاخذهم الله بها عند الحساب؛ إلا أن يعفو سبحانه!

ما سبق أن ذكرناه، يُفيد أن العمل السياسي عند المسلمين لا ينبغي أن يكون كما هو عند غيرهم ممن لا يعلمون إلا ظاهرا من الحياة الدنيا. وهذا ينطبق على حكومات البلدان الإسلامية، قبل الإسلاميين؛ لأنها فتحت بلداننا على أنماط من المعاملات بين الحكام والمحكومين، مخالفة لأصول ديننا. وهذا هو ما أدخلنا في اضطراب سياسي اجتماعي اقتصادي، مستفحل مع مرور الزمان. كل هذا، لأننا لم نتخلص بعدُ من آثار الاستعمار الذي هيمن على البلاد والعباد زمانا. وهذه التبعية للمستعمر، مستساغة من حيث المنطق التاريخي، وباعتبار العقود التي تفصلنا عن إعلان الاستقلال وقتا غير طويل بالنظر إلى أعمار الدول والأمم. نعني بهذا، أن تحميل الشعوب فوق ما تحتمل بعد الاستعمار، يكون من الظلم البيّن لها. لكنْ مع ذلك، فإن العمل على تحقيق الاستقلال التام، ينبغي أن يكون الشاغل

لهذه الشعوب في هذه الآونة، إن هي كانت غير متخلفة عن المعاملة الآنية (الحية) للأحداث.

٢. معاملة الحدث:

نقصد بمعاملة الحدث التفاعل معه تأثّرا وتأثيرا، فاعلية وانفعالا. وهذه المعاملة، لا شك، تتطلب علما خاصا منوطا بالزمن المخصوص للحدث. وعلى هذا، فإن معاملة الحدث تكون على ثلاثة أضرب، بحسب الزمان نفسه، هي:

ا- الاستشراف: وهذا يكون لمن يُطلعهم الله على بعض الغيب المتعلق بأحداث مخصوصة، يُعطيهم إمكان الاستعداد لها بما يليق من معاملات. وللربانيين مدخل كبير في هذا الصنف من المعاملة، منه ما ذكر القرآن -مثلا- من رؤيا عزيز مصر التي عبرها يوسف عليه السلام؛ وكانت أساس السياسة الاقتصادية المستقبلية وقتها. ومثل هذا كثير في السيرة النبوية الشريفة وفي سير الصالحين والسلاطين من الأمة، نترك للقارئ التوسع فيه من مظانه.

ب- المزامنة: وهي معاملة الحدث بما يليق به، في الوقت الملائم الذي يجعل هذه المعاملة مجدية ومعتبرة. وهذا النطاق من المعاملة، هو ما تقع فيه أغلب ردود الأفعال عند الأسوياء من الأفراد ومن الدول.

ج- التأخر: ويكون إذا كانت المعاملة (رد الفعل)، بعد انقضاء زمن الحدث، ودخول زمن حدث آخر. وهذا النطاق تقع فيه أغلب معاملات الأفراد من غير الأسوياء (كالجبناء والأغبياء)، ومعاملات الدول التي تكون حكوماتها فاقدة للكفاءة التدبيرية.

وقد يلاحظ القارئ أننا لم نذكر الصنف الرابع، الذي لا يكون له رد فعل (معاملة) بإزاء الحدث البتة؛ ذلك لأن وجود مثل هذا، يكون كعدمه من جهة؛ ويكون امتناعه أو سكوته مضافا إلى الحدث نفسه من حيث القيمة، لا إليه. نعني أن هذا الموقف يكون كالتنازل للآخر عن الحق، من الشخص. وهذا مع سوئه، قليل الحدوث في الوجود، إن استثنينا الإكراه. والإكراه قد اعتبره الشرع عذرا للمكرَه، كما هو معلوم.

وإذا عدنا إلى أحوال بلداننا، ولم نقصُر المعاملات على الأحداث الاعتيادية، فإننا سنجد أن أغلب معاملاتها للأحداث الخطيرة تكون إما متأخرة في الزمان أو في القوة، وإما فيهما معا. ونعني بالتأخر في القوة، أن يكون رد الفعل أضعف من الفعل من حيث القيمة. وفي أحيان كثيرة تكون هذه المعاملات عدمية، يقع فيها التنازل عن الحقوق إما جهرة وعلانية، وإما بقناع من التصدي الإعلامي، الذي يُقصد منه إنامة العوام عن إدراك حقائق ما يجري.

وأما معاملة الإسلاميين للأحداث فإنها إما تكون متأخرة بمعنى خاص؛ وإما تكون بقوة مصطنعة، يُراد منها إيهام العوام بأنهم يقظون ومستعدون، على عكس ما تعمل عليه الحكومات من إنامة. وأما التأخر بالمعنى الخاص الذي أردناه، فإننا نعني به عدم فقه الحدث بما يستوجبه العصر من اعتبار لتفاصيل كانت غائبة عند التقعيد للفقه الذي تعمل عليه جماعات الإسلاميين. وهذا الصنف من التأخر، وإن كان مزامنا للحدث من حيث الزمان، فإنه لا يعطي النتائج المرغوبة أبدا؛ بل قد تكون نتائجه عكسية على التمام. وهذا هو ما جعل الإسلاميين يفشلون في العمل السياسي على مدى عقود طويلة، وجعل نهايتهم مرات كثيرة إلى كوارث فردية وجماعية. والعجيب أنهم مع ذلك، يُخَطِّئون الواقع (الحدث)، ولا يخطر في بالهم تخطئة أنفسهم!.

والسبب الرئيس في هذا الوضع غير السوي، هو أن الإسلاميين يقعون تحت حكم الغفلة، أحيانا بأكثر مما تكون عليه العامة. نقول هذا، لأن العوام بسبب اشتغالهم بأمور أنفسهم، يكونون في سعة لا ينعم بها الإسلاميون، مع اشتغالهم بما هو فوق طورهم. والغفلة لدى الإسلاميين، تجعلهم يجهلون مُراد الله، حتى بعد وقوعه. وهذا لا أدنى منه في الترتيب العقلي إلا الحُمق المتحقق. وإذا قارنّا مرتبتهم هذه المتأخرة، مع مرتبة الربانيين، الذين يعلمون أحيانا مراد الله (بإذنه) قبل وقوعه، فإننا سنعلم من أين تأتينا الهزائم تترى.

إن المكانة العلمية للشخص والتي تنسحب على الدولة أو الجماعة إن كان حاكما أو قائدا، لها أثر بالغ في الحكم على معاملة الأحداث. وهذا الأساس من الاعتبار، قد غفل عنه الناس، عندما صار حكامهم وقادتهم لا يُجاوزون إدراك العوام في كثير من الأحيان. وصاروا يعتبرون في الشخص المرتبة الوظيفية بدل المرتبة العلمية، وصاروا يعتبرون في الدولة المقومات الأصلية (التعريفية)، بدل القوة الحيوية والجاهزية. ومن هنا، كانت دولنا مجتمعة، مع كثرة عددها ووفرة مواردها، لا تعدل دولة واحدة من الدول المعتبرة في العالم اليوم.

٣. تغيير المنهاج قبل تمني تغيّر الحال:

إن الأزمة السياسية العامة لدينا من حيث نحن دول أو جماعات، لن تنحل عقدتها بتغيير الحال من فقر إلى غنى أو من ضعف إلى قوة بالمعنى البسيط المادي؛ وإنما بتغيير منهاج النظر إلى الأمور وتقييمها. لو نظرنا إلى الغنى المادي، لوجدنا دولنا العربية من أغنى دول العالم؛ غير أن غناها لا يعود عليها بنفع، بل إنه صار في حقها جالبا للمصائب والبلايا؛ على غرار ما يقع للسفيه الوارث.

إن قدر السرقات التي تقع في بلداننا، فيما يعود إلى المال العام، لا يُمكن لأي دولة في العالم أن تحتمله؛ ومع ذلك، فإنه لا يحرك فينا شيئا، من أجل تغيير النهج الذي نسير عليه؛ مخالفين في ذلك قواعد الفيزياء بالإضافة إلى قواعد العقل. وإذا كان مثل هذا الفعل يُعد حمقا بالنظر إلى شخص بعينه، فإنه صار يُعد ضربا من الحمق الجماعي بالنظر إلى شعوبنا كلها.

لعل العرب (خصوصا) اليوم، ينتظرون قَدَرا يُغيّر ما بهم، بعد أن عجزوا عن تغيير ما بأنفسهم. وإن هذا القدر قد صارت لوائحه تبدو ماثلة للعيان، لمن كانت به بقية إبصار. إن ما نذكره في هذا الكتاب، مما لم يكن يُذكر على الملإ في الأزمنة الماضية، هو من قبيل الإنذار بما هو قادم؛ لعل أن تكون في أمتنا بقيةٌ من أهل العقل والصلاح، تُنقذ ما يُمكن إنقاذه من سفينة تنهال عليها الأمواج العاتية من كل حدب وصوب.

إن سفهاءنا الذين قد يكونون من بعض حكامنا أحيانا، لا تُدرك عقولهم من المكان إلا موقع أقدامهم، ولا تُدرك من الزمان إلا الساعة التي هم فيها من يومهم؛ فهم مع كل هذا الاضطراب في العالم، وتغير وجهه السياسي المتسارع، ما يزالون يعيشون في زمن "ألف ليلة وليلة" العربي، الذي يكاد لا ينتهي إلا بقارعة تحل بهم.

كنا نرجو مع هذه الحال، أن يكون عمل الإسلاميين صابّا في المصلحة العامة، بما يليق بذلك من أسباب؛ ولكنّ الذهنية العربية المتأخرة هي نفسها، في جميع المواقع لدينا؛ وكأننا لم نتفق على شيء، إلا على ما فيه خرابنا ودمارنا. نسأل الله لأمتنا جمعاء السلامة بفضله ومنّه.

الفصل التاسع عشر

خطوات على طريق الإصلاح الممكن

١. الإصلاح لا يمكن أن يكون شاملا الآن:

إن المرء عندما يعلم مدى استطاعته، ومدى إمكان تحقّق غاياته، يكون أقرب إلى نيل مآربه بعد توفيق الله له؛ والذي يعمل على غير هدى، ويطمع في نيل المحال، لا يشفع له أن يكون على حق من حيث منطلقاته؛ ومن لم يفرق بين التنظير والعمل المثمر، خير له أن يشغل نفسه بأموره الشخصية، وينسى الشأن العام وما يتعلق به.

إن الإصلاح يقتضي منا أن نحافظ أولا على ما لدينا الآن، ليكون أرضية للبناء عليه في مستقبل الأيام؛ ولا يمكن أن يتحقق هذا، مع وجود الصراعات الداخلية المتوخية للإقصاء وللإلغاء. لا بد من تحديد منطلقات مشتركة لدى جميع الأفرقاء يلتقون عليها؛ وإلا كان الإصلاح عند كل فريق مساويا لفساد (اندثار) الفريق الآخر المخالف. وإذا كان هذا متبادلا، فإنه يدخل بالبلدان إلى الفوضى التامة.

وإن الظروف التي تمر بها الأمة الإسلامية اليوم، من غيابٍ للخلافة الجامعة، وغياب للوحدة السياسية والترابية، تجعل الإصلاح جزئيا إن تحقق. نقول هذا، لأنه من المتوقع أن تواصل بلدان مسلمة كثيرة تدهورها وانحدارها إلى الـ "لا دولة" . والأسباب كثيرة، ينضاف

منها إلى ما ذكرنا، ما يحيط بالأمة من مكر خفي ومعلَن، لا تتمكن الآن من رده وصرف آثاره.

والبلدان التي يُتوقع لها أن تعيش استقرارا نسبيا قليلةٌ جدا، إن كنا لا نريد أن نعيش في الأوهام؛ والوعي السياسي الجماعي ضعيف جدا لدى جلّها، يزيد منه ضعفه لدى الشعوب نفسها، التي تظن أنها تحتمي بحكوماتٍ اليأسُ منها أقرب إلى النفوس من أي شيء آخر.

والسياسة العالمية التي تتوزع الناس، بين خيّر وشرّير، ما زال بعض قومنا يرجون أن يتجنبوا أضرارها، بالتدليل على حسن نواياهم، والتجرّد مما يُمكن أن يخيف (يُرهب) الخصوم والأعداء، مهما كانت دواعي ذلك من الواقع راجحة. إن المعاملات السياسية الدولية (نسبة إلى الدولة)، ما زالت لم تنفصل عن المعاملات الشخصية التي تغلب عليها السذاجة وقِصر النظر. هذا لا يُمكن أن يجعلنا مؤهلين حتما، في مجال المنازلات السياسية العالمية، للعمل النّدّي المتكافئ.

ومما يزيد صعوبة الوضع عندنا، وقوع أمة اليهود والنصارى تحت هيمنة عبدة الشيطان في بلدانهم؛ بحيث إن السياسات التي تنتهجها تلك البلدان، صارت تعادي الأصول التي تُبقي على عقائد شعوبها، والتي –من غير شك– هي أقرب إلينا من غيرها. وهذا الأمر يجعلنا في مواجهة قوى الشر مواجهة نكون فيها شبه منفردين؛ مع ما نحن عليه من تخلف في معاملة الأحداث بما يليق.

٢. ما يتحتم على الإسلاميين:

لقد سبق أن ألمحنا في غير هذا الموضع إلى ضرورة حل الإسلاميين لتنظيماتهم السياسية اليوم، إن هم أرادوا المساهمة في العمل الإسلامي الجماعي للأمة، بما يعود بالنفع لا بما يُثبط؛ وكنا نرجو أن يقع ذلك منهم، لا من حكوماتهم؛ حتى يبرهنوا على بعض نضج، يُحسب لهم عند الله ثم عند شعوبهم؛ ولكن الظاهر أنهم ليسوا على هذا القدر المأمول. وها هم قد أخطأوا موعد الأحداث مرة أخرى، حتى بدأت الحكومات في حظر نشاطاتهم بقوة القانون. ونحن هنا نوافق ما قامت به دولة الإمارات ودولة السعودية ودولة مصر، فيما ذهبت إليه من منع لنشاط "الإخوان المسلمون"، ما دام هذا النشاط سيكون على عكس المطلوب، في هذه المرحلة.

إن التنظيمات السياسية الإسلامية كان لوجودها مسوغ فيما مضى من الزمان، بسبب التطرف العلماني الذي كانت عليه بعض الأنظمة، كما هو حال نظام جمال عبد الناصر في وقته. ولقد كانت تلك الفترة التي عقبت الاستقلال عند جل دولنا، تستدعي تمسكا بالدين، يكافئ القوة التي كانت تريد أنظمة الحكم الارتماء بها في أحضان العلمانية سواء عن طريق الاشتراكية الملحدة، أو عن طريق الرأسمالية المنحلّة المتحلِّلة. أما اليوم فإن هذه الدول قد اجتازت تلك المرحلة، وصارت تطمح إلى دعم للشخصية المحلية (الهوية) بقدر من الأقدار؛ وإن كنا نراه أضعف مما ينبغي أن يكون.

إن التنظيمات الإسلامية بهذا المعنى، كانت ظرفية واستثنائية، بما أنها تخالف الأصل الذي عليه أمر الحكم. وهي إن استمرت اليوم على ما هي عليه، فإنها ستصير تكتلات بِدْعية، تعمل على شق صفوف شعوبها. كما أنه لم تعد الحاجة اليوم تدعو إلى قلب أنظمة الحكم، وإنما إلى إعانتها على انتهاج الطريق القويم، بما يتيسر من أسباب. وأما من كان يريد أن يعمل في مجال التعليم أو التربية الدينيين، وكان مؤهلا لذلك، فلا أحد له سلطة إيقافه

عما هو عامل له، في وضوح وعلانية. ولا بأس من الاجتماع على العبادة والتعلم، في المساجد وفي غيرها، كما كان السابقون يفعلون؛ وإن كنا نرى أن الشروط لدى المتأخرين، هي على غير ما كانت في الماضي، بسبب ضعف إدراك الدين، وضعف الباطن، كما هو الشائع. وهذا يضيف تبعات على الدول، من أجل مراقبة ما يُلقَّنه الناس في الأماكن العمومية من معلومات وما يُوجَّهونه من توجيهات.

إننا بهذا الكلام، لسنا على الرأي السطحي الذي يكون للأنظمة في مجال مراقبة "الشأن الديني"؛ وإنما ندعو إلى الانتقال من مستوى المراقبة الأمنية، إلى المراقبة العلمية الحق. وهذا لن يكون، إلا إذا تغيرت لدى هذه الأنظمة الرؤية الاستراتيجية بأسرها؛ أو على الأصح، إلا إذا تولدت لديها هذه الرؤية، التي ما زالت غائبة.

إن ما كان يطغى على الدول عندنا، هو الحفاظ على نظام الحكم؛ وهذا كان في أحيان كثيرة على حساب الدين. أما اليوم، فإن المحافظة على نظام الحكم، تقتضي المحافظة على الدين أولا؛ لأنه الوعاء الذي يجمع الشعوب، ومن بعدها الأمة.

إن من لا يعرف الخصوصيات التي تميز المراحل بعضها عن بعض، لا يصلح لأن يشتغل بالسياسة وتدبير الشأن العام، من قريب أو بعيد. وإن اختيار المؤهلين لشغل المناصب السياسية، هو من أولى أولويات العمل في هذه المرحلة؛ بعد التخبط الذي طبع المرحلة السابقة، التي كانت المناصب تؤخذ فيها باعتبارات مصلحية ضيقة، بيعت فيها الأوطان، إكراما لشخص أو لعائلة أو حزب. وهذا من المنطق الهدام، الذي لا ينبغي أن يُسمح له بالاستمرار بعد اليوم.

لم تعد في الأمر فسحة، نغامر فيها بتجربة ما دأبنا على تجربته من حلول؛ فإما أن نعمل على نجاة السفينة كلها، أو أن نغرق جميعا. نعني أن الشأن لم يعد فرديا ولا جماعيا بالمعنى الضيق؛ وإنما هو جماعي بالمعنى الشامل الكلي.

٣. ما يتحتم على الدولة:

إن السياسة العامة شركة بين الدولة والإسلاميين، كيفما كانت الصلة بينهما؛ سواء أكانت مبنية على الاتفاق أو على المخالفة؛ جزئيا أو كليا. كل ذلك، لأن السياسة مفاعلة بين عدة أطراف؛ ولا يُمكن أن تكون من طرف واحد إلا باعتبار التغليب، ومجازا.

إن الدولة اليوم، نراها تريد الهيمنة على كل شؤون حياة الشعوب، خصوصا تلك التي ترى لها تأثيرا مباشرا على السياسة العامة؛ ومنها الدين. وإن رعاية الدولة للدين، كما نجدها اليوم، لا يمكن أن تؤدي إلى خير، بسبب تخلفها عن المرحلة.

ومما لا بد لكل دولة أن تميّزه، هو أن العولمة التي أرخت بمظلتها على العالم، لا تستثني العالم الإسلامي؛ حتى يبقى على ما كان عليه قبلها. ومن أهم ما يخضع لهذا المنطق اليوم، جانب العقائد. فمعلوم أنه كان لكل دولة عقيدة تتمسك بها وتحرسها؛ بل لربما قامت تلك الدولة من الأساس عليها؛ لكن الانغلاق على عقيدة واحدة، لم يعد ممكنا؛ بسبب انفتاح الشعوب على كل العقائد. وقد بدأنا نرى في كل بلد بؤرا عقدية مخالفة للعقيدة العامة لديه؛ ولا شك أن تفاعل العقائد سيزداد مع الأيام؛ وسيشهد كل بلد، حوارا (إن لم يكن صراعا) عقديا، لا عهد له به من قبل.

وإن ما نراه من تدبير للشأن الديني من قِبل الوزارات المختصة في عالمنا العربي، لم يبلغ من النضج ما يجعله يستعد لما ذكرنا. ولو أن تلك الوزارات كانت مدرِكة لحقيقة الأمر، لتركت التزام عقيدة مخصوصة مما أنتجه المتكلمون سابقا، ولأبقت في مقابل ذلك على العقيدة العامة المشتركة تُرسخها بين جميع المسلمين (عقيدة العجائز)، عملا منها على تمهيد طريق الوحدة، الذي لا محيد للأمة عنه، اليوم أو غدا. أما المذاهب الفقهية التي يختص بها كل بلد، فلا بأس من الإبقاء عليها؛ لأن أثرها لا يكون من أسباب الفرقة إلا إذا كان الجهل مُطبقا. هذا بالنسبة إلى عموم الشعب؛ وأما فيما يعود إلى الدارسين، فلا بأس من تناول مختلف العقائد، كما هو معلوم؛ بشرط عدم إنشاء الأجيال عليها، المخالف لما سبق أن ذكرنا.

ولو أمعنا النظر، لوجدنا عمل العقائد وإن كان سابقا، يُشبه عمل التنظيمات الإسلامية في الأمة، وإن كانت متأخرة عنه في الزمان. نعني أن كل التقييدات، هي بِدع مستحدثة، أسهمت في تفريق الأمة وجعْلِها شيعا. ولا يهم أن تكون هذه التقييدات عقدية أو أن تكون سياسية، أو أن تكون خليطا بين هذه وتلك، ما دامت النتيجة واحدة.

نعم، نحن نعلم أن التقليد يغلب على إدراك الدين لدى الدول ووزاراتها؛ لكن قضاء الله لا يشاور أحدا، والقدرَ لا ينتظر أحدا. إن الترابط العكسي أحيانا، بين الدول وتنظيماتها الإسلامية، يقتضي من الحكومات أن تغيّر ما بها، حتى تتمكن التنظيمات من تغيير نفسها؛ وإلا فإن إصرار كل طرف على البقاء كما هو، يُطيل عمر الآخر وإن لم يشعر هو بذلك.

إننا ندعو الدول الإسلامية إلى فتح حوار علمي حقيقي، تخرج منه بما يجنّبها الصدمات التي لا واحدة منها تتمكن من احتمالها اليوم. وحتى يكون الحوار حقيقيا، ينبغي أن لا يكون خاضعا للسياسة الرسمية إلا من حيث الإشراف، لا التوجيه. وينبغي أن لا يحضره القاصرون

من المنتسبين إلى العلم، الذين يتوهمون أن عقيدتهم الأيديولوجية، هي الحق الذي ينبغي أن يتبعه الآخرون؛ كما نرى عند من يزعمون أنهم على التوحيد وحدهم، وهم لا خبر لهم عن التوحيد، إلا تخرصات أخرجتهم بالنظر من مجال التوحيد العام المشترك، إلى شرك ملفّق، وهم لا يشعرون.

إن خروج الأمة إلى الفسحة بعد الضيق، لا يكون إلا بما ذكرنا؛ طال الزمان أم قصُر. وإن سبْق أي دولة فيما ذكرنا، سيجعلها رأسا للأمة، تقود ما تبقى من الشعوب على طريق النجاة. وهذا الأمر في البداية، يتطلب جسارة استثنائية، لا تكون إلا لأشخاص استثنائيين يهيئهم الله لتغيير ما بنا. فلنكن من المعينين لهم على مهامهم العظيمة إن عرفنا منهم أحدا، ولا نكن ممن يرهقونهم بتمسكهم بالقوالب الموروثة التي أصبحت تعوق عن صحيح التدين، من غير شك.

الفصل العشرون

القوة السياسية من القوة الإيمانية

١. الضعف العام من الانفصال عن مدد النبوة:

لا بد أن نعترف بأن الأمة تعيش ضعفا بيّنا، لا يمكن أن تُغفل أسبابه، إن نحن أردنا الكلام عن إصلاح بأي معنى كان. وفي مقدمة هذه الأسباب ما هو ديني، يُتوارث عبر الأجيال، من دون تمحيص، لغلبة التقليد على التدين لدينا على العموم، ولاحتماء بعض الأنظمة خلف صور مخصوصة من التدين، تجعلها "إسلاما" نمطيا وطنيا، بخلاف ما هو عليه الدين في الأصل.

وقد مهد لهذا الانحراف، إدراك الفقهاء (جلهم) عبر القرون للدين، الذي يجعله عندهم مقطوعا عن أصله، وقابلا لتحريف معانيه، بشرط أن يُحسن المحرّف تلفيق الأدلة "الشرعية" لما يريد أن يصل إليه من غاية. ولقد استفحل هذا الانقطاع عن الأصل، مع مرور الزمان؛ حتى وصلنا إلى دين في زماننا يقبل تفسيرات كثيرة، تكون متقابلة في أحيان كثيرة.

ولقد فسح البعد عن الأصل النوري للدين، لدخول عمل الفكر البشري، الذي حوّل الدين إلى أيديولوجيا، والناس لا يشعرون. وقد يتساءل القارئ: عن أي أصل نوري نتحدث؟ فنقول:

إن الدين له ظاهر وباطن في مقابل ظاهر الإنسان وباطنه؛ ومن لم يُدرك هذا، فهو على خطإٍ من البداية. وكما هو واضح، فإن ظاهر الدين هو كل هذا المعروف اليوم منه، كالقرآن والسنة من حيث الرسم واللفظ، وكالعلوم الشرعية من حيث التحصيل والكسب، وكالأعمال والشعائر من حيث الصورة والحد. أما باطن الدين، فلا نقصد به هنا ما يتعلق بالقلب أثناء العمل من أحوال، قد تناولتها طائفة من العلماء بالكلام والتحليل على مر العصور؛ ولكننا نعني باطن هذا أيضا، والذي هو المدد النوري الذي يسقي القلوب كما يُسقى الزرع، حتى تنموَ به الأحوال وتزكوَ الأعمال.

هذا المدد النبوي، كان مباشِرا في زمن الصحابة المرضيين، وكانت وسيلته بسيطة، تتحقق بمجرد أن يتعلق قلب المؤمن بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم. وكان هذا المدد يزداد بالمجالسة والعشرة مع الأيام؛ وقد أنتج تلك النماذج البشرية عالية المكانة من أمثال أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. ومع موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبعد انتقال جيل الصحابة عن الدنيا، بدأت تغلب العادة على الناس، وظنوا أن النبوة انقطع مددها الباطني، ولم يبق منها إلا الخبر، الذي يُعمل عليه بحسب الاستطاعة. ولم يتفطنوا أنهم بهذا الاعتقاد، قد جعلوا نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم كسائر النبوات. ولو أن هذا الأمر كان صحيحا، لاستلزم أن يبعث الله نبيا جديدا في هذه الأزمنة المتأخرة، كما كان يبعث الأنبياء السابقين بعد الفترات. وهذا سيُخالف ما تعلمه الأمة من صريح القرآن، حيث يقول الله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]؛ ويُخالف صحيح السنة كما في حديث: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ. قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: فُوا بِبَيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ؛ أَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ»[٢٦].

[٢٦] – أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٦٩) ومسلم في صحيحه (٦/ ١٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فبقي أن نوفق بين انتقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الدنيا، وبين امتناع النبوة من بعده؛ مع ضرورة استمرار المدد الذي ذكرناه آنفا. وليس الجواب إلا في الحديث نفسه: «وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ». وهذا يفيد أن المدد النبوي، يصل عن طريق الخلفاء، الذين ستكون مهمتهم كتلك التي كانت لأنبياء بني إسرائيل. غير أن معنى الخلافة قد انبهم عند الناس حتى ما عادوا يفهمون منه إلا الحكم؛ وهو (أي المعنى) أوسع من ذلك. نعني أن الحاكم في الإسلام قد يكون خليفة، وقد لا يكون؛ فإن كان خليفة، فإنه سيكون الممد من غير شك؛ وإلا، فلا مدد. فإن كان الزمن زمن انقطاع للخلافة، كما هو زمننا، فإن المدد يكون بيد خليفة باطن (القطب) ولا بد؛ لأنه لا يُمكن أن يستمر وجود الدنيا من غير وجود لهذا الخليفة. وعلى هذا، فإن الحديث السابق، يكون له معنى ظاهر وآخر باطن، كما هو شأن الوحي دائما.

ثم لنعد إلى لفظ: «تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ»، لنعلم معنى السياسة في الشرع. فهل المقصود من السياسة الحكم؟.. لو كان الأمر كذلك، لكان كل أنبياء بني إسرائيل ملوكا؛ والأمر على غير هذا، كما نعلم يقينا. فلم يبق إلا أن السياسة تكون بيد الحاكم إن كان نبيا عند بني إسرائيل أو كان خليفة عندنا؛ أو تكون بيد النبي عند بني إسرائيل مع وجود ملك زمانه، وعند خليفتنا الباطن مع وجود حاكم (ملك) ليس بخليفة. وهذا، يعني أن الحاكم عندنا إذا لم يكن خليفة، فإنه يتوجب عليه اتباع هدي صاحب زمانه (الخليفة الباطن) إن كان يعلمه، أو يتبع أحد الربانيين من الذين يتلقون عنه أو من الأفراد الذين يكونون خارج دائرته.

وقد جهل فقهاؤنا هذا الحكم، وأغفلوه لأسباب لا ندخل فيها الآن؛ فنتج عن هذا الانقطاع عن المدد النبوي، ما نراه من جفاف في جسد الأمة، ووهن في إيمانها ووظائفها. ولا مخرج من هذه الحال، إلا بالرجوع إلى موافقة الهدي الرباني في هذا المجال.

٢. قوة الحاكم وضعفه:

لا يخفى عن عاقل ما لقوة الحاكم من أهمية بالنظر إلى ما يُنتظر منه فيما يتعلق بالسياستين الداخلية والخارجية. والقوة التي نعنيها هنا هي قوة القلب، التي عليها مدار كل قوة غيرها. وقوة القلب لا تكون إلا بالمدد النبوي الذي ذكرناه سابقا، ولا يمكن أن تكون بغيره. وكم من حاكم يظنه الناس قويا، بسبب بطشه بشعبه أو بشعب آخر يستضعفه، كما حدث كثيرا في التاريخ، وهو من أضعف الناس في نفسه؛ بل إن شدة البطش في الغالب لا تكون إلا عن ضعف، ما لم تكن لاسترجاع حق من الحقوق.

والحاكم في الدول العربية، يعود ضعفه على شعبه ولا بد. وقد بحث الحكام عن القوة لدى حلفائهم من دول الشرق أو من دول الغرب، ولم يحصلوا على شيء يذكر منها. أولا، لأن القوة لله جميعا؛ يقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ وثانيا، لأن تلك الدول تتحرى مصلحتها التي قد لا تتفق مع مصالح دولنا دائما؛ فتكون النتيجة إسلاما لنا إلى الأعداء، إن اقتضت مصلحتهم ذلك. وهذا ما يحدث كثيرا.

وبما أن القوة لله وحده، فإنه لا مناص للحاكم إن أراد اكتسابها من أن يعود إلى المدد النبوي، الذي يجده عند أحد الربانيين الموجودين في بلده أو في بلد من البلدان الأخرى. نقول هذا، لأن الربانيين لا جنسية (انتماء وطنيا) لهم من حيث الباطن؛ لأن انتماءهم يكون إلى الرب وحده كما تدل عليه صفتهم. وهذا مما يحجب الناس عنهم كثيرا، عندما ينظرون إليهم بمعايير أنفسهم الغافلة. ومن أراد أن يتخلص من حكم معايير العادة، فليعتبر نفسه كأنه مات، ولينظر إلى الأمور من وراء القبر؛ فإنه سيحكم عليها في الغالب بالحكم الحق. وحكامنا يأتيهم الضعف من كونهم أُسارى الدنيا، التي حذرنا الله كثيرا في كلامه منها.

ثم إن الحاكم إذا كان ضعيف الباطن غير محصن بمدد نبوي، فإن معاملة الناس له بالتعظيم، ستحرف لديه مع الوقت إدراكه لحقيقة نفسه؛ فيتوهم أنه قوي، وهو ليس كذلك. وقد يتولد لديه ازدواج الشخصية، فيصير قويا على الضعفاء من شعبه، ضعيفا أمام من هم أقوى منه داخليا أو خارجيا. ومثل هذا، سيكون وبالا على بلده، من غير شك.

إن الحكام في السابق، كانوا يبحثون عن القوة لدى علماء الدين، بسبب تقليد الناس لهم وعملهم برأيهم؛ وقليل منهم من كان يستمدها من أهل الباطن من أمتنا. ولقد كان تأثير أهل الباطن واضحا جليا، في من كانوا على صلة بهم من السلاطين ورجال الدولة. غير أنه بعد دخول الفكر الاستعماري إلى بلادنا، صار جل الحكام والمحكومين يتنكرون لهذه الطائفة من صلحائنا. فعاد ذلك بالضعف على الأمة كلها، إلى أن وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم من وهن.

وبما أن الأمة عائدة لا محالة إلى سواء حالها، فإنه سيأتي اليوم الذي يعود لأهل الباطن التوجيه والإرشاد العام، والذي نرى أنه سيبدأ جزئيا قبل بعثة المهدي. وقد بدأنا نرى بشائر هذه العودة في أمور كثيرة، منها بُدُوّ إفلاس فقهاء الظاهر الذين كانوا السبب في انقطاع الأمة عن المدد النبوي قرونا؛ ومنها ضعف دولنا وانفراط عقدها، إلى الحد الذي سيجعل الناس ييأسون من أنفسهم، ويعودون إلى الله ربهم عودة اضطرار.

٣. قوة الشعوب وضعفها:

إن أول ما يضعف الشعوب الإسلامية، غلبة اعتبار الدنيا عندها على الآخرة. ولقد ساهم الفقهاء كثيرا في هذا الضعف، لما جعلوا أنفسهم قدوة للناس، وهم أنفسهم يُعظمون

الدنيا. فانتقل الداء منهم إلى الناس، واستشرى بعد ذلك. ثم جاءت العادات الاستعمارية التي أصلُها كُفْري، فحلت محل الأصول الإسلامية في عيش الناس؛ حتى ما عاد المرء يستطيع اليوم التمييز بين المسلمين وغيرهم، إلا ببعض بقايا لديهم ما زالت تعلق بشؤونهم. ولقد جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «اللَّهُمَّ لَا يُدْرِكْنِي زَمَانٌ أَوْ لَا تُدْرِكُوا زَمَاناً لَا يُتْبَعُ فِيهِ الْعَلِيمُ، وَلَا يُسْتَحَى فِيهِ مِنَ الْحَلِيمِ، قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الْأَعَاجِمِ، وَأَلْسِنَتُهُمْ أَلْسِنَةُ الْعَرَبِ»[٢٧]. والمقصود من العجم هنا ليس هو غير العرب كما تفيد اللغة؛ وإنما هم غير المسلمين. وقد عدل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن اللفظ الأصلي، حتى لا يُكفّر أمته، أو يكفرها أحد من بعده. وليست عُجمة القلب، إلا هيمنة المنطق الكفري عليها، كما نراه بأعيننا. وإذا صارت الشعوب على هذه الحال، فلا يمكن إلا أن تكون ضعيفة.

وأما قوتها، فهي أيضا لن تكون إلا بالرجوع إلى الربانيين، تتزكى على أيديهم مما علق بها من أدران التقليد للكافرين. ولن يكون منها هذا، حتى تيأس مما هي عليه، إما بذهاب دنياها، كما هو شأن البلدان التي دخلت في الفوضى؛ وإما بتسلط بعضها على بعض، حتى يملّوا العذاب. هذا في حق العموم؛ وأما في حق فئات من الشعوب، فإنها ما تزال بحمد الله طائفة منها على الحق، به ينحفظ أمرها كلها وإن لم تشعر بذلك.

وإن العودة إلى اتباع الربانيين، ستكون علامة على انتهاء زمن الضعف والتقليد، وبشارة بقرب انصلاح الحال، وعودة العزة والقوة والاعتدال. والأمر إلى الله تعالى، يُقربه أو يؤخره، كما يشاء. وأما ما يتوهمه البعض، من بلوغ ما ذكرنا، بإصلاح سياسي نقتفي فيه آثار الأعاجم، أو بتنمية اقتصادية تضمن عيشنا الحيواني، أو باقتناء الأسلحة المتطورة وحدها، فهو من علامات استمرار ما نحن فيه؛ لا غير. والله وحده المستعان.

---

[٢٧] – أخرجه أحمد في مسنده (٣٧/ ٥١٨) عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الفصل الحادي والعشرون

غربة الدين

١. غربة الدين في مقابل الفترة:

الفترة، هي ما بين الرسوليْن من زمن انقطاع الرسالة؛ وهي في اللغة الضعف. وبما أنه لا رسول بعد محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه لا يصح أن يطلق لفظ الفترة على زمن ضعف الدين عندنا. وقد علّمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نقول، في حديث: «بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيباً، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيباً؛ فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ»[٢٨]. فالغربة عندنا، هي في مقابل الفترات التي كانت في الأزمنة السابقة؛ والشبه بين الغربة والفترة ثابت، ولكن مع فرق أساس، هو بقاء طائفة من هذه الأمة على الحق، وسط هذا المحيط من الغفلة والانقطاع. أما الأمم السابقة، فإنها كانت زمن الفترة يعمها حكمها؛ أي حكم الفترة الذي هو الانقطاع؛ وإن بقيت بعض رسوم الدين قائمة عندها، بسبب الانحراف الذي لحقها. والأمة الإسلامية، لا يصيب صورة الدين عندها انحراف؛ بل إنها اعتنت بتلك الصورة أكثر مما ينبغي، بسبب ضعف الباطن الذي أصابها في المقابل. وهذا يعني أن غربة الدين، ستكون مع بقاء صورته قائمة؛ على الأقل عند المتدينين.

---

٢٨ – أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٩٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالغربة التي نتكلم عنها، هي غربة مع تمسك بظاهر الدين عند شطر من المسلمين. وهذه أشد من الانقطاع الذي يُنتظر بعده مجيء رسالة مجددة للدين. والمقصود بغربة الدين عندنا الآن، هو الانقطاع عن حقيقة الدين من حيث الباطن. وهذا هو الحاصل في زماننا.

إن أغلب المسلمين، عوامهم، يعتقدون أن الله لا فعل له في الدنيا؛ فيما يتعلق بهم أو بغيرهم من الناس، وفيما يعود إلى حياتهم الشخصية أو العملية، وفيما يتعلق بالشأن العام. وهم إن قالوا ما يفيد غير هذا بألسنتهم، فإنما يقولونه من باب المجاز عندهم والعادة. وفعل الله عندهم على التحقيق، لا يكون إلا في الآخرة، حيث يكون الحساب والجزاء. ومن المسلمين الأرقى درجة، من يرى لله فعلا في الدنيا من الدرجة الثانية، بسبب غلبة الحس على بصائرهم. ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّاً كَبِيراً﴾ [الإسراء: ٤٣]. وقد سمعنا ما يدل على هذا، من قيادات لأحزاب إسلامية! وهذا الاعتقاد الشركي، هو ما يمنح هؤلاء فسحة لارتكاب الآثام، بحسب ما تمليه رغباتهم وأغراضهم. مع هؤلاء، يصير الدين الحق غريبا. ينظرون إلى الدال عليه، وكأنه يريد أن يأتي بالآخرة قبل أوانها. هكذا يتصورون!..

وإذا كان الدين، الذي هو عمدة الأمر، غريبا، فإن كل شؤون الناس سيصيبها الخلل والعوار تبعا لذلك. والإدراك الشركي المنحرف الذي سينشأ عن تدين مقطوع شبيه بتدين الفترات، سيجعل الأمور تُرى على غير ما هي عليه. ومن ذلك السياسة العامة، التي ينبغي أن تكون عليها الأمة جمعاء.

٢. السياسة زمن الغربة:

إن السياسة زمن الغربة لا صلة لها بالدين البتة؛ بل هي سياسة مستنسخة عن سياسات الدول الاستعمارية، في صورة أقل نضارة وحيوية؛ لأن الأسياد لا يسمحون للعبيد (بمقتضى منطقهم) أن يخالفوهم، ولا أن يلحقوا بهم؛ في الآن ذاته.

وعلى هذا، فإن سياسةً كتلك، لن تكون منسجمة مع تاريخ الأمة ولا مع أصول دينها؛ وهذا ما سيزيد من غربتها عن نفسها، وابتعادها عن حقيقتها. وكل هذه الصراعات الأيديولوجية التي تعيشها الأمة، هي نتيجة مباشرة لهذا الضياع وازدواجية المشرب.

ونحن عندما تكلمنا عن السياسة باعتبار الباطن، فإننا لا ننتظر أن يُفهم كلامنا على حقيقته، أو أن يُقبل إن فُهم؛ لأن المناخ العام معاكس له على التمام. لكننا نريد لكلامنا أن يكون سببا لوقفة تأمل في الحال والمآل، عسى أن يستفيق بعض إخواننا من غفلتهم. ولسنا نفرق هنا بين حاكم ومحكوم، ولا بين مسلم وإسلامي؛ لأننا نرى أن مقتضى غربة الدين قد شمل الجميع. لذلك فإن كلامنا عام، نريد به كل من ذكرنا.

٣. العمل زمن الغربة:

إن عودة الدين غريبا كما بدأ غريبا، تجعل البيئة الغافلة اليوم، في مقابل البيئة المشركة زمن البعثة. وهذا ليس بمبالغ فيه؛ لأن الشرك قد تطرق إلى القلوب، وإن كانت الألسن تنطق الشهادة. ولو تدبر المرء في حاله، وتحقق من معبوداته في يوم واحد من حياته، لهاله عدد الأصنام التي يعبدها من دون الله، وهو يحسب أنه على شيء. نعم، إن أصنام اليوم قد لا

تكون حجارة أو خشبا، وقد تكون أصناما آدمية تتكلم وتتحرك؛ لكن معنى الصنمية ينطبق عليها من غير شك.

إن القلوب التي عشش فيها الشرك، تخاف من التوحيد وتستثقله. وهذا يشبه من اعتاد على شرب دخان الحشيش والعيش في الأماكن المغلقة التي يأوي إليها أصحابه. فهم لا يحتملون فتح الأبواب والنوافذ الذي يجلب عليهم هواء نقيا يُفسد ما هم فيه من غيبوبة؛ بينما الأصل، هو تفضيل الهواء النقي لملاءمته الصحة. فهكذا الدين الحق، يجعل الإنسان يُفيق على الحقيقة، التي بها يكون إنسانا، لا مجرد حيوان يمشي على رجلين.

والتشابه الذي بين الفترة والغربة، يجعل السبب المخرج منهما واحدا، وهو التوحيد الحق. فكما بدأ الدين بعد الفترة بـ"لا إله إلا الله"، فإن الخروج من الغفلة الشركية الآن، لا يكون إلا بـ"لا إله إلا الله". ولا إله إلا الله التي نقصدها، ليست هي الألفاظ والأصوات؛ وإنما هي المعنى والالتزام. وكما أسقطت لا إله إلا الله الأصنام التي كانت تُعبد في الزمن الأول، فإنها إن لم تُخرج الأصنام القلبية اليوم، لا تكون هي لا إله إلا الله الأصلية. نقول هذا، لأن كثيرا من الناس قد اعتادوا صور الأعمال، وظنوا أنها تغني عنهم شيئا من دون روحها. والمؤسف، أن الفقهاء يرسخون هذا الفهم القاصر المحرَّف لدى الناس؛ بعكس ما هو المطلوب.

نريد أن نقول من وراء هذا كله، إن السياسة السليمة التي نتوخاها، لا تكون إلا بعد أن تنبت "لا إله إلا الله" في قلوب العباد المؤمنين، وتتحقق لهم الصلة برب العالمين. لا يُمكن أن تكون لنا مكانة معتبرة في العالم، ونحن مهزوزون من حيث الباطن؛ نعامل هذا العالم بمنطق الكافرين، وكأن الكفر هو الأصل. إن احترام المسلمين للكفر اليوم، ليس من منطلق "التسامح" الديني الذي يوهَمون به؛ وإنما هو من منطلق انهزامهم أمامه، بسبب ضعف إيمانهم

الشديد. هذا لا يعني أننا ندعو إلى محاربة من يخالفنا الدين، كما يظن الجاهلون منا؛ بل ندعو إلى تقوية إيماننا، وساعتها سنعلم كيف نعامل كل صنف من الناس بما يُناسبه.

عندما ندل على الربانيين في كلامنا، لا نريد أن نغير مراكز القوة داخل الأمة؛ ولكن نريد ربطها بالمدد النبوي، لتعود إليها قوتها الباطنية فحسب. إن القوة عندنا، ليست قوة عددية كما يفهم الإسلاميون؛ ولا قوة أيديولوجية تجعل الناس يعبدون أنفسهم، وإن كانوا في الظاهر مسلمين؛ ولكنها قوة تتحقق بالعبودية الفعلية (الذوقية) لله رب العالمين.

نحن نعلم أن هذا الكلام لا يفقهه كثير من أهل العلم، فضلا عمن دونهم؛ لأنه مجهول عندهم من حيث الأصول. وجهلهم هو بسبب عدم ذوقه واختباره؛ مما يبقيه عندهم ضمن دائرة الكلام الأدبي والعاطفي، أو ضمن دائرة التوجيه الدوغمائي. كل هذا غير صحيح، ولا يناسب حقيقة الدين عند شرعه في الأصل.

إن المدد الرباني الذي ندل عليه، هو الدم الذي به يحيى جسد الأمة الواحد؛ فكيف يمكن أن يُنظر إليه باستهانة؟!.. ومن لا يعلم قيمته، فليعلم أنه يجهل أبسط حقائق البيولوجيا الاجتماعية. وإن الاشتغال بالسياسة إذا كان الجسد في غرفة الإنعاش والعناية المركزة، سيكون ضربا من الاستهزاء بالأمة!.. إن كانت السياسة معاملة للخصوم والأعداء، فأي نتيجة ستنتهي إليها هذه السياسة مع كل هذا الضعف؟!.. فعلى الأقل، ننبذ هذه السياسة، ونشتغل بما يُبقي الحياة على الجسد؛ حتى نُخبر عن بقاء عقل، في غياب قوة!

٤. التصوف والسياسة:

إن الصوفية منذ القرن الأول، عُرفوا بتفرغهم لربهم، وعزوفهم عن الدنيا وأهلها. وإن بعض الجاهلين يرون ذلك منهم نقصا وجبنا؛ بينما الحقيقة هو أنه مظهر من مظاهر القوة لديهم، لا يعلمها إلا من اقترب منهم وخالطهم. وإن العارفين قد قرروا أن قلوبهم لا تشعر بوجود الدنيا من أصله! فكيف بعد هذا، ينشغلون بها أو يعتبرونها؟!.. إن الله وحده هو من يرونه أهلا لنظر قلوبهم! وعلى هذه الشاكلة تكون عبادة المقربين.

والسياسة التي يعرفها الصوفية، هي سياسة النفوس في طريق التقرب؛ وهم أهلها وأحق بها. وهذه لعمري هي السياسة بالمعنى النافع! فإن قيل: ومن لنا بمن يواجه الخصوم والأعداء كما ذكرتَ؟.. قلنا: إن الربانيين لا يقوم لهم خصم ولا عدو، في العالمين! لأنهم قائمون بالله، لا بأنفسهم!.. ومن كان الله يريد بإرادته، فكيف يحتاج إلى هذا اللعب الطفولي الذي يسمونه سياسة؟!.. ما بين العارف المحقق وبين وقوع الأمر، إلا أن يريده! تحققا بحال أهل الجنة في الدنيا قبل الآخرة. يقول الله عنهم في هذا المعنى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤]. والبشرى هي العلامة التي تدل على تحقق المراد؛ ولا مراد عند هؤلاء إلا أن يتولى الله منهم الظاهر والباطن!

فإن قيل: فما دام لهؤلاء مثل هذا "الفعل" في العالم، فلم لا ينصرون الإسلام والمسلمين بإرادتهم ذلك؟.. قلنا: إن هذا الكلام لا يمكن أن يصدر إلا عن جاهل بهذه الحقائق! ذلك لأن هذا السؤال، يستبطن شركا لدى السائل؛ وهم بريئون من الشرك. والحقيقة أننا عندما ذكرنا أن الله يريد بإرادتهم، فقد عنينا أيضا أنهم يريدون بإرادة الله؛ لأن الإرادة عند أهل التوحيد الخاص واحدة، وليست متعددة، كما يتوهم أهل الشرك من العلماء وأهل العقائد الكلامية. وعلى كل حال، فإن معنى لا إله إلا الله، لا يُؤخذ من الكليات كما شاع عند العامة من كون كل العلوم تُنال بالكسب؛ ولكنه يُقتبس من قلوب الربانيين المشبعة به.

إن الربانيين الذين نعنيهم في كلامنا، سواء عندهم، أقبلت الأمة كلامهم أم لم تقبله، إن تكلموا؛ لأن ربانيتهم تعطيهم أن لا فرق عندهم بين الأمرين؛ لأن نظر الرباني إلى الأمور من نظر ربه. والله تعالى يقول: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]. ومعنى الآية، ليس هو تشريعا للكفر كما يقول موتى القلوب اليوم؛ وإنما هو تعالٍ لله عن الغرض فيما أمر به سبحانه. وهذا لا يعني، أنه لا يجازي كلا من المحسن والمسيء، بما يناسبهما! فهذا من باب آخر. وعدم اعتبار استجابة الناس للدعوة، هو حال من أحوال باطن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لا من أحوال ظاهر باطنه! وقد جهل الناس هذه الأمور، عند التباس ما هو من خصائص الرسالة، بما هو من خصائص الولاية عند النبي صلى الله عليه وسلم، عليهم. وهذه أمور لا يعلمها إلا خواص العباد، وليس مرادنا الدخول فيها هنا.

الفصل الثاني والعشرون

السياسة الدجالية

١. مع الغفلة العامة:

كما أن اللصوص لا يقتربون من البيوت إلا في غفلة من أهلها، فكذلك الشياطين لا تمرر سياساتها إلا إذا غفل الناس عن الحق في أمور حياتهم. والغفلة ليست هي السهو الذي يكون مع معرفة الحق، والذي يغيب به الناس عن الحق لفترة محدودة، ثم يعودون إلى الوضع السوي بعدها؛ وإنما هي الغفلة الكبرى التي يفقد الناس معها المعالم والاتجاهات. مع هذه الغفلة، ومع تأثير الخطاب المضِل، يمكن أن يصل المرء إلى رؤية الحق باطلا، ورؤية الباطل حقا. وفي الدعاء المأثور: "اللهم أرنا الحق حقا، وارزقنا اتباعه؛ وأرنا الباطل باطلا، وارزقنا اجتنابه". وعند التباس الرؤية تكون الفرصة مواتية، لعمل الشياطين.

وقد سمينا هذه السياسة دجالية لأن الدجال خصيصته أن يُظهر الحق باطلا، والباطل حقا. فقد جاء في الحديث: «أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثاً عَنِ الدَّجَّالِ مَا حَدَّثَ بِهِ نَبِيٌّ قَوْمَهُ: إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّهُ يَجِيءُ مَعَهُ بِمِثَالِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَالَّتِي يَقُولُ إِنَّهَا الْجَنَّةُ هِيَ النَّارُ؛ وَإِنِّي أُنْذِرُكُمْ كَمَا أَنْذَرَ بِهِ نُوحٌ قَوْمَهُ»[٢٩]. وهو وإن لم يأت زمانه بعد، إلا أن حزبه يعملون بطريقته في كل زمان، وخصوصا في زمن قرُب فيه ظهوره، كزماننا. ومن أهم ما يعتنون به، تغيير المدلولات

[٢٩] – أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٣٤)، ومسلم في صحيحه (٨/ ١٩٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

للألفاظ ذات المعنى المحبّب للفِطَر السليمة. ولو تفحصنا الخطاب الإعلامي السائد في العالم اليوم، لوجدنا أغلبه من هذا الصنف؛ حتى إن بعض الكلمات من مثل "الحرية" و"السلام" و"المساواة" و"حقوق الإنسان"، قد فقدت معناها الأصلي، وصارت تُستعمل ضمن نطاق تداولي مخصوص، وفي سياق واحد لا تكاد تتجاوزه.

والعقل المسلم لم يَسْلَم منذ قرون من اختراق الفكر الدجالي له؛ لكنه بلغ في زماننا مبلغا لم يبلغه من قبل، بسبب تطور وسائل الاتصال المتسارع، ونضج الخطاب الدجالي المتراكم. ولقد صرنا نسمع كثيرا من علماء المسلمين قبل غيرهم، يتكلمون بلسان الدجال، وهم لا يشعرون. يظنون أن ذلك من فهمهم للدين بحسب العصر، أو قد يرونه ضربا من التجديد من غير أن يعلموا شروط التجديد ولا أصول الدين (بالمعنى اللغوي)، التي تضمن كونهم على الحق فيما يقولون. ولو أردنا استقصاء التوجه الدجالي ضمن الخطاب الإسلامي، لتطلب ذلك منا أن نخرج عما نحن بصدده في هذه العجالة.

٢. السياسة الدجالية:

أول ما يحرص عليه الدجاليون، هو فتح القلوب لخطابهم، بجعل المخاطَب يُلغي حصانته ومنعته اختياريا؛ لأن الإكراه لا ينفع في مجال العقائد، كما هو معلوم. وقد وقع ذلك لجماعة المسلمين منذ مدة، عندما أوهموا بوحدة الخطاب العالمي، المتوخي للخير، من غير نظر إلى الدين في تعريف الخير أو في تحديد وسائله. وبهذا، فقد أصبح الخطاب الدجالي دينا بدل الدين، دون أن يشعر الناس بذلك.

ولا شك أن أهم ركيزة لهذا الخطاب، هي كونه دنيويا خالصا، لا آخرة فيه. بهذا وحده سيكون الخير دنيويا والشر دنيويا. وسيكون الجزاء محله الدنيا، وإن لم يتمكن الدجاليون من

إخضاع العالم إخضاعا تاما ظاهرا، تكون الكلمة فيه لقوانينهم وقضاتهم إجمالا وتفصيلا. ولا شك أن الدين الإسلامي، هو بمثابة أكبر عقبة تقف في وجه الخطاب الدجالي، ولو من غير قصد من المسلمين أنفسهم، بسبب بقايا عقيدة لا زالت قائمة في الموروث الجماعي للبلدان، وبسبب نفور النفوس من الكفر الصريح خوفا على الآخرة أن تُخسر على التمام. لكن هذا لا يمنع أن نقول إن كثيرا من مبادئ الدول ومبادئ بعض رواد المجتمع لدينا، قد أصبحت منسجمة مع الخطاب الدجالي، ومخالفة لخطاب الدين الأصلي.

لا شك أن للمؤسسات الدولية نصيبا في توجيه دولنا، في صورة "مقترحات" تعليمية أو اقتصادية أو ثقافية؛ ولا شك أن رواد الخطاب الدجالي من أبناء أمتنا، قد تلقوا تداريب في الداخل أو في الخارج، ليقوموا بهذه المهمة الطليعية، لتهيئة الشعوب للدين الشيطاني الجديد. من أجل هذا، لن ينصلح حال مجتمعاتنا، وقد صارت من حيث التوجه العام منقسمة، وصارت الغايات المعلنة لديها تعاكس الغايات المقصودة واقعا. وهذا هو السبب الحقيقي للانشطار العميق الذي بدأ يظهر في بعض دولنا (كمصر)، بالصفة التي لم يكن موجودا عليها قط سابقا. وهذا هو السبب الذي جعل الأخ لم يعد يرحم أخاه، ويعامله كأنه ألد أعدائه، ويرى موته قتلا، أفضل عنده من أن يحاوره أو يُقرَّ له بحق. كل هذا، لم يأت من فراغ، ولم يحدث بين ليلة وضحاها؛ وإنما هو ثمرة انغراس الخطاب الدجالي في مجتمعاتنا الغافلة السادرة.

إن الأمر لن يقف عند هذا الحد؛ وإن المجتمعات ليست صاحبة أمرها، حتى يُسمح لها باختيار طريقها الذي تمشي فيه كما تتوهم؛ وإنما هو طريق واحد يراد لها أن تسلكه كرها لا طوعا. من علم فقد علم، ومن لم يعلم فإنه سيعلم بعد حين؛ حين يرى ما نقوله ماثلا أمامه، بعد أن كان يسمع وحسب. لكنّ هذا لا يعني أن نقبل الأمر، كما يُراد لنا؛ أو أن نلبسه كما يُفصّل ويُخاط من ذوي النفوذ في العالم، دون اعتراض؛ وإلا سنكون في حكم الموتى

بالمعنى الحضاري. وهذا بحمد الله غير كائن؛ لأن أمتنا ما تزال طائفة منها ظاهرة على الحق أبدا، كما جاء في الخبر. وهذه الطائفة، هي القلب النابض الحي الذي يمدها بالحياة المعنوية، إن هي طلبت المدد. وعلى هذا فإنه ليس بين الأمة وبين أن تعود إلى اعتدال صحتها، إلا أن تعود إلى قلبها الرباني، الذي به تستمر خيريتها عبر الأزمان.

٣. مواجهة الفكر الدجالي:

لن ندعو إلى مواجهة الفكر الدجالي بالقوة المادية (العنف)، كما يتوقع منا كثير ممن يقرأ كلامنا؛ أو كما يتوهم ضعاف العقول منا، الذين صاروا يفجّرون العالم يمنة ويسرة على غير هدى، فأكدوا ما يقوله الدجاليون، من غير قصد منهم؛ ولكننا ندعو بعكس ذلك إلى تبني مفردات الخطاب الدجالي نفسها، وإعادة تصويب مدلولاتها، كما كانت في الأصل. وسنضرب هنا بعض الأمثلة لندلل على ما نقول، وحتى يتخذها المؤمن منوالا ينسج عليه فيما بعدُ، إن هو فقه عنا.

ا. الحرية:

إن الحرية معشوقة لكل الناس، ولا أحد سيكون خطابه مقبولا إن هو أهملها أو عاكس اتجاهها. والخطاب الدجالي يجعل الكلام عنها أساسا لكل كلام بعدها؛ لكن الحرية عند الدجاليين هي عدم الإقرار بالعبودية لله، أعلنوا عنها أم لم يُعلنوا. وغاية هذه الحرية، هي أن يصير الإنسان حيوانا تركبه الشياطين كما تريد. وأما الحرية في أصلها فهي التي نجدها في قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤]. وهذه الحرية لا ينفر منها إلا من كان يريد أن يستعبد غيره، على خلاف الأنبياء عليهم السلام الذين كانوا أشد الناس تواضعا، مع ما لهم من مكانة. نعني بهذا أن المعنى الذي ينبغي أن نرسخه عند

الناس من الحرية، هو المعنى الذي لا يجعل من بعضنا عبيدا للبعض الآخر. وهذا لا يكون، إلا إذا تحققت عبوديتنا لله وحده. أما إذا قال قائل منهم: نريد أن نتخلص من كل عبودية، حتى العبودية لله! فإننا نجيبه: هذا محال! ولو كان لك أدنى عقل لعلمت أنك في قبضة الله، حتى مع كفرك وجحودك! والذي قدّرك وخلقك وصوّرك وأمدك بما أنت به أنت، كيف لا يملكك ويملك مصيرك؟!.. فعن أي حرية تتحدث بعد هذا؟!.. ومع ذلك سنسعفك ببعض ما يسهل عليك التعبير عما في باطنك: أنت تريد أن تكون حرا عن أمر الله! لا تريد أن تخضع لشريعته! نعم، هذا ممكن؛ لكن هذا لا يخرجك عن عبوديتك لله، كما ذكرنا لك. فافهم ما ندلك عليه من فرق، وبعد ذلك تكلم. كل هذا، ونحن نجادلك في المفاهيم والمدلولات؛ وأما الألفاظ والمصطلحات، فلا نتوقف عندها كثيرا؛ لأننا لسنا -بحمد الله- أُسارى لها.

ب. المساواة:

إن المساواة عند الدجاليين، هي تلك المؤدية إلى الفوضى وانهداد التراكيب المجتمعية كلها؛ حتى تسهل على الشياطين الهيمنة على القطعان الآدمية التي ستبقى على وجه الأرض مبعثرة أشتاتا. فالمساواة بين العاقل والمجنون، ليست مساواة؛ وإنما هي اختلال ميزان؛ والمساواة بين الظالم والمظلوم، ليست مساواة؛ وإنما هي خراب القيم والعمران؛ والمساواة بين الذكور والإناث، كما نراها اليوم، ليست مساواة؛ وإنما هي مسخ للجميع في صورة شيطان. إن المساواة في معناها الأصلي، هي المساواة التي تُلغي امتيازات ذوي النفوذ والمال في مقابل بسطاء الناس إذا وقفوا أمام القضاء. فهل هذه هي المساواة التي يُعمل لها؟ أم هي بعكسها على التمام، تجعل طبقة أهل النفوذ أربابا لا تنالهم كلمة ولا سلطان؟!.. يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا، كَالْوِعَاءِ إِذَا طَابَ أَعْلاهُ طَابَ أَسْفَلُهُ، وَإِذَا خَبُثَ

أَعْلاهُ خَبُثَ أَسْفَلُهُ»[٣٠]. فمن غُمّ عليه أمر، ولم يعلم حكمه في الشرع، فلينظر إلى نتيجته وعاقبته؛ فإن رآها خيرا حمده، وإن رآها شرا ذمه.

ج. حقوق الإنسان:

إن مراد الدجاليين من حقوق الإنسان هو هدم الشرائع؛ يريدون أن يقولوا: نحن لسنا في حاجة إلى شريعة إلهية، حتى نعلم ما ينفعنا مما يضرنا. ومن لم يفهم هذا، فما علم غاية حقوق الإنسان بحسبهم. إن مرجعية الإنسان في كل ما يخصه، هي كفر بالله، وتنصيب للإنسان ربا وضعيا في توهم هؤلاء. ومجتمعاتنا المسكينة لا تفرق بين هذا وذاك؛ بل إنها من شدة القهر أحيانا، ترى الخلاص في "حقوق الإنسان" المعروضة عليها، لعل الشيطان يكون أرفق بها من نفسها. كل هذا، من مقتضيات الفتن التي تمر بها الأمة، والتي تشتد فيها الأهوال حتى يتزلزل ضعاف الإيمان معها زلزالا شديدا. وقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك في مثل قوله: «بَادِرُوا بِالأَعْمَالِ فِتَناً كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِناً، وَيُمْسِي كَافِراً؛ أَوْ يُمْسِي مُؤْمِناً، وَيُصْبِحُ كَافِراً؛ يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا»[٣١]. أما الحقوق التي تعود إلى الإنسان، فما نرى إلا قليلا من الناس يعتنون بها. ومن أعجب المفارقات أن الحديث عن "حقوق الإنسان"، ما كثر إلا عند اشتداد الظلم والجور؛ وكأن تلك الحقوق، غير ما هو مدوس في كل بلد وكل مصر. إذا أردنا إعادة المعنى الحق لحقوق الإنسان، فلنتكلم عن السرقات المشهودة، وعن الاعتداءات البيّنة، التي يكون ضحيتها الأفراد في بلداننا، ولا من مُنجد أو مغيث. وإذا دخل المرء بهذه القضايا المحاكم، فتلك

[٣٠] – أخرجه ابن ماجه في سننه (٥/ ٢٨٨) وأحمد في مسنده (٢٨/ ٦٦) وابن حبان في صحيحه (٢/ ٥١) واللفظ له؛ عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[٣١] – أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٧٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المتاهة التي لا غاية لها تُرجى. فمن لا يعرف هذه الحقوق، لا يجوز له أن يردد كلاما، يُتعقَّل ولا يُفهم.

ذكرنا نماذج من مفردات الخطاب الدجالي، لنعلم التلبيس المراد من وراء استعمالها، في خطاب عالمي، يُراد له أن يستحوذ على عقول العامة والمغفلين. وللقارئ أن يقيس على ما ذكرنا كل ما يعرض له من مفردات أخرى، قد تكون أكثر خصوصية، أو أخفى دلالة، تتعلق بمجالات دون غيرها، أو أكثر من غيرها، كحرية التعبير، والسلام العالمي، والتنمية البشرية، وغير ذلك مما شاع في هذا الزمان.

الفصل الثالث والعشرون

الصراع الاستراتيجي

١. الرؤية الاستراتيجية:

إن الرؤية الاستراتيجية هي التي تكون الغاية فيها معلومة، وتكون المراحل مترابطة في نسق واحد، خادم للغاية ذاتها. وإن الفريقين معا، فريق الخير وفريق الشر، يعلمان معا غايتيهما في الدنيا؛ فالمسلمون يعلمون أن الزمان لا بد أن يأتي ببعثة المهدي الذي يعيد الأمر إلى نصابه فيهم، والدجاليون يعلمون أن الدجال لا بد من ظهوره، ليكون تجليا شيطانيا يتوج كل أعمالهم وآمالهم.

وإذا عدنا إلى عمل كل فريق، فإننا سنلاحظ حرص الدجاليين على تهيئة العالم لمقدم إمامهم، أكثر من حرص المسلمين على الاستعداد لخلافة آخر الزمان إذا استثنينا الشيعة، مع خلاف على شخص المهدي بيننا وبينهم. وعمل الدجاليين وإن كان معظمه خفيا، إلا أن آثاره أصبحت ظاهرة للعيان في بلداننا على الخصوص. وكل ما نراه من مصادمة للدين عندنا، هو من تلك الآثار. أما شعوبنا، فردود أفعالها محدودة ومباشرة وقصيرة المدى. وهذا يعني غياب رؤية استراتيجية للمواجهة لدى حكوماتها أولا. ولسنا نعني بمواجهة الحكومات، عملا مباشرا ظاهرا، كما يُفهم لدينا؛ ولكننا نعني عملا على غرار عمل الدجاليين، يوازيه إن لم يَفُقه.

والمواجهة التي تكون بين عمل الشيطان وعمل الإيمان، ليست كما يُتوهّم، تكون على استقلال تام فيما بينهما، يُبقي على حقيقة الإيمان غير مشوبة؛ بل هي على تداخل بين النسقين يبدأ بالازدواجية المرجعية لدى المجتمع، وينتهي بالصراع الداخلي لدى الفرد المسلم. وفي غياب رؤية استراتيجية لدى مجتمعاتنا، فإن المواجهة على جميع الأصعدة تظل غير متكافئة حتما.

٢. فوضى المرجعية تسبق الفوضى المجتمعية:

إن الدجاليين أعلنوا غير ما مرة عن إرادتهم للفوضى، التي هي هدم لما هو قائم الآن، والتي تمكنهم من إعادة صياغة العالم بحسب ما يرغبون (حسب زعمهم). غير أن هذه الفوضى الظاهرة، قد سبقتها فوضى داخلية، حطمت وحدة القلوب لدى الأفراد وتوزعتها. وقد وقع ذلك عن طريق التعليم الموجَّه، وعن طريق الإعلام، قبل أن يتجلى في التوجهات السياسية للأحزاب وللجمعيات. وقد انتهى الأمر بالفرد المسلم إلى أن تتعدد مرجعياته في أمور عيشه اليومية. فهو قد يكون في بيته تقليديا، وفي عمله علمانيا، وفي المسجد إسلاميا؛ دون أن يشعر بوجود خلل لديه ينغص عليه حياته. ولا شك أن تعايش مختلف المرجعيات في القلب الواحد، لم يكن إلا مع مسوغ يرعى توزيع أدوارها؛ ولعل المسوغ الخارجي الذي يتمثل في توجه الدولة العام، أدى إلى ملاءمة القلب لمختلف الأوضاع بيسر ومرونة. فنتج عن هذا مرض القلوب، الذي هو أخطر على الأمة من مرض الأبدان.

وإن الصراع الذي بين طريق الهدى الذي ينتهي إلى المهدي، وطريق الضلال الذي ينتهي إلى الدجال، هو من المواجهة التي تكون بين الاسمين الإلهيين: "الهادي" و"المضل". وإن أعلى مواجهة بين هذين الاسمين، هي التي بين الرسول (أي رسول في زمانه، عليهم السلام جميعا)، وبين الشيطان؛ وأدناها هي التي تكون بينهما في القلب الواحد. ومن هذا

الباب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلا بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ؛ إِنْ شَاءَ أَقَامَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَزَاغَهُ»[٣٢]. والأصبعان هنا هما الاسمان المذكوران. وقد يكون حكمهما عاما في القلب أو تفصيليا؛ فإن كان عاما، فإنه يتجلى في الإيمان والكفر؛ وإن كان تفصيليا، فإنه يتجلى في موافقة الحق وفي مخالفته من حيث التفاصيل؛ لكن الحكم العام لهما، يحكم على التفاصيل ويشملها، بالنظر إلى المصائر؛ بحيث لا تضر مخالفةٌ مع الإيمان، ولا تنفع موافقةٌ مع الكفر. فيكون الحكم التفصيلي عرضيا بهذا المعنى.

وكما أن الرحمن يأذن لأحد الاسمين بتولي الحكم على قلب من القلوب، فتظهر تبعا لذلك إقامة (استقامة واعتدال) القلب أو زوغانه (ضلاله)، فكذلك يأذن الله لأحدهما بتولي الحكم في العالم، بحسب ما قدره الله في علمه سبحانه؛ فتظهر تبعا لذلك الاستقامة والطاعة في العموم، أو يظهر الكفر وما يناسبه من معاص. غير أن الحكم العام هنا، لا يلغي الحكم التفصيلي المتعلق بالأشخاص، لكون الإنسان هو الغاية من العالم، وليس العكس. وعلى هذا فإن ضلال الفرد معتبر في زمن الهداية، كما أن هدايته معتبرة زمن الضلال.

٣. دخول الخطاب الدجالي ضمن الخطاب الإسلامي:

إن الضلال بدأ يتسرب إلى المسلمين مع كل بدعة عملية أو عقدية؛ وقد جاء في الحديث: «مَنْ يهْدِ اللَّهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ. إِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ

---

[٣٢] – أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٧/ ١٥٦) وابن ماجه في سننه (١/ ١٣٨) بلفظه؛ وعند أحمد في مسنده (٢٩/ ١٧٨) بلفظ متقارب؛ عَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ الكِلَابِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ»[٣٣]. وإن من أهم ما ناله الخطاب الدجالي من دخول في عقائد المسلمين، ما وقع من تنظير للتوحيد على يد ابن تيمية، والذي تم الأمر فيه لابن عبد الوهاب فيما بعد؛ إلى الحد الذي صار فيه التوحيد معهما شركا والشرك توحيدا.

وقد اتبع هذا السبيل الدجالي في العقائد ضعفاء العقول وأصحاب الظُّلْمة من المسلمين، في كل زمن. وقد ناسب ضعف العقل منهم ضعف النسق الفكري لذلك التوحيد، وناسبت الظلمة مخالفة الحقائق فيه؛ وإلا فإن أهل النور من المسلمين يفطنون إلى الضلال في العقيدة التيمية الوهابية من أول نظر.

ولم يكن هذا الضلال الوحيد الذي دخل على المسلمين، وإنما انضاف إليه ضلال الإسلاميين السياسي، الذي اختلط فيه الفكر الكفري بأصول الدين، فزاد من ظلمة القلوب، وإن كان أصحابها يواظبون على الطاعة من حيث الظاهر؛ خصوصا وأن تلك الطاعات تكون مقطوعة عن المدد النبوي القلبي. والشيطان يلبس على الناس في مثل هذه الأمور بخلطه بين أحكام الظاهر والباطن، وبإخضاع الأحكام للفكر لا للشرع. وقد ضل بهذه الطريقة عدد كبير من متأخري المسلمين. وأحيانا يتعاضد الضلال العقدي بالضلال العملي عند الفرد الواحد أو عند الجماعة الواحدة، فتشتد منهما المخالفة للدين، وإن كانا في الظاهر يُعتبران من أهله عند من لا علم له بحقائق الأمور. وهذا هو ما أدى في النهاية إلى أن يتكلم باسم الدين من ليس من أهله؛ وهو ما أدى أيضا، إلى هذا الالتباس الواقع في إدراك حقيقة الدين في العالم كله.

---

٣٣ – أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١١) بلفظ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»، والنسائي في السنن الكبرى (٢/ ٣٠٨) واللفظ له عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٤. الخروج عن تحكم الخطاب الدجالي:

بعد كل ما ذكرناه، لا شك أن القارئ سيتساءل عن كيفية الخروج عن تحكم الخطاب الدجالي، الذي امتدت فروعه إلى قلوب الأفراد فضلا عن الجماعات. ونحن نعلم أن أغلب من يرومون تحقيق استقلالهم الإدراكي، يتوقعون أن يكون ذلك عن طريق التلقين والنظر (الفكر). وهذا لن يزيد أمرهم إلا استفحالا من حيث لا يشعرون؛ بسبب قصور العقول عن إدراك مواطن التلبيس، التي هي مناط العمل الشيطاني الدجالي، من جهة؛ وبسبب تقوية العمل الفكري لظلمة القلب، إذا لم يكن هذا العمل ملتزما للحدود التي حدها له الشرع. وهذا عزيز الوجود، بسبب انجرار الناس خلف فكرهم، لظنهم أنه لا يأتي إلا بخير. وهو أمر لا يكون صحيحا على الدوام، ويُحتاج فيه إلى تفصيل.

أما الطريق الأصلي للخروج عن هيمنة الخطاب الدجالي، فهو طريق النور؛ نعني طريق تحصيله. وليس ذلك إلا بالاستمداد من نور النبوة، كما كان الصحابة يستمدون؛ لا كما يُصوّره الفقهاء الغافلون. وهذا يعيدنا مرة أخرى إلى الربانيين القائمين في الأمة مقام الأنبياء السابقين في أممهم. ومن لم يُدرك الصورة الشمولية لكيفية استمرار النبوة في الأمة، فإنه سيبقى بعيدا عن إدراك ما نقول. ولقد تناولنا نحن هذا الأمر في كتاباتنا عدة مرات، من أوجه عدة؛ فليُطلب هناك.

إن هذا الطريق الذي ندل عليه، هو أصل الدين نفسه؛ حيث يأخذ فيه العبد علمه عن ربه العليم بكل شيء؛ فلا يخرج عن علمه (علم العبد) إلا ما شاء الله. وبهذا يكون العبد على بينة من أموره، لا يتمكن من زعزعته عن يقينه فيها شيطان من إنس أو جان. وهذا هو أساس قوة القلب (الباطن) التي تكلمنا عنها سابقا فيما يرجع إلى الحاكم وإلى المحكوم جميعا. وكل من رام أن ينال القوة من غير هذه السبيل، فإنه يكون واهما يقينا.

وعلى كل فرد من المسلمين إن أراد أن ينصح لله في نفسه، أن ينظر إلى موضعه مما نقول، وهل هو ممن حصل قوة إيمانية يمكن أن نعتبرها ضمن قوة الأمة كلها، أم هو من المتظاهرين بها كذبا وزورا، يزيد بهما الأمة ضعفا على ضعفها. ولا ينفع في هذا، أن يشهد له صاحبٌ له أو جماعة؛ لأن حقيقة نفسه يعلمها هو أكثر من كل من عداه، إن كان يريد أن يصدُق نفسه. وقد قال الله تعالى في هذا المعنى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ (١٤) وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾ [القيامة: ١٤-١٥]. يكون هذا في الدنيا لأهل المراقبة، قبل الآخرة.

إن ما تحتاج إليه أمتنا اليوم، هو الاجتماع على أصل الدين، لا على فِرَقه وأحزابه. ولن يتأتى هذا، إلا إذا ضعف الانتماء إلى الفرقة أو إلى الحزب، وطغى عليه الانتماء إلى الدين في إجماله وأصالته. وإن هذه النظرة الاستراتيجية إلى الدين، ما زالت تحول دونها نظرات وقتية جزئية، تدعم بقاءها دول ترى استمرارها مشروطا لتمزق الأمة لا لوحدتها. وهذه جدلية (جدلية الوقتي والاستراتيجي) لا بد على الفرد وعلى الجماعة (الدولة) من مواجهتها، مواجهة شجاعة، تنم عن رجاحة عقل وإيمان، إن كنا نريد بلوغ العزة والمكانة عند الله وعند العالم.

إن ضعفاء العقول وحدهم، من يتمنون أن ينالوا الأمور بسهولة، ويفرون من كل ما يُخالف أهواءهم، وإن كان فيه نجاتهم. وهذه الصفة ينبغي أن تكون غالبة على الكافرين، لا على المؤمنين؛ بل هي كذلك. لذلك فإن كل من تنطبق عليه من أمتنا، يكون مسلما لا مؤمنا. يقول الله تعالى في هذا المعنى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]. ومن علم من نفسه هذا، فلا أقل من أن يكف لسانه ويده عن الخوض في الشأن العام؛ لأنه سيزيد الأمر سوءا. أما إن استمر مع ذلك، على زعم أنه، أو جماعته، وحدهما من ينبغي أن يقود البلد أو الأمة، فليعلم أنه من أعوان الشياطين وأعداء الأمة والدين. ولينتظر أن يحل عليه بفعله، عذاب الله ونكاله المبين.

الفصل الرابع والعشرون

الحق والباطل عند الأمة

١. مدلول الأمة شامل لا يُحتكر:

لقد اعتدنا أن نفهم من طوائفَ من المسلمين حكرا لمعنى الأمة على أنفسهم، بسبب عدم تصور إمكان إشراك غيرهم إلا مع موافقتهم لهم على عقائدهم التفصيلية. وقد أدى هذا التصور الخاطئ في النهاية إلى أن يكفر بعض المسلمين البعض الآخر، دون مراعاة لحكم الله في هذه المسألة، وهو معلوم.

وإذا أردنا أن نتناول نماذج واقعية على ما نقول، فلن نظفر بمثل الشيعة و"أهل السنة" مثلا. ولا خفاء أن المتطرفين من الجانبين، لا يقبلون أن يُعدّ مقابلوهم من أمتهم، وإن لجأوا أحيانا إلى التقية من الجانبين مراعاة للأغراض الدنيوية التي منها المصالح السياسية بالمعنى الحديث. لكن إذا خلا كل فريق إلى طائفته، فإنه يعود إلى إنكار حق انتماء الآخر إلى الأمة ذاتها بالقطع. وهذا من ضيق الأفق، ولا شك.

يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ أُمَّتِي لَنْ تَجْتَمِعَ عَلَى ضَلَالَةٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ اخْتِلَافاً فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ»[٣٤]. إن أهل السنة في البداية كانوا هم السواد الأعظم، من

[٣٤] – أخرجه ابن ماجه في سننه (٥/ ٩٦) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

غير شك؛ لَمّا كانوا على مثل ما كان عليه الأئمة الأربعة رضي الله عنهم من اعتقاد؛ لكن الأمر لم يلبث أن تغير عند دخول العقائد الكلامية حياة الناس. ثم ازداد الأمر سوءا مع ابن تيمية وتوحيده الذي أدى إلى عكس ما قصده منه بحسب الظاهر. فلم تعد الأمة مجتمعة كما يُفهم من الحديث إلا فيما يتعلق بأمور محدودة معدودة. وأما الشيعة، فلم يخرجوا من الأمة لكونهم أقلية في مقابل أهل السنة، وإنما خرجوا من الإجماع الأول فحسب؛ وهم بالنظر إلى الخلافات التي استُحدثت فيما بعد، لم يعودوا أقلية بالنظر إلى مجموع الفرق، إذا اعتبرنا أن التيمية الوهابية ليسوا من أهل السنة كما يزعمون. بل ربما صارت الشيعة أغلبية؛ خصوصا إذا تعلق الأمر بمسائل يُجمعون عليها فيما بينهم؛ وإن كنا نُخالفهم في تفاصيلها، كما نشير دائما. وأما فهمنا في الحديث –والله أعلم– فإن الحق (الذي هو مقابل الضلالة) الذي تجتمع عليه الأمة، هو ما يكون مشتركا بينها عند اجتماع كل الفرق من أهل لا إله إلا الله. وذلك المشترك، بعد إسقاط محل الخلاف، هو ما كان عليه الأولون قبل الابتداع الذي لحق العقائد. وهو ما ندعو الأمة إلى الرجوع إليه الآن، إن استطاعت أن تتفلت من قيود العصبيات الموروثة.

وعلى هذا، فلا يجوز اليوم لفرقة من الفرق أن تزعم لنفسها الحق التام؛ بل إن كل فرقة على بعض الحق وبعض الباطل، على تفاوت فيما بينها كما لا يخفى، وعلى اختلاف في تفاصيل المسائل. ولو رجعنا إلى قوة الشيعة (القوة السياسية والعسكرية) في زماننا، لوجدناها حتما تستند إلى الحق الذي لديهم؛ كما لو عدنا إلى الهوان الذي يعيشه "أهل السنة"، لعلمنا أنه يستند إلى الباطل الذي لديهم من غير شك. وسنجد الأمر معكوسا بين الفرقتين قطعا، إذا نظرنا إلى جانب آخر غير الأول، من جوانب القوة والضعف لديهما. نقول هذا، حتى لا يتعجل القارئ في تصنيفنا من إحديهما، تصنيفا نمطيا متهافتا؛ فنحن مع الحق حيث كان بإذن الله.

والسبب في ظهور البدع العقدية، والتي لا يريد المسلمون الآن التنبه إليها، هو اعتماد العقول في معرفة الله. وهذه هي أم البدع لو كان الناس يعلمون. يقول الله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]؛ يعني أن كل حزب فرح بعقله وما أداه إليه من تميّز. وهذا التميّز معشوق للنفوس، والكلام عنه يطول. ويقول سبحانه عن حزب الحق: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]؛ أي قل لهم أن يفرحوا بما يجود الله به عليهم من عنده، لا بما يجمعون من عقائد فكرية تولّدها عقولهم. وهذه المسألة وإن كان لا يتفطن إليها أغلب الناس، راجعة إلى مسألة المرجعية؛ فإن من يكون الله مرجعه في معرفته به، لا يمكن أن يُساوي من يجعل عقله مرجعه أبدا. وهي عند التحقيق فرع عن مسألة الإيمان والشرك، التي هي أُولى ما يُنظر فيه. ولا فرق عندنا في أن يكون العقل منطلقا من الوحي أو من غيره؛ لأن الموحِي سبحانه، هو المعلّم نفسه لمن شاء؛ وإلا فكم من عقيدة محرفة عندنا وعند غيرنا من الأمم، كان استنادها إلى الوحي الإلهي؟!.. والعقل (الفكر)، لا يجوز له أن يتقحم مجال المعرفة، وإنما مجاله استنباط الأحكام في مجال الفقه (الشريعة) وحسب. وقد وقعت في هذه الآفة كل الفرق والمذاهب الإسلامية، إلا الطائفة الظاهرة على الحق بالحق، التي أشار إليها حديث: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ»[٣٥]. وقد دأب المسلمون على فهم مدلول طائفة "الظاهرين على الحق" فهما ظاهريا عسكريا، والحق أن المعنى الباطن الذي له تعلق بالعقيدة، أحق بالاعتبار؛ بسبب الفُرقة التي نجمت عن الابتداع في مجال العقائد.

وبالرجوع إلى حديث: «إِنَّ أُمَّتِي لَنْ تَجْتَمِعَ عَلَى ضَلَالَةٍ»، فإننا سنعلم أن الفُرقة التي عرفتها الأمة سببها الباطل (الضلالات) التي تميز كل فرقة عن أختها؛ وبالتالي فإننا سنعلم أن

---

[٣٥] – أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ١٠١) عَنِ المغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وعند مسلم في صحيحه (٦/ ٥٢) واللفظ له، عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأمة لن يجمعها إلا الحق المشترك لديها. وإن كانت الفرق لا تستطيع أن تتخلى عن ضلالاتها –وهو الواقع الآن–، فلا أقل من أن تجعل تلك الضلالات الخاصة، في المرتبة الثانية في الاعتبار بعد الحق المشترك، حتى تساعد على لم الشمل ولو نسبيا.

٢. الفُرقة العقدية أساس الفرقة السياسية:

لما ظهرت الفرق بعد الوحدة الأصلية، صارت كياناتٍ لها خصوصيتها داخل الأمة؛ وصارت لتلك الكيانات متطلبات للحفاظ على وجودها ورعاية بقائها واستمراريتها. وصارت أحيانا متطلبات الفرقة، تتعارض مع متطلبات الأمة؛ والسبق في الاعتبار يكون غالبا للفِرقة، بسبب ضعف إدراك الأفراد للأمور الشمولية، في مقابل ما يتصل بمحيطهم الحسي القريب. وصارت رعاية الفرق تتطلب سياسات خاصة، يقوم عليها أئمتها وقوادها، مما أدى إلى ظهور استقلالية لهذه الفرق في الحيّز والمكان؛ فظهرت الدول القائمة على العقيدة الجزئية المشتركة، على حساب الدولة/ الأمة.

والمستعمر الذي كان المخطط لتقسيم الأمة إلى دول قطرية، لم يُغفل هذه الانتماءات العقدية في تقسيمه؛ حتى يضمن للدول الوليدة القوة على الاستمرار، ويضمن معها البقاء على الاختلاف الذي يمنع العودة إلى الوحدة. ولو نظرنا اليوم إلى الأماكن التي لا تنعم بالاستقرار، لوجدناها تلك التي تتعايش فيها فرقتان عقديّتان أو أكثر. ولم يبق على أعداء الأمة، إلا تغذية هذه الصراعات المذهبية بما يرفع حدتها، كلما رأوا ذلك يخدم مصالحهم. وفِرقنا، من شدة هيمنة العصبية المذهبية عليها، تكاد لا تشعر بالأيادي الخارجية، رغم ظهورها للعيان.

إن الأمة اليوم، في حاجة إلى تربية على الحق المشترك، بدل التربية على المذاهب الجزئية. نعم، إن هذا صعب جدا بالنظر إلى عقول العوام التي صار دينها التقليد، والتي هي مستعدة لبذل النفوس في سبيل نُصرة الطائفة والمذهب؛ لكن استمرار هذه الحال، سيكون ضربا من الحمق في المناخ العولمي الذي نعيشه، والذي يُراد له أن يكون دجالي الانتماء.

لقد قيل كثيرا: إن الأخطار الخارجية، تعمل على توحيد الأمم والبلدان داخليا؛ فمتى ستستشعر أمتنا هذا الخطر، حتى تطلب وحدتها، وتسعى إليها؟!..

إن معاملة بعض الدول العربية لإيران اليوم على أنها عدو أول، هو من علامات التخلف لديها، وانحصارِ إدراكها في ضيق المذهب والطائفة. نعم، إن إيران نفسها تعاني من أعراض المرض الطائفي؛ لكنها من جهة السياسة أكثر انفتاحا من العرب، وأكثر إتقانا لفنونها. إن التقارب العربي الإيراني، باعتبار الحق المشترك، أصبح ضرورة عقلية بعد أن كان واجبا شرعيا على الدوام. وإن لم يستطع الجانبان تحقيق هذا التقارب عاجلا، فإنهما يكونان معا مقصريْن تجاه الأمة والدين.

وإن ما نسمع عنه منذ مدة من صراع سني شيعي في منطقة "الشرق الأوسط"، والذي بدأت ملامحه تتبدى في الفتنة السورية، إنما هو في الحقيقة توظيف خارجي للمذاهب في الإجهاز على الأمة من الداخل، ضمن مسلسل الفوضى المخطط له من قِبل الدجاليين في العالم. وإن كان المسلمون من الغباء، بحيث لا يتفطنون إلى ما يُدبّر لهم، فإنهم يستحقون من الله ما يحيق بهم. وإذا كان الله يصف كثيرا الكفار في كتابه بأنهم لا يعقلون، فعلى المؤمنين أن يعقلوا حقيقة ما يجري؛ وإلا كان الخلل في إيمانهم!

إن ميزة العقل الدجالي، هو أنه يسبق السياسيين عندنا دائما بمرحلة؛ وذلك لأنه يعمل من باطن ظاهر السياسة، كما سبق أن أوضحنا في جزء سابق؛ ونحن وإن كان لدينا إمكان العمل من باطن باطنها، إلا أننا مصرون على البقاء على ظاهر منها مختلٍّ. وليس ذلك إلا بسبب كون العامة لدينا، هم من يقودون الأمة. والعامة ليس لهم من الإدراك ما يمكنهم من القيام بهذه المهمة قطعا. والدليل هو انتهاؤهم دائما إلى عكس ما ينبغي أن يكون. نعني أن النتائج معهم تكون هزائم وسقوط دول وفوضى عامة، وهكذا... وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المعنى: «إِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ، فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِذَا أُسْنِدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»[٣٦]. والساعة المنتظرة، هي ساعة الأمر الذي أُسنِد إلى غير أهله، قبل ساعة الدنيا الشاملة. وعلى هذا، يكون مآل الدول التي يقوم عليها العوام قليلو الإدراك، نهايَتَها من غير شك. والواقع دليل على ما نقول، لمن أراد أن يستوثق.

إن الفترة التي تمر بها أمتنا اليوم، لم تعد تسمح بترف العيش على هوى الحُكام الغافلين عن إدراك الواقع، وإن كانت الشعوب تسمح؛ لأن الأمر لم يعد شأنا محليا يمكن أن يُتغاضى عنه؛ وإنما هو لبنة من لبنات نظام عالمي شامل، سيلتهمنا إن لم نكن سبّاقين إلى صياغته (أو على الأقل المشاركة في صياغته)، بما يحفظ علينا خصوصيتنا.

لم يكن أمر الدنيا أكثر التصاقا بالآخرة لدى أمتنا، كما هو اليوم. فإما أن نبقى مسلمين ونعيش، وإما أن نفنى ونخسر الآخرة. نقول هذا، لتكون الصورة واضحة في الأذهان؛ وإلا فنحن نعلم علم يقين أن هذه الأمة لن تَبيد، ونعلم أن هذا الدين -بحمد الله- في مزيد. لكنّ الاستناد على القدر، وترك العمل (الأخذِ بالأسباب)، اللذين صارا سمة لنا، لا يُمكن أن يستمرا، ونحن محاصرون بهذه الكيفية!..

---

[٣٦] - أخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ١٠٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعلى هذا، فإن كل مسلم يعمل اليوم لطائفته الخاصة أو مذهبه، ويُعادي من يراه خصمه من طائفة أخرى أو مذهب، فإنه يكون خائنا لله ورسوله وللمؤمنين. يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧]. ولا أمانة اليوم أكبر من الحفاظ على الأمة المسلمة وتقويتها، بما يُناسب من أسباب.

الفصل الخامس والعشرون

أعدى الأعداء

١. أعدى أعداء المؤمن:

جاء في الحديث: «أَعْدَى عَدُوٍّ لَكَ نَفْسُكَ الَّتِي بَيْنَ جَنْبَيْكَ»[٣٧]؛ ورغم ما قيل في هذا الحديث من جهة السند من طريق ابن عباس رضي الله عنهما عند البيهقي في الزهد الكبير[٣٨]، إلا أنه من أصح الأحاديث معنى. ولعل قلة العناية بهذا الحديث وأضرابه، رغم شهرتها، كانت من أثر التوجه العملي (الفقهي) الذي غلب على أهل الحديث، في مقابل التوجه التزكوي، الذي ما كان يقر به إلا الأفذاذ من الرجال؛ حتى بلغ الأمر ببعض رواد التوجه الأول، أن يتهم بعض رواد التوجه الثاني، بوضع الحديث؛ فقيل إنهم كانوا يضعون الحديث للصوفية!.. على كل حال، فإن العناية بعلم الحديث، لم تخلُ من توجّه بحسب الميول، وإن سلم القصد وحسنت النية، ولو بنسبة من النسب. ولنعد إلى مرادنا...

إن الحديث يخاطب أول ما يخاطب المؤمن، الذي تكون معاملته لله غيبية؛ في مقابل معاملة أهل الشهود من الأولياء. وبما أن الغالب على الأمة معاملة الغيب (ولذلك سميت هذه المعاملة إيمانا)، فإن جل الناس لا يخطر في بالهم، أنه توجد معاملة غيرها يُعامل بها الله. وهذا ما أردنا أن نستخرجه من الحديث الذي صدّرنا به الكلام.

---

٣٧ – أخرجه الخرائطي في اعتلال القلوب (رقم: ٣٢) عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٣٨ – رقم الحديث (٣٤٣).

ولقد تكلم كثير من الناس في معنى عداوة النفس لصاحبها، لكنه غلب على فهمهم ما يُناسب حال أهل البدايات من المريدين؛ حتى صارت الأذهان تنصرف إلى ذلك المعنى مباشرة إذا سمعت المنطوق. وفي الحقيقة ينبغي أن نعود أولا إلى معنى النفس حتى نبني عليه. فالنفس بالنسبة إلى الإنسان هي ذاته بكل ما تحتمله من تفاصيل. وهذا المعنى، لعله أُشكل على الناظرين فيه، من كون العبد سيكون أعدى أعداء نفسه حقيقة. وهذا، لا يقبله أحد من العامة إلا من باب المجاز؛ والذي هو مبنى المعنى التربوي الذي يدور عليه فهم المبتدئين، كما سبق أن أشرنا. والحقيقة، وبحسب ما يعطيه عمق الكلام النبوي، فإن النفس ينبغي أن تبقى على معناها الأصلي. فيكون المعنى المراد، هو أنه لا أعدى لأحد من نفسه؛ كأن تقول لا أعدى لعلي من علي نفسه. وهذا يحتاج إلى تفصيل، وإن كنا سنكتفي من هذه المسألة، بما يتعلق بالسياسة كما يدل عليه عنوان الكتاب، لا غير.

والعداوة المقصودة هنا، هي ما يؤدي إلى الخسران؛ ولا شيء يكون سببا إلى الخسران كالجهل. فالنفس التي هي ذات الإنسان في نظره، هي نفسها الحجاب له عن العلم الصحيح. وكل المهالك التي تنجر عن هذا الجهل، أساسها هذه الحقيقة؛ لذلك لم يكن أحد ليبلغ من أذى أحد، كما تبلغ منه نفسه؛ وهو مع ذلك يُحامي عنها وينتصر لها. فاعجب من هذا!..

وإذا أردنا أن نقرب هذا المعنى بتبسيط غير يسير، فإننا نمثل النفس في أدنى درجاتها على صورة الجسم الذي هي مدبرة له (صارت النفس هنا بمعنى الروح)؛ فكأن الجسم المادي، له صورة معنوية مطابقة له إجمالا وتفصيلا. والنفس في هذه المرتبة، كل تفصيل منها، مشغول بكل تفصيل من البدن. وهي هنا في غاية الحجابية، والبعد عن إدراك الحقائق. لذلك تجد أصحاب هذه المرتبة، لا يعرفون من النفع إلا نفع البدن، ولا من الضرر إلا ضرره. ويدخل في هذا الصنف المسلمون الذين يؤمنون بالآخرة، ويعملون لما ينفعهم في الآخرة، ويبعد عنهم

ضررها، الذي هو النار. ولنتصور الآن أنفسا أرقى من هذه (كنفوس المؤمنين في المرتبة الثانية من الدين)، فهي تكون قد خرجت عن قيد الجسد قليلا، وتحررت منه بقدر يجعلها أكبر من صورته قليلا، بالنظر إلى المثل الذي ضربناه في البداية. فيكون البدن على هيئته المعلومة، وتكون هي على هيئة جسم أضخم؛ لكن من غير اختلال للصورة الأصلية، إلا إذا عرض لها عارض لسبب مخصوص؛ كما يظهر ذلك في الرؤى والمشاهدات من تشوهات لها مدلولاتها بلا ريب. وكلما تحرر المرء من نفسه وترَوْحن، صارت صورته المعنوية أكبر حتى تصير كالعملاق بالنظر إلى بدنه الترابي. وهذا الكبر الذي يكون للصورة المعنوية، هو ما يتفاوت فيه أهل الروحانيات، من الأولياء خصوصا. وكثيرا ما يحدث لأهل المشاهدات من المريدين أن يروا أحدا من الأولياء كالعملاق، والناس يَصِلون إلى كعبه إذا هم وقفوا أمامه. ولا يُدركون السبب الذي يجعل الصورة على الشاكلة التي رأوها عليها، إلا إذا علموا ما نخوض فيه الآن. وقد يقع لبعض المكاشفين أن يرى قطب زمانه (وإن كان لا يعرف شخصه)، ممسكا بالكرة الأرضية في أحد كفيه يُديرها فيه؛ ولا يعلم أن روحانية القطب بذلك العِظَم، ويظن أن الأمر لا معنى له أو هو من تحريفات خياله، ولا أصل له في الحقائق. والحقيقة أنه كما رآه حقا وحقيقة. وعلى العموم، فإن هذا باب عظيم من العلم، لا يُتقنه إلا أهل المناسبات.

غرضنا من هذا الكلام كله، هو أن المرء لا يُدرك من حقائق العالم إلا بقدر انعتاقه من نفسه. وإذا كانت السياسة تدبيرا عن علم، فلا شك أن للإدراك سهما كبيرا في تقييمها وتصنيفها. هذا من حيث المبدأ العام؛ فما ظنك إن كان السياسيون من أعداء أنفسهم، لا يُجاوز إدراكهم أبدانهم، وعاجل نفعها؟!..

لم نستثن مما ذكرنا سياسيي الإسلاميين، لأن المعايير حيادية لا تحابي أحدا!.. بل إن المتدين، إن لم يكن صادقا في تدينه، واستعمل الدين لغرض نيل الدنيا، فإنه يصير أنقص من

غيره. وبدل أن نطمع في أن يكون "عملاقا" من جهة المعنى، فإننا سنجده قزما تطأه الأقدام، وهو لا خبر له عن نفسه، المسكين!..

٢. العداوة الجماعية للمؤمنين:

إن كل ما ذكرناه عن الفرد المؤمن (المسلم)، ينطبق على جماعة المسلمين. نعني أنهم قد يصيرون أعدى لأنفسهم من شياطين الجن والإنس أجمعين؛ وهم لا يشعرون. من هنا، كنا دائما نكرر أن المؤمنين لا يحق لهم أن يقودوا الأمة؛ لأن القيادة داخل الجماعة المؤمنة، لا بد أن تكون من جهة الروحانية كبيرة (عمالقة الروح). وهذا المعنى قد أصبح من أبعد المعاني عن العقول المسلمة، بسبب طغيان الحجاب النفسي الأصلي، وبسبب سوء التربية الدينية، التي صارت في زماننا تدسيسا بدل أن تكون تزكية؛ إلا عند قلة من الفئة الظاهرة على الحق بالحق. يقول الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا (٩) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [الشمس: ٩-١٠]؛ أي: النفس؛ فالمدار عليها لا على غيرها. ولا ينفع عبداً علم أو عمل، إلا بعد مجاوزة ميزانها. وهيهات!..

إن العمل الإسلامي الجماعي (نعني عمل القيادة)، أصبح اليوم كعمل الجرّاح الذي يُجري العمليات من غير تعقيم للأدوات ولا عناية بطهارة الجرح. ولا يخفى أن ضرر مَن هذه حاله، يكون أشد ممن ينشر الأمراض المختلفة بالطرق الاعتيادية، وإن كانت هي الأخرى مذمومة من غير شك.

إن من يفقه عنا كلامنا، فلا شك سيدع عنه ما يسمى "العمل السياسي الإسلامي" الذي كان ينسبه إلى نفسه تساهلا، لأنه لا يضمن أن يكون تحت هذه التسمية، من العاملين ضد الأمة؛ إما عن علم وقصد، وإما عن غيرهما. ولا عذر بجهل هنا، كما هو معلوم

عند أهل العلم الصحيح. وليسأل المرء نفسه سؤالا واحدا بصدق: هل مراده أن يكون هو من العاملين للإسلام؟ أم مراده أن ينتصر الإسلام؟.. فإن قال: لا فرق بين الاثنين! قلنا: أنت تزكي نفسك بهذا القول! فإما أن تأتي ببرهان رباني نُقرّك عليه، أو أن تكف أذاك عن المسلمين بتلبيسك الأمر عليهم بعد تلبيسه على نفسك. فإن لم ينفع معك هذا الكلام، فاعلم أنك عدو لنفسك ولأمتك، أكثر مما هو الشيطان عدو لك ولها!.. وإن كنت تظن أن بكلامنا مبالغة، فاعلم أنه لولا النفس، ما أخذ الشيطان من ابن آدم مأخذا قط. فالجاسوس منك يا مسكين، وما فُتح بلد لعدو إلا بعون من جواسيس الداخل؛ فافهم يرحمك الله!

وأما إن سأل سائل: فكيف ننصر الإسلام، ونحن مأمورون بذلك في صريح الكتاب والسنة؟! فإننا نجيب:

أولا: ليس كل أحد مؤهل للعمل لنصرة الإسلام. وكثير من الناس تكون نصرتهم (إن أرادوها حقا) باشتغالهم بأمور أنفسهم، وكف أذاهم عن المسلمين. سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أي المسلمين خير؟ قال: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»[٣٩]. فهل يا ترى، هذه درجة أصبح الزهد فيها، من سنة آخر الزمان؟!.. أم أنها من الدرجات التي يجدر بنا طلب نيلها بأسبابها؟!.. أم أن النفوس تشرئب إلى الربوبية على الناس بدعوى الدين وحسب؟!.. فإن كان الأمر هكذا، فما أقبحه من حال!.. لكن السؤال مع هذا، يبقى قائما، ولا يمكن أن نكتفي كلنا بكف الأذى وانتظار أن يأتي علينا الدور كي نُذبح كالنعاج!.. فما القول؟..

---

[٣٩] – أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ١٢-١١) بلفظ: أَيُّ الإِسْلاَمِ أَفْضَلُ؟ فذكره؛ ومسلم في صحيحه (١/ ٤٧) عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إن العمل للإسلام لا يكون بغير إذن رب الإسلام والمسلمين! فإن قيل، فإن الأمر في القرآن والسنة، إذْن صريح، لا يمكن أن يُخالَف بغير عذر شرعي! قلنا: ذاك الإذن العام، الذي يفتح الباب للعاملين إن هم أرادوا العمل؛ لكن الإذن الذي نعنيه هنا إذن خاص، كالذي كان يُقذف في قلوب الصالحين من أمتنا ومن الأمم السابقة، أنبياء وورثة. هو صلة بالله من غير واسطة (حقيقةً لا دعوى، كما يدعيها أقوام). فإن شك المسلم في عموم هذا الكلام، وقال: إنما هذا مخالف للكتاب والسنة، وهو من بدع الصوفية! قلنا له: فهذا دليل على أنك لا تصلح للعمل للإسلام، وقد تطاولت على من هم عند الله خير منك! (أما إن كنت ترى نفسك خير الناس، فاعلم أنك شيطان؛ وهذه شهادتنا عليك، لك أن تسألنا عنها غدا بين يدي الله!). ويحك! لقد جعل الله لكل أهل عمل أو حرفة أو فن من الفنون، إماما يرجعون إليه في زمانهم؛ إلا الدين عندك وعند مطموسي البصائر من أمثالك، تتوهم أنه تركه هَمَلا تلعب فيه أنت وأقرانك! بئس الظن الذي ظننته بربك! ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٣].

أما إن رفضت الكلام على التعيين، إذا نزّلته على واحد من الناس بعينه؛ فأنت على أحد أمرين:

– فإما أن تكون صادقا، ويقبل الله عذرك فيه خاصة، ويبقى عليك بعد ذلك ما يتعلق بالأمة واحدا واحدا.

– وإما تتخذ علمك بنقص أحد المدعين تكئة لسوء ظنك بعباد الله المزَكَّيْن عنده، ولتملصك من الائتمام في الدين بمن أهّله الله للإمامة بإذنه. فتكون كإبليس الذي أبى السجود طاعة لله، بزعم أنه محافظ على التوحيد ولا يسجد إلا لله وحده! زعما منه أن السجود لآدم لا يصح في شريعة التوحيد!.. هذا القول وأمثاله، هو ما يجعلنا ننسب الدين المنبني عليه إلى الوضع؛ نعني أنه دين وضعي لا إلهي!

يعلم الله أننا لسنا هنا في معرض الجدال، وإظهار الحجج على إخواننا الذين نراهم فوق رؤوسنا، ولكن حال الأمة لم يعد يحتمل مزيد هزل!

ألا ترون يا إخوان أن العالم أصبح يتندر بتديّننا الذي لم يعد يُناسب أحدا من البشر المتمدنين، فأحرى الربانيين؟! أيُرضيكم أن نُصبح حزّازي رؤوس بالباطل، بدل أن نكون هداةً، على قدم نبينا الهادي صلى الله عليه وآله وسلم؟!.. والله لو علم أولئك الجهلة ما يُقدمون عليه من مغضبة الله، لتمنوا أن يكونوا المفعولَ بهم (قتلا) بدل الفاعل! فكيف بعد هذا يُتكلّم عن العمل للإسلام؟! إن إسلاما كهذا، حُقّ أن يُكفرَ به، والإثم على من كان السبب!.. الحمد لله الذي عرّفنا الإسلام منه فضلا ونعمة، قبل أن نشهد هذه المسوخ الهوجاء تتلاعب به قولا وفعلا. وإننا نعلنها لله، لا نبالي أن يغضب سواه أو أن يرضى: إن الإسلام أرقى من أن يكون هذا الذي نسمع عنه أو نراه! وإننا مسلمون لله بإسلامه، كافرون بكل دين وضعي ينزل بالعباد إلى دركات البهيمية والشيطنة، وإن سماه أصحابه ألف مرة إسلاما!... وصفناه بالوضعي تبعا لِما أسلفنا من كلام، لأنه لم يبق على أصله، وتُصُرِّف فيه بغير إذن ربه!... وإن أمة تقبل أن يقودها سفهاؤها، حُقّ لها أن تعيد النظر في نفسها وفي نسبتها...

وإن كانت النفس الواحدة تفعل فعلها في العبد الواحد، مما ذكرنا ومما لم يتسع المجال لذكره، فما ظنك بالنفوس إذا اجتمعت على شهواتها ورعوناتها؛ يَسنُد بعضها بعضا، ويَعْضِد بعضها بعضا؛ تحت اسم من أسماء الجماعات التي تزعم أنها "الناطق الرسمي" باسم الدين، من غير برهان ولا بيّنة. تالله لدين فَسَقة الأمة، الذين يرجون مغفرة الله، خيرٌ من دين هؤلاء. أم أن التدين صار لحى وأخمرة، وحسب؟!.. رحم الله أبا حامد الغزالي الذي قال: "إذا صارت السنة شعارا للفَسَقةِ، وجب تركها!". لله دره من فقيه، يبتغي بفقهه وجه ربه وحده، لا سواه!.

الفصل السادس والعشرون

بين العمل السياسي والتدين الشعبي

١. سمة تديّن القرن:

لو أردنا أن نختزل صورةً لتديّن الناس في هذا القرن، لحصرناها في وجهين لا ثالث لهما:

ا- الوجه الإخواني، وقت نشأته، وقبل أن تعتريه الانحرافات العملية، التي قلبت الغاية منه رأسا على عقب.
ب- الوجه الخميني، والذي لم يكن إلا وجها إخوانيا (بتصرف)، أفلح فيما لم يُفلح فيه الإخوان أنفسهم، بسبب خصوصية السياق الشيعي، والتي لا داعي إلى الدخول في تفاصيلها الآن.

والوجهان معا، لم يخرجا عن اعتماد الحل السياسي، والذي من غاياته الإجرائية الوصول إلى الحكم، بزعم التغيير من أعلى. ولم يُعطِ العاملون وفق هذا المخطط أنفسهم، فرصة تعرف باقي الاحتمالات في العمل إن هي وُجدت؛ كما لم يُعطُوا أنفسهم فرصة التقييم الحق لمراحل العمل، وتغيير المسار إن دعت الضرورة إلى ذلك.

لا يخفى أن ما نقوله هنا، يغلب عليه التحليل المجرد، والتنظير البعيد عن الواقع، بما يشتبك فيه من مؤثرات ومتغيرات. ولا شك أن السبب الرئيس في فشل النموذج الإخواني،

كان هو ضعف الجانب التربوي الفردي، الذي جعل النفوس تتولى أمر العمل، بما فيها من آفات تعمل على إهلاك أصحابها، وإهلاك من تبعهم بغير علم. أما الشيعة فقد امتازوا في إيران عن الإخوان، بتولية أمورهم خيارهم بحسب وُسعهم. نقول هذا، حتى لا يُظن أن نظام الحكم في إيران، هو أمثل صورة للحكم الإسلامي في هذا الزمان؛ وإن كان من أقربها إليه (نعني الصورة). وإن كان التغيير عن طريق الثورة قد أجدى في إيران، فإن ذلك لا يدل حتما على أن التغيير لا يكون إلا عن طريقها، وبالصورة عينها، في كل مكان، كما يستسهل الناس أن يفهموا.

وإن المفكرين الإسلاميين -كغيرهم من المفكرين- يريدون استنساخ التجارب التي يظنون فلاحها بحسب معاييرهم، وكأنّ مختلف العوامل الغيبية والشهادية جامدة، تنتظر أن يتصرفوا فيها كما يشاءون؛ وأنّى لهم!.. وهذا من الغفلة الكبيرة عن الله وعن الحقائق التي هي سننه سبحانه. ولا نعني بالسنن هنا، ما يسميه الجاهلون سننا كونية، وإنْ هي إلا صورة شركهم وجهلهم، مهما بالغوا في الاستدلال لها من القرآن والسنة، بغير وجه حق.

ولعل سائلا يسأل: فإن كان النموذج الإيراني خاصا، لا يقبل التعميم، خصوصا في بيئة "سنية" تختلف مفرداتها جملة وتفصيلا (إلا في بعضٍ) عن البيئة الشيعية؛ وإن كان النموذج الإخواني المقارِب للتنظير المجرد، وإنْ توسل مفردات الخطاب الديني المعهودة، لم يُجد؛ فما هو البديل؟...

٢. لا بديل!:

عندما نقول: لا بديل؛ فإننا لا نعني أنه لا مجال للعمل للإسلام بصورة مختلفة عما ذكرناه سابقا؛ وإنما نعني أن الدين لا مجال فيه إلى التجريب وتغيير التكتيكات؛ لأن ذلك سيدل على انقطاعه عن الله، واستوائه بغيره من المذاهب السياسية والفكرية، التي يتلمس الناس فيها طريقهم على غير هدى. والإقرار بهذا وحده دون سواه، سيكون إعلانا لموت الدين من حيث هو دين، قبل أن يكون نظرا في الاحتمالات المتوقَّعة. وهذا الأمر، لم يفطن له كثير من مفكري الإسلاميين، بسبب قصر نظرهم، وانهماكهم في الصغائر واليوميات.

وحيث أنه لا بديل، بالمعنى الذي أردناه، فإن العمل للدين، ينبغي أن يكون على الأصل الأول الذي لا يقبل التبديل ولا التغيير؛ إلا من حيث صورة التنزيل، التي ينبغي أن تكون مناسبة لكل عصر بحسب خصوصيته، والتي هي مناط التجديد الديني على مر الزمان. فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لما قال: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»[٤٠]، فإنه قد دل عليه الصلاة والسلام على أن مدار أمر التديّن على التجديد!..

ولقد اختلف الناس في فهم معنى التجديد، بما لا يخرج به عن إعادة العناية الظاهرة بالعبادات المعلومة، وبالعلوم الشرعية، كما أصّل لها علماؤها. فلم ينتج لنا من معنى التجديد إلا مدلوله في عقول القائلين، لا عينه التي دل عليها الكلام النبوي الشريف؛ وإن كان الزمان لا يخلو من تجديد، فضلا من الله ونعمة. لكنّ كل ما قلناه، نفيا وإثباتا، لا يغنينا الآن عن فهم معنى التجديد؛ لأنه سيكون محور تديننا في هذا الزمان، بعد فهم ديننا عن طريقه. وهذا هو ما لم يعتن به الإسلاميون الذين أخذتهم السياسة بعيدا عن التوجيه النبوي.

---

٤٠ – أخرجه أبو داود في سننه (٦/ ٣٤٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأول ما ينبغي أن نقرره بخصوص التجديد، هو أنه قد لا ينحصر في مجدد واحد، كما يظن أغلب من تكلم فيه؛ بل إن التجديد قد يكون جزئيا، متعلقا بجانب مخصوص من جوانب الدين المتعددة، كالفقه والتزكية والسياسة نفسها (الحكم)... لكن الشرط الأساس في التجديد الجزئي، هو أن يكون المجدد من أئمة المجال المجدَّد فيه، ولا بد. نعني أن التجديد في الحكم جزئيا اليوم مثلا (بما أن الزمن غير زمن خلافة)، لا بد أن يأتي من حاكم مسلم يوفق بين الحكم الشرعي والظروف السياسية العالمية القائمة الآن. هذا إن وُجد؛ وهو أمر ليس بالهيّن؛ ولن يكون في متناول إدراك العقول الضعيفة من الجامدين على ظاهرٍ وهمي، لا يمت إلى الواقع إلا بأوْهى الصِّلات. وقس على هذا في الفقه، وفي التزكية، وغير ذلك من جوانب الدين...

لكنّ الكلام في التجديد، قبل أن نفصّل فيه من حيث العموم والشمول اللذان لا يتحققان في الغالب إلا زمن الخلافة، أو من حيث الجزئية والتقييد اللذان هذا وقتهما، ينبغي أن نتخلص فيه من عقلية الدهماء المقلدة الذين قد يرون إماما من أئمتهم من غير اعتبار لمعايير عقلية أو شرعية، مجددا "فوق العادة". نعني أنهم لا يفرقون بين كلي وجزئي في التجديد، بقدر ما هم متعصبون لإمامهم الذي ينبغي -بحسب حمقهم- أن ينسحب تجديده إلى قيام الساعة في الغالب. هذا، لأن التعظيم عندنا -نحن العرب- لا ينبغي أن ينتهي إلى حد، إن نحن عظّمنا أحدا؛ وإلا فما هو التعظيم بالصيغة العربية المعلومة، التي أصبح العالم كله يُميّزها. وبما أن البيئة العقلية العربية العجيبة، لا تعقم عن توليد مثل هذه الذهنيات المريضة باستمرار، وعلى قدر الحاجة إلى هذا الصنف من الحمق، فلك أن تفترض رد فعل هؤلاء، إذا قام في الأمة من يجدد لها دينها، كما هو الواقع الحتمي المخبَر عنه من قِبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم. فلا أقل عندئذ من أن يُرفض التجديد، بدعوى التمسك بـ"التجديد". واعجب إن شئت!...

٣. شرط التجديد في مجال التربية:

إن مجال التربية القلبية (التزكية) هو قطب رحى التجديد الديني في جميع الأزمنة، من غير استثناء. ولكن هذا المجال لا يُمكن أن يُكتفى فيه بصلة خبرية بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما يُمكن أن يُكتفى في مجال تجديد الفقه مثلا؛ بل لا بد فيه من صلة فوق-خبرية؛ مباشرة ويقينية، كان الأولون دائما يختصرونها في "الإذن النبوي الخاص". فإن وُجد المجدد بهذا الشرط، فلا يبقى للعامة معه إلا أن يسألوا أنفسهم: هل يريدون أن يُسلموا لله إسلاما حقيقيا، كما أمر الله في مثل قوله تعالى: ﴿فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا﴾ [الحج: ٣٤]؟.. أم يُريدون أن يبقوا على إسلام صوري، يخادعون به الله والذين آمنوا؛ ولا ينفعهم عند الله شيئا؟.. تساعدهم على ذلك وزارات أوقافهم، التي أصبحت في أزمنة التردّي نظيرا لما لإخوتنا النصارى من إكليروس. وما هذا وتلك، إلا كتحنيط الدين إذا فارقته الروح!..

إن جل المسلمين يعتقدون واهمين، بسبب فقهاء السوء الذين أضلوهم السبيل عبر القرون، أنهم مُعفَوْن من تجديد إيمانهم! وأنهم معفَون تبعا لذلك من البحث عن مجدد يجدد لهم دينهم!.. وأنهم إن شهدوا بألسنتهم أن لا إله إلا الله، تفضلا منهم في زمن كثرت فيه الفتن، فإنهم يكونون قد فعلوا ما ينبغي عليهم وأكثر!.. وهيهات، أن ينفع هذا الهراء أحدا في الدنيا ولا في الآخرة!.. الأمر جد لا هزل فيه!.. ومصير العبد الأبدي منوط به!.. أين المفر؟!..

إن المسلم ينبغي أن يتطلع إلى المجدد في بلده أو بلاد العالم في زمنه، وإلا كان مستهزئا بالبلاغ النبوي في مجال التجديد!.. وهذا قدح في شهادة "محمد رسول الله" لديه. إن لم يكن يشعر بذلك، أو كان قد عرض له من مكر شياطين الجن والإنس عارض، فها نحن نخبره لوجه الله؛ ولينظر لنفسه بعدُ!..

فإنْ وقع العبد المسلم على مجدد يربيه ويغذُوه على ألبان النبوة التي لا يُنكرها مُنكِر لفرادتها؛ حتى يشتد عوده في الإيمان، ويتقوى يقينه بالعيان، فليلزم قدمه ولا يُخالف أمره وإلا وقع فيما حذر الله تعالى منه في قوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. وكل من يريد أن يحصر معنى هذه الآية في زمن الصحابة رضوان الله عليهم، فما عرف النبوة ولا عرف التجديد! وخير له أن يصمت، سترا لجهله وسوء حاله، إن لم يكن حياء من ربه على تفريطه في دينه وتلاعبه بمصيره!

بهذه الطريقة، يعود الناس إلى صحيح الدين، من غير صخب ولا فتنة؛ فرادى وجماعات، إذا شاء الله لهم أن يعودوا. من غير تنظيم ولا سياسة، يُنسى معهما الله في أثناء الطريق، ويا تعسا!.. يعودون على قدر رغبتهم في الله، وعلى قدر شوقهم إليه سبحانه؛ لا على قدر نفاقهم وتمالؤهم!.. أو على قدر مصالح دنياهم التي يشترونها بمسوح تديّن عليل!.. يزينه لهم فقهاء السوء، دعاة الضلال، بوّابو جهنم!.. ذلك أنه عندنا، كل من لا يدل على الله، فهو ضال مضل!.. إلا أن يكون مؤتما في دعوته بإمام هدى!.. وقليل ما هم!..

قد يقول قائل: هذا هو العمل السياسي الشعبي، الذي يكون في نظر الحكام وفي نظر القوى العالمية أخطر من العمل السياسي المعلوم إلى الآن!.. فنقول: وليكن، إذا شاء أيٌّ كان أن يراه كذلك!.. نحن لا نهتم لحكام، ولا نستفتيهم في ديننا، ما لم يكونوا من أهله؛ ولا نعبأ بدولة صغرى أو كبرى؛ لأننا لا نطمع ولا نخشى. فأما دنياهم، فوالله لا تساوي عندنا مزابلَهم التي يُلقون فيها قُماماتهم! قد تركناها لهم شُغلا بربنا! فإن يتركوا لنا الدين، نتداوى به على منهاج نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، ونرتقي فيه إلى مجالسة ربنا والتلقي عنه سبحانه، فهو ذاك؛ وإلا سيكونون هم الخاسرين!.. لأنه لا أنفع لهم من هذه الصفقة في عاجلتهم، ولا أصلح لنا منها في عاجلتنا وآخرتنا!..

إن التدين الصحيح، إذا صار شعبيا من غير هياج ولا تهييج؛ وكان مسالما لا يأبه إن خسر الدنيا بعد أن يكسب الآخرة، هو التدين الأصلي الذي لا غنى عنه ولا بديل. قلّ أهله أم كثُروا؛ أقبل عليه الناس أم قلَوْه!.. ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨].

الفصل السابع والعشرون

خصائص العمل الإسلامي المعاصر

١. ضرورة اعتبار التجديد الديني:

إن التجديد الذي نعنيه، ليس هو ما يمكن أن يدّعيه كل أحد يريد أن يضيف "لمسته" الشخصية على الدين، ممن له أدنى علم بالدين، أو ممن يتوهم أنه من المجتَبَيْن الذين لا يخضعون للمعايير العامة المشتركة، من الحمقى الذين تعج بهم مدننا وقرانا. وليس هذا هو معنى التجديد المخبَرِ عنه من قِبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث التجديد؛ وإنما التجديد هو التلقي المباشر عن النبوة ما يبني صورة التديّن الصحيح، في كل زمن على حدة؛ أي في زمننا خاصة، فيما يعود إلينا.

وهذا يقودنا إلى الإقرار بأول حقيقة ينبغي أن يُبنى عليها، والتي لا تكاد تخطر على بال أحد؛ ألا وهي أن التدين وفق صورة سابقة في الزمان (كانت هي التجديد حينها)، يكون تديّنا غير سويّ بالمعنى الشرعي الحق الآن. نعني أنه يكون قاصرا، وإن حالف صاحبه الصواب؛ ما لم يكن من أهل التجديد عند الله. وإغفال هذه الحقيقة، هو سبب الآفات التي تنتج عن التدين في زماننا، والتي أصبحت خطبا عالميا ينبغي التفكير في معالجة آثاره الهدامة، كما يُفكّر في التخلص من أسلحة الدمار الشامل التي تهدد الحياة الطبيعية (البيولوجية) لجموع الناس.

وإن التديّن (التقليدي) الذي يخالف مقصد التجديد، قد يُصبح ضرره من الناحية الاجتماعية أكبر من نفعه، كما ألمحنا؛ بل قد يصل ضرره إلى أن ينقض دين الفرد من أصله، إن هو وقع في عظائم المنهيات، كالتربُّب على الناس واحتقار المخلوقات، وسلبهم أنفسهم وأموالهم ظلما وعدوانا. وقد يبلغ الجنون ببعض ضعاف العقول أن يعتقدوا الألوهية في أنفسهم، أو النبوة؛ إسرارا أو إجهارا؛ مما يوقعهم في الكفر الأكبر، عياذا بالله.

لذلك فإن التجديد الحق الذي نُذكّر به هنا، هو الذي يكون فيه المدد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، الذي هو صاحب الدين من الأصل، تشريعا وتجديدا. وعلامة هذا المدد النبوي –التربوي على الخصوص– هو أن تصل الهداية قلب من يتصل بمجدد زمانه حيث كان من الأرض، بمجرد أن يعتقده بقلبه ويتبع توجيهه الخاص، الذي يكون هو نفسه وجها من وجوه تجديد التوجيه النبوي لمن يعقل. وهذا الأمر، لا يُمكن أن يدّعيه أي شخص، ولا أن يُرغم غيره على الإخبار عنه زورا، ما لم يكن واقعا حقيقة. ولو لم يكن التجديد بهذه الحصانة عن خفة الدعوى، لزعمه لنفسه جل الناس، وفي مُقدَّمهم العلماء طلاّب الحُظوة عند العامة، كما لا يخفى.

فإذا كنا قد عرّفنا الشرط الأساس للتجديد فيما سبق من الكلام، فلا ينبغي أن نغفل القول بأن كل ما سنتكلم فيه من العناوين الفرعية من الآن فصاعدا، هو مما يختص بهذه الفترة من الزمان، لا بغيرها مما مضى أو مما سيأتي؛ وإلا فإننا سنكون مناقضين لما أسسناه من كلام في التجديد قطعا. كل هذا، والحقائق العامة المشتركة، التي هي أرواح المعاني المتكلم فيها، والتي ينبني عليها الوجود بأسره، لا تتغير ولا تتبدل. يقول الله تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾ [الفتح: ٢٣].

وهذا الذي نقوله، قد يخالف صورة العمل ببعض الأحكام كما هي معلومة من حيث القواعد والأصول عند تنزيلها؛ أو قد يُعدَل فيه من حكم إلى سواه بحسب خصوصية الزمان، كما سنبيّنه في حينه إن شاء الله تعالى. نريد من هذا، أن لا يتسرع في الحكم على كلامنا أحد من أهل العلم، لمجرد مخالفتنا لما يتصوره في ذهنه عن طريق التقليد المعهود؛ حتى ينظر بروية فيما نُدلي به من دليل شرعي معتبر عند ذوي الملكات العلمية خصوصا. نقول هذا، لأنه يصعب إقناع كليلي الفهم بمرادنا دائما، وإن توهموا أنهم من العلماء؛ ولو أوقفنا الاتفاق فيما بيننا وبينهم على هذا الشرط، لصعب أن نصل إلى اتفاق من الأساس. ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

٢. لا فضل لمؤمن على كافر:

يُمثّل الله كثيرا في كلامه العزيز للإيمان والكفر بالإبصار وعدمه. فيقول جل من قائل، من جملة ما يقول: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [فاطر: ١٩]. وينصرف فهم المؤمن الجاهل، كما كنت قبل أن يمن الله علي بالفهم عنه، إلى الزهو بإيمانه على الكافر، كما يزهو البصير الجاهل على الأعمى (الأعمى صفة تمييز لا صفة نقص)، مع أنه لا فضل له في إبصاره من نفسه قط؛ وإنما الفضل لله عليه!.. ومع وضوح هذا المعنى في عالم الحس، وضوحا ليس بعده وضوح؛ إلا أن جُل المبصرين لا يُدركونه على حقيقته كما هو! أليس البصير هنا أعمى، عمى يفوق عمى الذي يتوهم أنه أقل منه رتبة في الحس؟!..

إن الله لما شبه الإيمان بالإبصار، وشبه الكفر بالعمى، إنما فعل ذلك ليدل المؤمن على فقره إلى ربه في الإيمان، لا ليدله على تفوقه على أخيه الكافر!.. وحتى عند حكم الله بأفضلية المؤمن على الكافر، فإن هذا لا يعطي المؤمن الحق بأفضلية نفسه بتاتا. من جهة، لأنه لا يعلم حكم الله فيه على التعيين؛ فقد يكون مؤمنا عند نفسه، وهو عند الله من

الكافرين. وفي مثل هؤلاء يقول معلمنا صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ وَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»[٤١]؛ فيكون الحكم بالإيمان هنا أو بالكفر، حكما وقتيا لا يُجزم فيه. ومن جهة ثانية، لأن الله لم يعط المؤمن حق الحكم على غيره فأحرى أن يُعطيه حق المفاضلة بين العباد. وقد وقع في هذه الآفة جل الفقهاء، وتسربت إليهم من نظرهم في أحكام الأعمال والمفاضلة فيها، وتعدتها إلى ذوات العباد وهم لا يشعرون. فسقطوا في أعظم معصية يمكن أن يقع فيها عبد من العباد، وهم يزعمون أنهم يتحرّوْن المستحبات. فسبحان من يُضل قوما بما يهدي به آخرين! نعني أن أسباب الهداية هي عينها أسباب الضلال! سبحانك، سبحانك!.. ثم إن للكافر فضلا على المؤمن من جهة خفية، لا يعرفه المؤمن إلا عند البلاء ووقت الشدائد. ولنضرب على هذا مثلا، نقرب به هذا المعنى، وإن كنا نعلم أنه صادم للعقول المقلدة:

هب أن رجلا حكيما له ابنان: أحدهما ضرير والآخر بصير. فجعل هذا الأب الحكيم لولديه يوما موعدا يتسابقان فيه بين يديه؛ وحدد لكليهما خط انطلاق وخط وصول. فنظر الأخ البصير إلى أخيه نظرة استصغار، وأخذ يعدو بسهولة، كي يُحقق فوزا ساحقا، على أخيه المسكين الضعيف؛ من غير أن يرحمه أو يفكر في إعطائه مُهلة زمنية يتقدمه بها؛ لعلها تعوضه عن فقد بصره قليلا. وشرع الأخ الضرير يمشي متعثرا، يهتدي بما يستطيع، لعله يصل إلى المكان المحدّد ولو متأخرا. فإن وُصوله وحده، بالنسبة إليه انتصار كبير، بينه وبين نفسه، يقنع به؛ بل ويفخر!.. ولم يصل الضرير إلى المكان قط، بل تراكمت تعثراته، وانقطع في الطريق؛ وما فاجأته النتيجة!.. ورضي بالمقدور رضى من ينظر إلى الأمور بـ"موضوعية"، كما يقال بلغة العصر.

[٤١] – أخرجه البخاري في صحيحه (٥/ ١٣٢) ومسلم في صحيحه (١/ ٧٤) عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فتساءلْ معي الآن -يرحمك الله-: أتعُدّ أنت فوز الأخ البصير انتصارا على أخيه الضرير، حقيقة؟!.. فإنك إن فعلت، ستكون أحمق الحمقى، وأحمق من هذا الأخ المغرور نفسه!.. لِمَ نقول هذا؟.. لأن شروط السباق كانت غير متكافئة، حتى يُمكن أن تكون نتيجة الحكم عليه صحيحة!.. فمثلا: لو عُصبت عينا الأخ البصير، عند اشتراكه في السباق، لكان ذلك مُبينا عن الفائز منهما حقيقة!.. ولو فُعل ذلك، من تراه كان الفائز في نظرك؟.. أكاد أجزم أن الضرير، سيكون الفائز (بصورة من الصور) على أخيه، وبسهولة كبيرة جدا!.. انظر كيف تغيرت النتيجة إلى النقيض، بقليل من التأمل!..

ولننظر إلى مسألة العمى والإبصار من جهة أخرى الآن، بعد أن علمنا أن الأخ الضرير يفوق أخاه البصير في كثير من الأحيان، عند استواء الحال بينهما، كما يحدث في الظلمة المطبقة؛ حيث تكون حركة الأعمى بالمقارنة إلى البصير، كحركة البصير بالمقارنة إلى الأعمى في نور النهار، أو تكاد!.. ألا ترى الآن، أن عاهة العمى، قد أصبحت أحيانا غنى (استغناء) عن حاسة البصر، بدل أن تكون عاهة، كما يُنظر إليها على الدوام؟!.. ألا ترى أن نعمة الإبصار، قد انقلبت عند شروط مخصوصة عاهة لا نعمة؟!.. نسأل الله المغفرة لغرورنا وجهالتنا، عند نظرنا إلى إخواننا ممن لا يُبصرون بشروطنا، ولعلهم يكونون أفضل منا عنده بصيرة!.. ونسأله تعالى أن يجعلهم يغفروا لنا (لكِبَرِهم عنده؛ فإنه سبحانه يجبر كسر المنكسرين بما لا يعلمه إلا هو) سوء أدبنا معهم، وتحامقنا بحضرتهم!.. اللهم غفرانك، غفرانك!..

ولنعد الآن إلى مسألة الإيمان والكفر؛ ولنطابق بعض ما أشرنا إليه على ما نعيشه واقعا. ولنبدأ أولا بكلمة كَفَرَ التي معناها في اللغة: ستر وغطى؛ لنعلم أن الكافر عنده ما عند المؤمن، غير أن ما عنده مستور عنه؛ كما أن الأعمى عنده حس الإبصار، غير أنه حيل بينه وبينه لسبب عارض. ولهذا المعنى، يُصوّب لنا ربنا مُعوَجّ فهمنا بقوله سبحانه: ﴿فَإِنَّهَا لَا

تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]. يعني أنه قد يكون من الإيمان المستور في باطن الكافر، أكثر مما ظهر من إيمان المؤمن؛ وهو يظن أنه أفضل منه. وما بينه وبين أن يعلُوَه مقاما، إلا أن يأذن الله في ظهور المخبوء. هذا مع بقاء إيمان المؤمن على ما كان عليه؛ فما ظنك إنْ أمَرَ الملك المقتدر إيمان المؤمن أن يغور!.. ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠]؟!..

وانظر إلى الفتوحات التكنولوجية (مثلا لا حصرا) التي يفتح الله بها على أهل الكفر، ويمنعها أهل الإيمان؛ أليست كسبق الأعمى للبصير عند تغير الشروط؟!.. سيقول قائل: هي لا تعدل عند الله شيئا، لذلك منحهم إياها في الدنيا التي هي غاية حظهم؛ ونقول: نعم!.. لكن أليست فضلا للكافرين على المؤمنين باعتبار ما؟!.. بل أليست فضلا للكافرين باعتبار من يزعمون لأنفسهم الإيمان، وهم أضعف ما يكونون منه؟!.. ألا نجد أهل الإسلام اليوم، يقلدون الكافرين في كل شؤونهم؛ وكأنهم يقرّون لهم بالأفضلية بالحال أحيانا كثيرة، وبالقال في بعض الأحايين؟!.. كل هذا يجعلنا، أو ينبغي أن يجعلنا، نعيد النظر في معاملتنا للكافرين (ونصر على تسميتهم بالكافرين تصديقا لله وصدقا لهم وعدم غش وخداع)، ولنتأدب مع الله في معاملتهم، ولا نبخسهم أمورهم ظاهرا أو باطنا. فإن من يُصانع الكافر بظاهره، ويذمه في باطنه، فإنه يكون منافقا، لا يأتي منه خير لنفسه أو لغيره. نعم، علينا أن نكره كفر الكافر، كما نكره الكفر لأنفسنا؛ لكن علينا في المقابل أن نحب الكافر كما نحب أنفسنا؛ ونحب له الخير كما نحبه لأنفسنا. يقول رسولنا صلى الله عليه وآله وسلم: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ.»[٤٢]؛ ويفهم جُلّنا أن أخانا هو أخونا في الدين وحده! ومن قيّد لفظ الأخوة وهو عام، يشمل الأخوة في الله، والأخوة في الإنسانية، وأخرج من مدلوله الكافر؟! أما لفظ "يُؤمن" في صدر الحديث، فهو مشروطُ ما بعده؛ فيكون من معاني الحديث: لا يكون المؤمن مؤمنا، حتى يحب لأخيه الكافر ما يُحب لنفسه من خير الدنيا والآخرة. وسيقول

[٤٢] – أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ١٢) ومسلم في صحيحه (١/ ٤٩) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قائل: فإن الله قد حكم بكفر الكافر (لا على التعيين)، فلا فائدة من محبة الإيمان له!.. فنقول: ومن تكلم عن تأثير محبتك في المآلات؟!.. إنما المطلوب منك أن تكون محبا، وحسب!.. وأما مآلك ومآل غيرك، فهو بيد الله وحده!.. لا فضل لك على أخيك فيه، كما لا فضل له عليك!.. يقول قُدوتنا الحُسنى صلى الله عليه وآله وسلم: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ؛ وَلَا تَحَسَّسُوا وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَلَا تَبَاغَضُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَاناً!»[٤٣]؛ وافهم الحديث على معنى الأخوة العامة، تنل أجرك على قدرها. وانظر إلى قول الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٨-٩]. وانظر كيف أصبح المسلمون يُعاملون الكفار غير المعادين، معاملة المعادين!.. بل انظر إلى معاملة المسلمين للكفار الذين استقبلوهم في بلدانهم، وقاسموهم أرزاقهم، بعد أن ضاقت بهم بلدانهم؛ وقل بربك: أهم على سوي الصراط؟ أم هم قد بدّلوا معالم الدين؛ حتى كاد يكرهه أبناؤه، فضلا عن أولئك المظلومين من إخوتنا الكافرين!..

إن إخواننا من الأوروبيين والأمريكان، الذين أصبحوا يخافون على أنفسهم في بلدانهم من حمقى يزعمون أنهم بأمر الله عاملون، يستحقون أن نقف إلى صفهم، منصفين لهم من أنفسنا، ومدافعين عن حقهم في كامل حريتهم في بلدانهم، ردا لجميلهم، وإقرارا لهم بالفضل؛ وإلا فعلى ديننا السلام!..

٣. كل الناس عابدون:

---

[٤٣] – أخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ١٩) ومسلم في صحيحه (٨/ ١٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يتوهم كثير من إخواننا في الدين، أنهم وحدهم العابدون لله على هذه الأرض، ويُداخلهم زهو يشبه زهو بني إسرائيل عندما اعتقدوا أنهم شعب الله وحدهم دون سائر الناس. فكأنهم شعب للرب، والرب لهم؛ والشعوب الأخرى كأنها خُلقت دون قصد -تعالى الله!-؛ أو كأنها غير موجودة إلا لخدمة شعب الرب، بحسب زعمهم، كما هي الأنعام والدواب. وكأن المسلمين وإن اعتقدوا أن الله رب العالمين، وخالفوا في هذا الشق بني إسرائيل، قد وافقوهم في كونهم وحدهم عباده. نلمس هذا من خلال معاملاتهم، وإن كان بعض حذّاقهم يُحسنون الخروج من تبعاته بالكلام المنمّق، الذي يؤسسون له من الكتاب والسنة؛ وكأنهما جواز سفر دنيوي يتلافون به الخصومات الداخلية على الأقل. والله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢-٣].

يقول الله في كلامه العزيز: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ (١٠) ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١٠-١١]؛ اختارت السماء والأرض، وما خلق الله فيهما من مخلوقات اختيار استعداد، أن تعبدا الله بوحي جبلّيّ، عبادة طوعية، لا كراهة فيها البتة؛ إلا الجن والإنس، فإن منهم من يعبد طوعا ومنهم من يعبد كرها. لذلك قلنا: إن كل الناس عابدون لله!.. وإذا كانوا كذلك، فلا فرق إلا من وجهين:

ا- من وجه كون العبادة كرهية في حق كثير من الجن والإنس، دون سائر المخلوقات.

ب- ومن وجه مرتبة العبادة إن هي كانت طوعية، حتى تتبين مرتبة العابد تبعا لذلك.

فأما العبادة الكرهية، فهي خاصة بالأشرار، وهي باطنة، لا تُدركها العقول المحجوبة؛ لذلك فلن نتكلم عنها. وما مرادنا إلا تعدادها ضمن صنوف العبادات؛ حتى لا يتوهم ضعفاء العقول، خروج مخلوق من المخلوقات عن عبادة الله، فيضلون عن الحق. ومن الجلي

أن العبادة الكرهية لا تورث سعادة لأصحابها قط؛ بل إن مأواهم النار، ومآلهم فيها العذاب. لكن ينبغي أن يُفهم أن أهلها لا يبغون عنها بديلا، ولا يكترثون لنعيم الآخرة، كما قد يتوهم الجاهلون. وحالهم سر من أسرار الله، التي لا يعلمها إلا خواص أهل الله. والسياسة بالنظر إلى هذين الصنفين تكون إما شرعية، وإما غير شرعية؛ لكن باعتبار الصورة، وباعتبار الحقيقة، لا باعتبار الصورة وحدها. والكلام هنا يطول، ولا فائدة من التفصيل فيه، ما دام الكلام لا يعدو أن يكون كلاما مجردا.

وأما عبادة الطوع، فتنقسم قسمين:

ا- عبادة هدى: وهي التي يأتي أصحابها من الطريق المستقيم، فضلا من الله، لا اجتهادا من أنفسهم؛ لأن الله لا يُؤتى إلا بإذنه سبحانه.
ب- وعبادة ضلال: وهي التي يعبد أصحابها الله طوعا، لكنهم يُخطئون طريق الإتيان، لحِكَم يعلمها الله.

وهذان الصنفان موجودان داخل الأمة وخارجها؛ لكن لا بالاعتبار نفسه. نعني أن الضال داخل الأمة لا يستوي مع الضال من خارجها. وليس الأمر عصبية دينية كما قد يتوهم الجاهلون، وإنما هي أسرار إلهية وحقائق وجودية وعلم صحيح. وضمن هذين الصنفين يدخل من يُعتقد أنهم من المسلمين فيما يبدو للناس، وهم من الكافرين؛ ومن يُعتقد أنهم من الكافرين فيما يبدو للناس، وهم عند الله مسلمون. وهذا الأمر لا يُطلع الله عليه إلا من يشاء من عباده الخواص. نعني أنهم يعلمون بتعليم الله، من هو مسلم حقيقة، ممن هو كافر وظاهره مسلم. بل إن من الخواص من يجعلهم الله سببا لتمييز الفريقين كما جعل الأنبياء عليهم السلام في أزمنتهم، وراثة نبوية. فيكون المسلمون هم الذين لا يعترضون عليهم في الباطن؛ ويكون الكافرون هم من ابتُلوا بالاعتراض عليهم، وإن كانوا من أكبر العلماء في نظر العامة.

وقد قال الشاذلي رضي الله عنه مرة لأحد العلماء من المعترضين: لا ينفعه شيء، وإن علم ما علم!.. وقال عن أحد الأجناد تأدب معه: وأما هذا فلا يضره شيء، وإن عمل ما عمل!.. فافهم ما نشير به إليك، تسعد إن شاء الله. وهذا أمر خطير، يغفل عنه جل الناس، بسبب غلبة الحس، والكبر المستقر في النفوس. وقد ذكر الله هذا التمييز بين الفريقين في حق الأنبياء، في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الإسراء: ١٥]. وقد جعل الله هذه الصفة في أولياء هذه الأمة وإن لم يكونوا رُسُلا، كرامة لنبيها صلى الله عليه وآله وسلم. والسليم من سلّمَ اللهُ!.

ولنعد الآن إلى أهل الإسلام الظاهر، حتى نميز طبقات العبادة فيه؛ لأنه هو ما يهمنا أمره هنا. نعني حتى نعود إلى سواء السبيل، بعد كل هذه الانحرافات المتراكمة عبر القرون. وقد وصفْنا الإسلام بالظاهر، لأن إسلام الباطن عام، وهو صفة أهل العبادات كلها: الطوعية والكرهية. نقول هذا، حتى لا يغتر أهل الإسلام الظاهر بحالهم، ويظنون أن ذلك منهم. وفي رواية هند بنت الوازع عن أبيها، أنه قال: "أَتيتُ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والأَشج المنذر بن عامر، أَو عامر بن المنذر؛ ومعهم رجلٌ مصاب (ممسوس). فانتَهَوْا إلى رسول الله صَلّى الله عليه وسلم، فلما رأَوُا النبيَّ صلى الله عليه وسلم وَثَبُوا من رَوَاحلِهم، فأَتَوُا النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فقَبَّلُوا يدَه، ثم نَزَلَ الأَشجُّ، فعَقَلَ راحلتَه، وأخرج عَيْبَتَه ففتحها؛ فأَخرج ثَوبينِ أَبيضينِ من ثيابه فلَبِسَهما، ثم أَتى رواحلَهم فعَقَلَها؛ فأَتى النبيَّ صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «يا أَشجُّ، إِنَّ فيكَ خَصْلتينِ يُحِبُّهما اللهُ ورسولُه: الحِلْمَ والأَناةَ.» فقال: يا رسول الله، أَنا تَخَلَّقْتُهما، أَو جَبَلَني الله عليهما؟ قال: «بلِ اللهُ جَبَلَك عَلَيْهِما». قال: الحمدُ لله الذي جَبَلَني على خُلُقين يُحِبّهما اللهُ ورسولُه! فقال الوازعُ: يا رسول الله، إِنَّ معي خالاً لي مصاباً، فادْعُ الله له! فقال: «أَينَ هو؟ اِئْتِني بِهِ!»، قال: فصنعتُ مثلَ ما صَنَعَ الأَشجُّ، أَلبَسْتُه ثوبَيهِ، فأَخذ (أي رسول الله صلى الله عليه وسلم) من ردائه فرَفَعَها حتى رأَينا بياض إِبْطِه، ثم ضرب بظَهْرِه، فقال: «اخرُجْ عدوَّ الله!». فوَلَّى (أي

الخال) وجهَه وهو يَنظُر نَظَرَ رجلٍ صحيحٍ"[٤٤]. وقد ذكرنا الحديث بتمامه، لما فيه من فائدة.

فأول مرتبة من العبادة، عبادة البُلْه؛ وهم عوام العوام، الذين لا يعلمون إلا ظواهر الأمور، وتغلب عليهم السذاجة وبساطة التفكير. وهؤلاء أسلم طبقة من العامة، رغم أنهم لا يُؤبه لهم في الغالب إلا من حيث العدد. وهم من جهة السياسة، لا يعرفون غير الطاعة لأولي الأمر، ويسَلِّمون لهم تسليما. وهذا الصنف من المسلمين هم أكثر عُمّار الجنة، كما أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: «أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْبُلْهُ»[٤٥].

وتأتي بعدهم عبادة الزهاد والعُبّاد؛ وهؤلاء على خطر إذا تقوت نفوسهم بالنظر إلى أعمالهم؛ أما إن كانوا قريبين من حال البُله، فإنهم يكونون من الصالحين ومستجابي الدعاء. والمحجوبون بأنفسهم منهم، تصير قلوبهم من أشد القلوب قسوة. يُعرف ذلك منهم بداهة. وقد يُداخلهم كِبر، يقل نظيره حتى عند الحكام والجبابرة. وهؤلاء من جهة السياسة من أشد الناس شرا على الناس؛ لأنهم قد يخدعونهم، ويستعملونهم لأغراضهم من غير أن يتفطنوا لهم.

ثم تأتي بعد هؤلاء عبادة العلماء (الفقهاء)؛ وهؤلاء إن صدقوا أنفسهم وأمتهم، يكون منهم خير كبير؛ وإن غشوا، خرج منهم شر كبير. وهم من جهة السياسة المرجِّحون للصلاح العام، أو للفساد العام. وأما من جهة مآلهم، فإن الغاشين منهم يكونون من كبار أهل النار. ورغم ما يكتنف هذه الطائفة من خطر، فإن النفوس تواقة إلى أن تكون منهم أو أن تكون ممن يخالطهم، بسبب قلة نور البصائر، وغلبة صفة التربُّب على بني آدم. والأسلم، لمن لا نور له، أن يبتعد عنهم، ويعمل بما يعلم على وجه الصدق. وهم في زماننا أضر على الدين من

---

٤٤ – أخرجه أحمد في مسنده (٣٩/ ٤٩١-٤٩٠).

٤٥ – أخرجه البزار في مسنده (١٣/ ٣٢) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كل الأصناف، رغم ما يزعمون من حرص عليه. وأحوالهم من أعجب الأحوال في الناس؛ لهم شبه كبير بأحوال الشياطين في التلون والإضلال.

وتأتي بعد هذه الطائفة، عبادة أصحاب القلوب؛ وهم عوام الصوفية. بل إن العامة لا تعرف من الصوفية إلا هؤلاء. يعتنون بتصفية قلوبهم، وتمحيص معاملاتهم. عمدتهم التقلل من الدنيا، ودوام المراقبة. وهذا الصنف قل في الأزمنة المتأخرة كثيرا، بالمقارنة إلى الزمن الأول. وهم من أبعد الناس عن مجال السياسة، لعلمهم بدنسها، وسرعة إفسادها للقلوب. نظرهم إلى الآخرة لا إلى الدنيا. لذلك تكون سياستهم للقلوب في طريق الآخرة، هي حظهم من السياسة بالمعنى العام. وهؤلاء يكون فقههم للدين باطنا، قلما يجتمع مع فقهٍ ظاهر لديهم. لذلك يكونون محل إنكار شديد من طائفة الفقهاء التي ذكرناها فيما قبل؛ خصوصا من قِبل الكذبة منهم، الذين يتخذون الدين مطية إلى الدنيا. والعداوة بين الطائفتين، هي بسبب انعكاس طريقيهما عداوة طبيعية لا ترتفع أبدا.

ثم تأتي عبادة الأولياء. وهم أصناف تكون عبادتهم على حسب ما يحصل لهم من التجلي. فمنهم مَن عبادته محبة خالصة، ومنهم من عبادته علم بالله محض، ومنهم من عبادته محو صرف، وهكذا... ومن الأولياء من يستأثر الله بهم، وهم الأفراد؛ ومنهم من يجعلهم وجوها له سبحانه في معاملة العوالم، وهؤلاء هم الأقطاب. والولاية الكبرى تكون مجهولة في الدنيا والآخرة، إلا لأهلها. وهؤلاء إن اعتبرنا السياسة لديهم (نعني الأقطاب)، فهم أهلها حقا وحقيقة؛ وهم رجال الغيب الذين تكلمنا عنهم في بداية هذه السلسلة. ولا يعني هذا بالضرورة أن الناس يعلمون ذلك منهم؛ بل إن أغلب أحوال الناس معهم الإنكار والتكذيب؛ خصوصا في هذه الأزمنة المتأخرة.

وكل هذه الأصناف من أوجه العبادة لله، وغيرها مما لم نذكره، لا بد أن يوجد على التفصيل، ولا سبيل إلى طلب رفعه من الوجود أبدا؛ وإن كان ظاهر الشرع أحيانا يوحي بذلك، فيظن من لا علم له أنه مأمور باستئصال المنهي عنه. والحقيقة أن الأمر متعلق بشغل المحل (القلب الآدمي)، على جهة التكليف وحسب؛ ولا صلة له بوجود ذلك الصنف المنهي عنه في العالم من حيث هو موجود؛ وإن كان شيوعه أو قلته معيارا تتفاضل به الأزمنة والأمكنة فيما بينها. وعلى العموم، فأخذ الأمر من غير تفصيل، وعلى التعميم، يكون فيه جهل كبير، وسوء أدب لا يشعر به المحجوبون أبدا. ونحن نذكره هنا تنبيها لذوي الاستعداد، لعلهم يرتقون عما هم فيه، لا غير.

ولا يخفى أن كل أهل صنفِ عبادة، هم فرحون بعبادتهم، لا يبغون حولا عنها إلى غيرها، وإن كانت أعلى منها بما لا يُقارن. وفي ذلك سر إلهي، لا يُكشف إلا لأهله؛ ويحرم على غيرهم الخوض فيه تحريما مغلظا. ومن هذا الباب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

وأما عما يتعلق بعبادة الجماعات الإسلامية المستحدثة في الأمة، والتي يسميها الغربيون جماعات "الإسلام السياسي"، فهي عبادة بدعية منشأها الجهل بسرّ اختلاف الأزمان، والجهل بحقيقة التجديد في الدين المحمدي. وأهل هذه الجماعات من حيث هم أفراد، قد يكونون من كل الأصناف التي ذكرناها قبلُ، غير صنف الأولياء؛ لأن عمل هذه الجماعات مبني على الغفلة والجهل، والأولياء لا يُعطي مقامهم ذلك. أما من حيث الصفة الغالبة على هذه الجماعات، فهي مخالفة لأصل الدين جملة وتفصيلا. ونحن هنا لا نتكلم عن ظاهر الأمور، مما لا يخفى أنهم فيها على أصل محقق؛ ولكننا نعني حقيقة ما هم عليه من جهة الباطن والمدد والمقام (المآل).

وقد ضل بهذه الجماعات خلق كثير، بسبب اعتمادها المنطق الفكري المناسب لما يغلب على العصر من صنوف الحُجب والآفات الناشئة عن مختلف الفلسفات. ولو شئنا أن نوجز الوصف لهؤلاء، لقلنا إنهم رغم كثرة المشاق (البدنية على الخصوص) التي يعرضون أنفسهم إليها، إلا أنهم أقل الناس تحصيلا للخير في مقابل ذلك، إن هم سلموا من الآفات القلبية المهلكة؛ وقلّما يسلمون!..

وهذه الجماعات، مع ما تزعمه من خدمة للدين، إلا أنها من أشد المعاندين للحق، إن جاء مخالفا لما تعتقده أو تعمل له. ولهم جرأة كبيرة على الله في ذلك، لا تكون إلا لكبار المتجبرين والفراعنة، وإن كانوا يتقنعون باللين والخشوع في الظاهر. وحالهم، وإن كان ينطلي على العامة، فإن أهل النور يكشفونهم من أول نظرة. ولهم ظلمة مصاحبة، لا يسلم منها إلا أفراد منهم. نراها بفضل الله عيانا كما نرى المحسوسات المعتادة. ومعاملتنا لهم المباشرة، لا تكون إلا على الأدب العام، والموافقة على ما يُظهرون؛ أدبا مع الله وأداء لحق الحق بحمد الله. وأما نصيحتنا لهم، فتكون بالإشارة عن بعد؛ حتى لا ندخل معهم فيما لا فائدة منه، وما قد يزدادون معه سوءا على سوئهم. ونحن –ولله المنة والفضل– نحب الخير لجميع الأصناف، من حيث هو خير عند الله، لا من حيث هو خير عندهم. والفرق بين الأمرين بيّن، لمن كان من أولي الألباب.

ولنختم هذا الجزء بنصيحة شعرانية، ذكرها الإمام الكبير عبد الوهاب الشعراني رضي الله عنه في كتابه "ردع الفُقرا عن دعوى الولاية الكبرى"[٤٦]، نوردها بنصها ليعتبر بها من شاء الله له الاعتبار. يقول رضي الله عنه: [ولعمري، الكاملُ في هذا الزمان من وجد وصف الإسلام فقط، من غير زيادة. فإنّ سلْب الإسلام قد كثُر في هذا الزمان، وهو سنة ثلاثة وثلاثين وتسعمائة. وقد اطَّلعَ أهل الكشف من أولياء هذا الزمان على أنه مات في هذا الزمان (يعني

[٤٦] – ط دار جوامع الكلم (ص: ١٩٣–١٩٤).

داخل السنة) من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم مائة وخمسون ألفا، فوجدوا منهم عشرة آلاف نفس ماتوا على الإسلام؛ والباقي على الكفر، نسأل الله العافية].

ونحن الآن في سنة ١٤٣٥؛ فاعتبروا أيها الإخوان، وتحرّوا من الأعمال والأحوال، ما ينفعكم عند ربكم؛ فإن هذه الزخارف تزول عن قريب. نسأل الله السلامة لنا ولكم، ولجميع المسلمين.

٤. الإمامة الكبرى والتدين:

نعني بالإمامة الكبرى منصب الخلافة الإلهية الذي إذا شغر، انتقل الحكم إلى الآخرة. وقد أشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى هذا الشغور، بقوله: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ، يَقُولُ: اللَّهُ اللَّهُ»[٤٧]. والقول المشار إليه في الحديث هو قول تحقق وحال، لا قول قال، كما قد يُتوهّم. وصاحب هذا المنصب، هو من يُسميه أهل الله: آدم زمانه. وهذه المرتبة مجهولة لدى العموم، ولا طريق لهم إليها إلا من جهة الإيمان بها على غير تعيين؛ ما لم يكن الخليفة حاكما في الظاهر، كما كان الخلفاء الأربعة المعلومون رضي الله عنهم. وحتى في هذه الحالة، فإنه يُنظر إلى الخليفة من قِبل العامة على أنه الحاكم الشرعي (وهو معنى الخلافة لديهم) فحسب. ولولا أن الشيعة قد حصروا هذا المنصب في عدد مخصوص من آل البيت عليهم السلام، وخرج عن إدراكهم إمام كل زمان، لكانوا على الحق التام فيه؛ إلا أن أمرهم آل فيه إلى ما نعلم من "أيديولوجيا الإمامة"، التي تقصر عن إيلاء الإمامة (الخلافة) حقها هي أيضا. ومع هذا القصور، فهم أفضل من "أهل السنة" بكثير؛ الذين يكادون لا يقيمون لمعنى الخلافة وزنا، إلا من حيث المنصب السياسي المعروف في زمانه. وأما اليوم، فلا خلافة

[٤٧] – أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٩١) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عندهم، ولا علم! فصار الأمر وكأنه من نوافل النوافل،﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

إن من حسن فقه الشيعة (جزئيا)، أن يربطوا كثيرا من تنزيلات الأحكام الشرعية بالإمام؛ لأنهم يرونه وحده من له أهلية تأويل القرآن في الزمان. وقد أنكر عليهم علماء السنة هذا المذهب، ظنا منهم أن التأويل المقصود هنا، هو مطلق الفهم عن الله، والذي قال فيه الإمام علي عليه السلام نفسه، عندما سئل: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِلْمٌ سِوَى الْقُرْآنِ؟ فأجاب رضي الله عنه: "لا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا عِنْدَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ سِوَى الْقُرْآنِ؛ إِلا أَنْ يُؤْتِيَ اللَّهُ عَبْداً فَهْماً فِي الْقُرْآنِ"[٤٨]. فمطلق الفهم عن الله، ليس محصورا في إمام أو عالِم دون سائر العباد؛ وإنما المقصود بالتأويل المختص به الخليفة الإمام، هو التأويل الوجودي للقرآن. ونعني به تجلي القرآن الخاص بالزمان؛ لأن القرآن ليس على صورة واحدة، كما يتوهم الغافلون. ألم يقل الله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]. ومن أخص ما يُختص به هذا الإمام علم الأول والآخر والظاهر والباطن؛ فهو وحده من يُعيّن الأول في زمانه والآخر، والظاهر فيه والباطن. ومن هذا العلم، علم ظهور الإمام وبطونه نفسه. فالإمام في زماننا (مثلا) باطن غير ظاهر؛ وهذا بخلاف ما تعتقده العامة من عدم وجوده، الذي هو من المحالات الآن.

ومن الأحكام الشرعية التي يتعلق العمل بها بالإمام، الجهاد بمعناه الشرعي المطلق، وإقامة الحدود الشرعية على العباد؛ لأن القاضي (الشرعي) لا يحكم فيها، والجهاز التنفيذي (الشرطة) لا يُنفذها، إلا بتفويض من الإمام، لا من نفسيهما؛ وإن كان الحكم منصوصا عليه في القرآن أو في السنة، ظاهرا غير خفي. فكأن الإمام، هو المفتاح العملي لما نزل به

---

٤٨ – أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ١١)، وعند الشافعي في السنن المأثورة (٦٣٢) بلفظه؛ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الوحي. وهذا هو نفسه ما عنيناه من تأويل القرآن الخاص بالإمام. وهذا هو معنى الخلافة الآدمية، الذي ما نفتأ نذكّر به، من يريد أن يذّكر.

وانظر كيف أن الخلفاء الباطنين (الأقطاب)، قد حكموا في أزمنتهم، وقبل ظهور المهدي، أن ينقلب الحكم في القضاء من القضاء الشرعي، إلى القضاء الوضعي. والقضاء الوضعي، هو قضاء شرعي، لكن من وجهه الباطن؛ لذلك لا يسمى شرعيا عند أهل الظاهر. فانظر إلى هذا النظام الإلهي العجيب!... و هناك وجه آخر، يُعتبر القضاء الوضعي منه شرعيا، نتركه لك، تجده من نفسك إن كنت من أهله. فإننا لو قلنا كل ما نعلمه في هذه الأمور، لضاقت عنها كثير من العقول، ولرمينا بالكفر والزندقة، من قِبل قوم لا يُحسنون الوضوء. ونحن نريد بكلامنا التنبيه، أكثر مما نريد التعليم. ولو فهم عنا إخواننا هذا، لاستراحوا من توهّم منافستنا لهم على مكاناتهم ومراتبهم؛ فإننا بحمد الله نعلم أن الله وحده المعطي المانع، والخافض الرافع. ولنعد إلى الخلافة...

إن كل ما بلغنا من كلام عن الخلافة من أهل عصرنا، من جماعات على الخصوص، تزعم أنها تعمل لإقامتها، ليس فيه من العلم الصحيح إلا ما يتعلق بوجهها الظاهر، وعلى قصور بيّن، يتضح مما سنقوله في هذا الجزء. أما ما يتعلق بحقيقتها التي هي ربوبية العالم، فهم فيه على جهل تام. ويعلم الله أننا لا نقول هذا تنقيصا من أحد، وإنما إيفاء لحق العلم وحده. وحتى أقوال المفسرين من أهل الظاهر، في معنى خلافة آدم عليه السلام، المذكورة في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣٠) وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٣١) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (٣٢) قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا

تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ (٣٣) وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٠-٣٤]، يكتنفها جهل كبير، سنلخّص بعض وجوهه، في نقط مركزة؛ منها:

ا- هل الخلافة خاصة بآدم وحده، أم هي تشمل غيره من الأشخاص؟ فتكون بذلك مرتبة من مراتب الوجود، لا حالا من الأحوال؟

ب- إن الله جعل للخلافة شرطا ونتيجة؛ فشرطها علم الأسماء، ونتيجتها إسجاد العوالم المكلفة وغير المكلفة (غير المكلفة ممثلة في الملائكة، والمكلفة ممثلة في إبليس). فهل هذا المعنى يتوافق مع ما يذهب إليه أولئك المفسرون من أن كل بني آدم خلفاء؟!..

ج- لِمَ ادعت النصارى الألوهية في عيسى عليه السلام، لولا شهودهم لمعنى الخلافة فيه!.. أيكون النصارى أعلم منا بوجه من وجوه الخلافة؟!.. وختم النبوة فينا، صلى الله عليه وآله وسلم؟!..

إن جل المسلمين ينظرون إلى النصارى، وكأنهم قوم بُلْه، رأوا رجلا اسمه عيسى عليه السلام، فلم يفرقوا بين الله وبينه، وكأنهم صم وعمي لا يفقهون!.. ولعمري إن هذا الظن من المسلمين قبيح؛ خصوصا وأن من النصارى من هم أذكى من جل المسلمين، وأكثر إحاطة بعلوم القدماء والمحدثين!.. ونحن سنخرج عن هذا الإجماع (هو في الحقيقة شبه إجماع) السخيف، ونقول بإذن الله:

إن النصارى (نعني الذين كانوا على الحق من أتباع عيسى، قبل أن يداخل عقائدَهم الفكرُ التلفيقي، كما دخل على المسلمين من بعدهم) شهدوا في عيسى عليه السلام، الخلافة

الإلهية التي كان بها آدمَ زمانه؛ ورأوا منه التصرف في العالم بالأسماء الإلهية تصرف الرب في عباده؛ ومنه إحياء الموتى وخلق الطير، و...؛ وعلموا بداهة، كما نعلم نحن وكل من له أدنى مُسكة من عقل، أن هذا لا يفعله إلا الله وحده. فلم يجدوا بدا من الإقرار بأن الله هو عيسى؛ ولو فعلوا غير ذلك، لكانوا حمقى من غير شك!.. لكن إخواننا النصارى مع علمهم بوجه من وجوه هذا الأمر، فقد جهلوا وجهه الآخر، الذي نحن بصدد الكلام عنه. وإذا عدنا إلى الصورة الآدمية الأولى للخلافة التي أخبر عنها القرآن، فسنجد النصارى سجدوا لعيسى كما سجدت الملائكة؛ إلا أنهم قالوا: إن آدم هو الله، ولم يقولوا هو خليفة الله. وهنا علوم جليلة، نُبدي منها مواطن القصور (الذي سماه الله ضلالا) عند إخواننا النصارى منها:

ا- عند قولهم إن عيسى هو الله، يبقى عليهم التفريق بين الوجود الحق الذي لله، والوجود الإمكاني الذي لعيسى؛ لأن الله كان قبل عيسى وسيبقى بعده. وهم قد تركوا الأمر إما معلقا، وإما ملأوا فراغاته بتلفيقات فكرية لا تستقيم، ولا داعي إلى التفصيل فيها هنا. ولو كان لهم هذا العلم، لما وقعوا فيما وقعوا فيه من الأصل. وهذا العلم أخذناه نحن من محمد صلى الله عليه وآله وسلم، الذي أكمل الله به الدين علما وعملا. يقول الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]؛ أي بالتجلي المحمدي بعد التجلي العيسوي. ولهذا، لم يقل أحد من المسلمين إن الله هو محمد، رغم أن العارفين منهم ما شهدوا الله إلا في صورته العلية.

ب- لما حكم الله بكفر النصارى في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، وفي قوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]؛ فإنما أراد أن يدلنا ويدلهم على مواطن القصور، والتي هي: كيف يجمعون في قول واحد بين ألوهية عيسى وبنوته لمريم عليها السلام؟!.. فهذا كقول القائل (مثلا): إن ملك البلاد هو سائق العربة لديه. فهذا لا يستقيم في الكلام، وإن كان التجلي هو التجلي. فاعلم من أي وجه يُنكر الله عليهم قولهم، ولا تتعده، فتكون من الجاهلين!..

ولتذكر دائما أن كَفَرَ معناه ستر وغطى. ثم لما أنكر عليهم سبحانه القول بالتثليث، فإنما أنكر عليهم الشرك الذي توهموه فيه؛ لأن الله لا يكون ثالث ثلاثة، وإنما يكون رابعهم. وذلك لأن الثلاثة لا تقوم بنفسها، وإنما قيامها بالله القيوم. وقد علمنا الله هذه المسألة –نحن المحمديين– في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]. فكينونته سبحانه معنا حيث كنا، هي قيامنا به سبحانه لا بأنفسنا. فضلال النصارى في هذه المسألة دخل عليهم من فكرهم؛ لا من الحق الذي معهم، كما دخل الضلال على المسلمين أيضا من فكرهم، لا من الحق الذي معهم. ولو اكتفى الفريقان بترديد كلام الله، دون تصور منهم لمعناه بغير إذن منه سبحانه، لكانوا جميعا على الحق.

وأما ضلال المسلمين في الحق (لا عنه)، فهو من عدم اعتبارهم ذكر الله عقيدة النصارى، اعتبارا يليق بها. فهم قد طرحوها، وكأنها عدم. والله لو أراد منا ذلك، لما ذكرها لنا، ولأسس لنا عقيدة بداءة، من غير تصحيح لعقيدة مَن قبلنا. وهذا قصور من المسلمين، لم يسلم منه إلا العارفون!.. وعين ما أهمله المسلمون من فقهٍ في عقيدة النصارى، صار نقصا لديهم في فقه الخلافة عن الله، التي تتعاقب فيهم إلى قيام الساعة. وانظر إلى غياب هذا العلم، مع وجود الخلافة فينا، لتعلم ضلال العامة منا، الذي يسميه علماؤنا: الضلال الأصغر.

ولو علمت النصارى حقيقة ما ذكرناه، لأكملوا ما ينقصهم من العلم بعيسى عليه السلام مع محمد صلى الله عليه وآله وسلم. ولكنا جميعا عيسويين محمديين؛ ولكن شاء الله أن يخرج من الفريقين من يُنكر على صاحبه، ما يزعم أنه (هو) مؤمن به، من حيث لا يشعر! وهذا من أعجب الأمور!.. والفريق الذي خرج من المسلمين منكرا للحق، هو الفريق المنكر للخلافة الإلهية بمعناها القرآني. وقد استعاضوا فيها بمعنى ولّدته أفكارهم، فضلوا ضلالا مقابلا (معاكسا) لضلال النصارى، وهم يظنون أنهم على الحق الصِّراح.

فإذا علمت يا أخي أن هذا الخليفة الإلهي موجود، وعلمت أن الإيمان به لا على التعيين واجب، فإن تجاوزك لاعتباره في صلتك بالله وفي صلتك بالعالم، نقص ثابت، وسوء أدب جسيم. واعلم أن كل توحيد لا يعتبر ما دل الله عليه في كلامه، بالوجه الذي يُبقيه على أصله الإلهي من حيث الفهم، كتوحيد التيمية الوهابية الذين كفروا (بالمعنى اللغوي لكلمة كَفَرَ) كفرا معاكسا لكفر النصارى، فإنه توحيد وضعي غير شرعي. فهؤلاء أنكروا الخلافة بمعناها الحق، وأولئك خرجوا بها عن معناها الحق. والحق في علم الحق بالحق عن الحق في الحق، من غير زيادة أو نقصان؛ وإن كانت الزيادة والنقصان أيضا عندنا من الحق المثبت للحق، بالدلالة على الحق من وجه المخالفة له، بعد العلم بموطن النقص؛ كما نرجو أن يقع بعد كلامنا هذا لكل ضال عن الحق الذي دل الله عليه في القرآن.

وبعد هذا أيها المشتغل بالسياسة عن حق أو عن باطل، فانظر كيف تعامل غيبا (أو شهادة إن كنت من أهلها)، من يخلق في زمانك الطير وينفخ فيه، أو من يُحيي الموتى ويُكلمهم بعد إخراجهم من قبورهم، ومن يهدي المهتدين ويُضل الضالين. ولا تنس أن كل ما ذكرناه يدخل في الجائزات العقلية والممكنات؛ خصوصا، وقد أخبر الله عن وقوعه مرة أو مرات. وما وقع مرة لا يمتنع عقلا أن يتكرر بالعدد المراد لله؛ رب العالمين وحده لا شريك له.

٥. المعارضة والتوحيد الإبليسي:

يقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]. لما نصب الله آدم خليفة، وألبسه حلة التصرف بالأسماء في العوالم، أمر الملائكة بالسجود له حتى يكون ذلك السجود بمثابة البيعة التي يدخل بها حكمه طور التنفيذ. والسجود من الأرواح (الملائكة)، هو روح البيعة الدالة على صورتها. وفي

مثل هذا المعنى قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ بَايَعَ إِمَاماً، فَأَعْطَاهُ ثَمَرَةَ قَلْبِهِ وَصَفْقَةَ يَدِهِ، فَلْيُطِعْهُ مَا اسْتَطَاعَ»[٤٩]؛ فثمرة القلب هي السجود، وصفقة اليد هي صورة البيعة. فانظر ما أحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وما أدلّه على المعاني، بأوجز العبارات!.. وذِكر القلب في الحديث، فيه إشارة إلى دخول مسألة هذه البيعة في صميم الدين، وفي التوحيد على الخصوص.

وأما إبليس فقد حجبه عنصره الناري الطبيعي عن إدراك معنى البيعة. وقد كان معتادا على عبادة الله على الإيمان غيبا، كما هم عوام المسلمين اليوم. فلما أقام الله صورة آدم وأمر بالسجود له؛ فإن الملائكة سجدت لانجبالها على الطاعة، وإن كان قد سبق لهم من الله بعض تعليم فيما يتعلق بخصوصية آدم؛ كما أخبر سبحانه عنهم في قوله: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣٠) وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٣١) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (٣٢) قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠-٣٣]. وقد نظر إبليس إلى أمر الله بالسجود، كما ينظر المؤمن إلى الأمر الابتلائي؛ فوجد أن السجود لمخلوق منافٍ للتوحيد الذي يعلمه؛ بل هو كما عند العامة من الشرك والوثنية. ومن حرصه ظاهرا على التوحيد، أبى اللعين أن يسجد. نقول هذا، حتى لا يتصور جاهل أن في مستطاع إبليس أو في مستطاع أي مخلوق أن يعصي لله أمرا!.. هيهات هيهات!.. فكان إبليس أول من تأول كلام الله، وكان أول من ضل (كفر) وهو يزعم أنه يحرص على التوحيد (عبادة الله وحده). لهذا كنا في كثير من جلساتنا نقول: إن بعض فرق المسلمين، هم على التوحيد الإبليسي، ولا

---

[٤٩] – أخرجه مسلم في صحيحه (٦/ ١٨)، وأحمد في مسنده (١١/ ٤١٧-٤١٦) واللفظ له؛ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أحد أشبه حالا بإبليس منهم، لمن تتبع صفاتهم. فهم لا يؤمنون بخصوصيةٍ لأحد، كما لم يؤمن إبليس بخصوصية آدم. وهم ينكرون على أهل الله، من زعمهم الحرص على عدم الشرك بالله، وإبليس أبى أن يسجد بهذا الزعم نفسه. وكما أن حقيقة إباية إبليس جاءت من كبره المكتنف لقلبه، فكذلك هؤلاء يتكبرون على أهل الله، ولا يرون أحدا من العباد يصلح أن يتأمر عليهم في الدين؛ بل الإمامة (الوضعية) ينبغي أن تكون لهم دون غيرهم. لذلك تجدهم يكثرون من دعوة الناس إلى ما هم عليه، ويبذلون في ذلك الجهد والمال؛ وهم في الحقيقة يدعون إلى هدم الدين خفية وعلانية. وكما أن نتيجة إبليس كانت الكفر واللعن، فكذلك هؤلاء، خرجوا من الإسلام بحقيقته، وإن تلبسوا به ظاهرا؛ حتى التبس أمرهم على كثير من عوام الناظرين. وأدل دليل على لعنهم، حرمانهم من معرفة مرتبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ربه. فهم لا يرونه إلا كواحد منهم، إن لم يكن أقل؛ نعوذ بالله من غضب الله!.. ولا يغررك منهم قراءتهم للقرآن، والاستدلال به ظاهرا؛ فإن ذلك من تلبيسهم على الناس كما يلبس إبليس إمامهم الأول، وإمام أشياخهم مِن قبلهم.

واستكبار إبليس لم يظهر منه من غير أساس من الحق، كما يتوهم المتوهمون، عندما أخبر أنه خير من آدم، كما ذكر الله عنه في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]. ذلك أنه نظر إلى ظاهر الأمر، الذي هو التراب من آدم، والنار منه. ومعلوم أن عنصر النار أشرف من عنصر التراب وأعلى. فكان حكم إبليس من جهة الظاهر بأفضليته حكما صحيحا عن علم صحيح. وقد قيل من هذا الوجه أيضا: إن إبليس كان أول من قاس (استعمل القياس كما يعرفه الفقهاء)؛ لكنه ما حسب حسبان ما يخرج عن علمه في هذه المسألة، وهو السر الذي أودعه الله في آدم، ولم يُطلعه عليه؛ والذي هو مناط الخلافة الإلهية. فجهل جوهر المسألة وروحها، وإن كان عالما بصورتها؛ فمن هنا كان ضلاله. وكل من لا يهتم لأمر أهل الله في زمانه ومكانه (بلده)، ويزعم أنه أفضل منهم إن كان من أهل علم الظاهر، أو كان من أصحاب الجاه أو

المال؛ فقد ضل كما ضل إبليس، بسبب جهله بمعنى الخصوصية، وانحجب عن الحق كما انحجب هو بظاهر الصورة؛ خصوصا إن كان الولي المنظور إليه فقيرا عاميا من جهة الظاهر. وهذا حال جلهم رضي الله عنهم، ورزقنا الذلة بين أيديهم وتعظيمَهم.

وقد ذكر الله ما وقع لإبليس مع آدم، وما نتج عنه مما لا ينتج عادة عن كبائر المعاصي، ليدل سبحانه على أن معاملته حقيقة تكون في معاملة خليفته في كل زمان؛ ولا يُغني عن هذه المعاملة غيبا وشهادة، كونُ المرء على عبادة في نفسه، أو على علم بصورة الدين. وهذه المسألة من أخص مسائل التوحيد بمعناه الشرعي، ومع ذلك لا يكاد يهتم لها أحد من المسلمين؛ إلا من كان من العارفين، أو ما كان من عقائد الشيعة الذين يجعلونها من ركائز الإيمان؛ ونعم ما فعلوا؛ لولا ما داخلها من ظلمة الفكر، فأخرجها عن أصلها. وإن الإيمان بالخلافة الإلهية ولو غيبا من غير تعيين (نعني الإيمان بالمنصب وحده)، لهو من أكبر أسس الدين؛ بل هو الأساس الأول من جهة العمل الديني، لمن فقه عن الله ورسوله.

وإن معاملة خليفة الله في كل زمان حكمها حكم معاملة الله من غير زيادة أو نقصان. وإلى هذا المعنى يشير قول الله تعالى في حق الخليفة الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. وهذه الصيغة من أساليب العربية، تفيد أن طاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هي طاعة الله عينها. وهذا هو معنى توحيد المعاملة، لا غيره. وأما من يفهم من هذه الآية أن طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تؤدي إلى طاعة الله بالتبع، فما هو من فقهاء اللغة، ولا هو من أهل هذا التوحيد الذي نتكلم عنه؛ وإنما هو من أهل الشرك الذي يكون لازما لأهل مرتبة الإسلام. ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، ويدخل في معنى الإيمان هنا، معنى التوحيد. فافهم يرحمك الله!..

ولما قصد الله أن يجعل السجود للخليفة تصديقا للإيمان به سبحانه نفسه، فإنه دلنا على أخص أبواب التوحيد العملي المبني على العلم بالله الصحيح في هذا المشهد القرآني الذي لا يتمكن أحد من إنكاره؛ لا على العلم المختلق (علم العقائد الكلامية البدعي) الذي تنسجه العقول البشرية على مقاس أهوائها وأمزجتها؛ ويُلزم أصحابه به عامة المسلمين، وكأنه من عند الله!.. ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨].

ومن معارضة إبليس لآدم عليه السلام، خرجت كل معارضة فيما بعد في العالم، والتي منها المعارضة السياسية بالمعنى الحديث. وإبليس لا علم له إلى الآن بأن معارضته (اعتراضه) لآدم هي من إمداد آدم نفسه له بالمدد الضلالي من شماله؛ كما كان مدد الهداية التعليمي للملائكة من يمينه. وهذا من أسرار الله، التي لا يشهدها في نفسه أحد، وإن كان من أهل الكشف والمشاهدة. نعني أنه يمكنه أن يشهد الإمداد الغيبي في غيره، لكنه لا يستطيع أن يشهده في نفسه؛ حتى يبقى أمر نفسه غيبا عنده، لحكمة إلهية. ومن هذا الباب جاء قول الله تعالى، تعليما لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم، ولنا من بعده: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]. أما من فهموا من هذه الآية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلم الغيب، فهم من أهل الارتكاس والانتكاس، فرائس الوسواس الخناس، من أراذل الجنة والناس.

إن خليفة الله من حيث هو خليفة لا معارض له في الوجود، ولا يُمكن أن يكون ذلك؛ لأن له الحكم بما يشاء فيمن يشاء بإذن الله. وقد ذكر الله هذا الأمر عن أحد خلفائه (سليمان عليه السلام)، في قوله تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ

(٣٦) وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ (٣٧) وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ (٣٨) هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [ص: ٣٦-٣٩]. شاهدنا، أنه ليس عليه حساب فيما يقضي به على من هم تحت تصرفه؛ ثم انظر كيف أن الشياطين مسخرة لهذا الخليفة، كما سُخّر إبليس لآدم من حيث لا يشعر. وأما معارضة إبليس والشياطين عموما، فهي تأتي في مقابلة أهل اليمين، الذين هم مظاهر الطاعة والموالاة. نعني أن المقابلة تكون بين يمين الخليفة وشماله؛ أما هو من حيث حقيقته الجامعة، فلا مقابل له، كما سبق أن ذكرنا. وقد ترتب على جهل هذه الحقيقة عند أهل الدين، أغلاط كبيرة، أدت إلى تحريفات، نتج عنها ما نرى من ثمار مخالفة لما نتج للمهتدين الأولين، من الصحابة والتابعين.

وأما المعارضة السياسية بالصورة المعلومة اليوم، فهي بدعة كفرية، لا أساس لها من الدين؛ لأن أهلها لا يرون الفعل لله في العالم، وإنما الأمر صراع بينهم وبين من يُعارضون؛ وكأنهم أرباب يفعلون ما يشاؤون. وهذا يشبه كثيرا ما كان عليه وثنيو أثينا من اعتقاد لحروب الآلهة، وغلبة بعضهم لبعض، بحسب الظروف ومطالع النجوم. وهذا وإن كان ضلالا محضا عند أهله من أهل كل زمان، فإن لأهل الله فيه من العلم الحق، ما يجعلهم يعلمون أصل هذه الضلالات من الحق. ذلك لأن كل باطل، لا بد له من حق يستند إليه في وجوده؛ وإلا ما خرج من العدم أصلا. وهذا باب واسع، لا فائدة من التفصيل فيه الآن.

وكل من يُلحق المعارضة السياسية بمسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الدين، فإننا نطالبه بـ:

١- العلم بالمعروف، والعلم بالمنكر، من جهة الإجمال ومن جهة التفصيل؛ لأن كثيرا ممن يظنون أنهم يأمرون بمعروف أو ينهون عن منكر، تكون نتيجتهم أمرا بمنكر ونهيا عن معروف.

والأمة ليست محل تجربة لآراء الجهلة والسفهاء، حتى يعتذر أحد ويقول: لم أكن أعلم هذا!.. أو ما قصدت هذا!..

ب- أن يكون الآمر بالمعروف الناهي عن المنكر، متكلما بلسان الشرع، لا بلسان نفسه. والفرقان بينهما سهل لمن نصح لنفسه: وهو أن من يكون نائبا عن الشرع، لا يغضب إن لم يُسمع له؛ وأما من يكون متكلما بنفسه، فإنه يغضب أشد الغضب، وتظهر الربوبية منه جلية. فإن استطاع أن يُخفيها عمن ينظر إليه من الجلساء، فإنه يكون من شياطين الإنس، المتلبسين بالدين.

ج- أن لا تكون المعارضة بسبب الدنيا، كما نراه اليوم. فالمعارضة من أجل الدنيا تزيد المرء آثاما إلى آثامه، وبعدا على بعده. وكل ما يقال في هذا المضمار من المعارضات في بلدان المسلمين، فهو من آثار ضعف الإيمان العام لدى الأمة، ومن أثر تقليد الكافرين، الذي دل عليه الحديث النبوي الشريف الذي جاء فيه: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ شِبْراً بِشِبْرٍ وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرِ ضَبٍّ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ. قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آلْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ!»[٥٠]. نعني أن المعارضة بالصفة التي هي عند غير المسلمين، ليست مقبولة في الدين، وإن أُحْتُجَّ لها بغير حجة من فقهاء زماننا أو ممن مضوا قبلهم. ذلك لأن معنى بعض الكلمات كالعدل والحرية والمساواة وغيرها، له خصوصية في الدين لا يُمكن تجاوزها، وإلا انفرط عقد الدين نفسه، بتغيّر مدلولاتها.

زد على هذا، أن المؤمن عليه أن يعلم أن كل ما يقع في العالم هو مراد لله، مما يقبله الشرع ومما لا يقبله. وكل من يتصور أن الواقع كان ينبغي أن يكون على غير ما هو عليه،

٥٠ - أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٦٩)، ومسلم في صحيحه (٨/ ٥٧) واللفظ له؛ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فهو من أكبر الجاهلين. فإن احتج بالشريعة وأوامرها، قلنا له: هذا شق الأمر؛ وبقي عليك العلم بالشق الآخر. لذلك اشترطنا فيما قبل أن يكون الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر حاكيا قول الشرع، فحسب. فإن لم يُستجب له، فعليه أن يُسلّم لله في قضائه تسليما. وإلا كان هلاكه أقرب من نجاته في عمله هذا. ومن نظر إلى بواطن الأمور، فإنه يرى السلامة في أحيان كثيرة في السكوت؛ خصوصا، إن كان في زمانه من يقوم بالنصيحة لله على وجهها. أما في زماننا، فقد استوى العالم والجاهل في الخلط بين الأحكام، وفي تقليد الكفار؛ حتى ما عاد المعارض يعرف لِمَ يُعارض؛ وإنما هي عصبيات وولاءات، وأثمان تُقبض من هنا أو من هناك، بعيدا عن دين الله وقصد الآخرة. وإن كان الأمر هكذا، فالصبر على هذا البلاء في الدنيا ابتغاء الأجر من الله، خير من الدخول في هذه الفوضى التي لا يُعرف لها رأس من ذنب.

٦. التربية الفردية لتقويم العولمة والوطنية:

إن ما نعنيه بالتربية الفردية، ليس إلا التربية على الإسلام الواضح البسيط. لقد تم التفريق في الوجدان الجمعي بين الإسلام وبين متطلبات الواقع العصري، عن طريق الفعل الثقافي الاستعماري الممزِّق للشخصية المسلمة، وعن طريق الوطنية الزائفة المذيبة للشخصية الفردية، التي هي أساس بناء كل مجتمع بشري سليم. فالمجتمع لا يمكن أن يُعدّ مجتمعا قويا، حتى يكون فيه الفرد ذا شخصية واضحة المعالم، قوية من حيث استقلاليتها وفرادتها.

إن الإسلام الذي جاء ليحرر العباد من عبادة العباد، هو مخالف من حيث المنطلق للهوى الفردي وللهوى الجمعي الذي يتمثل في توجه القبيلة (بجميع المعاني التي منها الحزب السياسي والجماعة الحركية أو المذهبية) أو في التوجه الوطني، الذي يُفرض عليه من أعلى؛ مما

لا يجعله شريكا استراتيجيا في العمل السياسي الوطني بالمعنى الصحيح، وإنما يجعله منفعلا له، قابلا للانسلاخ عنه في الآن نفسه، أو للعمل ضده بسهولة، إذا أتيحت له فرصة التفلت من مختلف صنوف الرقابات. وهذا يجعل المجتمع ضعيفا هشا، كما هو الواقع في جميع بلداننا العربية اليوم.

والحرية التي نتوخاها جميعا، قد لا يكون لها المدلول نفسه عند جميع المتكلمين عنها أو الدالين عليها؛ لأن الحرية أمر غريب عن ثقافتنا، منذ أن خرجنا عن حكم الخلافة الراشدة. والدعوة إلى الحرية في بلداننا لا زالت إلى اليوم شَرَكا سياسيا تُقاد إليه الجموع، لغايات تكون في الغالب مناقضة لها على التمام، لتأكيد تبعية الفرد وطنيا لجهة من الجهات المخول لها تربية القطعان البشرية –والتي من أهمها الأحزاب السياسية المستحدثة عندنا، والتي تُعتبر امتدادا للسياسة الاستعمارية الثقافية، التي تجعل شعوبنا نُسخا رديئة لمجتمعات الدول الأوربية في الغالب–؛ أو لتأكيد تبعية المجتمع كله لجهات خارجية، تتمثل غالبا في الدول المحورية من الناحية الجيوستراتيجية.

وإذا أضفنا نتائج التوجيه الخارجي علينا، إلى العلل الموروثة فينا، والتي لا يكاد يجرؤ الفرد منا على التفكير في التخلص منها، بسبب الرقابة الاجتماعية الحريصة على بقاء التوجيه في يد الجماعة (عقلية القبيلة)، من أجل ضمان استمرار الاستبداد الاجتماعي، الذي هو من أكبر دعائم استبداد الحكم، الذي عرفته المجتمعات الإسلامية على مدى تاريخها، والذي لا يجرؤ أحد إلى الإشارة إليه، وإنما تتملقه كل التوجهات مع تباينها؛ فإننا سنقف على مدى تعقيد الوضع الذي نحن فيه، ومدى تشابك عناصره. وهذا من أخص الأمور التي تميز شعوبنا عن سائر شعوب الأرض؛ وهو السبب الرئيس في هذا التناقض العجيب الذي نعيشه فرديا وجماعيا؛ والذي يكاد يخرج عن نطاق الوصفات العلاجية الاجتماعية والسياسية والقلبية (النفسية عند الغربيين) المعلومة لدى المتخصصين.

وإن اختزال الأزمة متعددة الواجهات التي تعيشها بلداننا في فساد أنظمة الحكم، هو من الجهل بحقيقة الأمر المؤدي إلى الظلم للحكام في مقابل ظلمهم لنا. ذلك لأن حكامنا منا وعلينا، لا يمكن أن نبرئ أنفسنا من الإسهام في صياغة شخصياتهم التي تكون في كثير من الأحيان اختصارا لعاهاتنا. لذلك فإن كل عمل سياسي يُبنى على معارضة الحكام، فإنما هو عرض من أعراض المرَض لدينا، وليس من أعراض الشفاء. ذلك لأن الداء الذي ننكره على حكامنا، يحمله جلنا في جيناتهم الفردية، ويعملون به يوميا في كل أمورهم. بل إن الجماعات الإسلامية التي زعمت أنها تعمل على تصحيح مسار مجتمعاتها، قد تجاوزت أنظمة الحكم في بلدانها أحيانا في تكريس الاستبداد؛ ولم تتورع عن استغلال أفرادها أبشع استغلال لبلوغ غايات فردية لقياداتها، وقدمتهم وقودا في سبيل الغاية الأسمى التي ينخدع لها البسطاء.

ومن المؤسف أن ينطلي هذا الصنف من التوجيه على جل الأفراد من شعوبنا؛ بل وينخرطون فيه أحيانا عن علم وسبق إصرار، وهم يزعمون العمل على التخلص من الفساد. إن هذا النفاق السياسي- الاجتماعي، الذي يتفرع من غير شك عن نفاق ديني، لا يُمكن أن يحقق نفعا لنا، مع استمرارنا في إمراره إلى مَن بعدنا جيلا فجيلا؛ معتذرين في قرارة أنفسنا، أن هذا ما استطعنا أن نبلغه من إصلاح. والحقيقة أننا أجبن وأضعف من أن ننخرط في عمل إصلاحي من الأساس؛ ولكننا نفر من مواجهة أنفسنا بحقيقتها الخسيسة، ونفضل العيش في فُصام متنام، نعمل على تسكين أعراضه الخطيرة، بمسكنات منها تدين فردي وجماعي، ليس بينه وبين الدين الأصلي من مشتركات إلا الاسم وبعض المظاهر التقليدية، على طريقة تقليد القردة لا الآدميين.

وإن كل من يتصور أن العمل السياسي الجماعي، على غرار ما عرفته أمتنا من تجارب في القرن الأخير خصوصا، يفلح في إخراجنا مما نحن فيه، هو واهم أشد الوهم. بل إن مدلول كلمة "سياسة" عندنا، أُرغمنا على استعماله بما يخالف معناه في سياق ثقافتنا. فالسياسة

عندنا في أصلها، لا تعدو حسن التدبير لبلوغ الغايات الشرعية؛ بينما هي قد أصبحت مع التقليد الأعمى، عملا مفتوحا على جميع الاحتمالات، والتي من بينها الانسلاخ من جلدنا، ومسخ هُويتنا، والتنكر لديننا. والأطراف التي تعمل على ترسيخ هذا المعنى من داخل بلداننا معروفة؛ منها من يعمل على ذلك عن قصد، ومنها من انطلى عليه الأمر، وصار يظن أن ذلك من شروط الحرية بالمعنى الدجالي، الذي تغيب عنه حقيقته.

ولو شئنا أن نضرب مثلا لِما تعرضنا له من مسخ، لشبهنا أنفسنا بحُمُر إنسية (الحمير المعروفة التي تعيش بين الناس. وليعذرنا القارئ في اختيار هذا المثل لسببين: لمعنى نقصده، ولأننا لا نحتقر الحمير؛ علما بأن من البشر من هو أحط منها بكثير) أُخذت (هذه الحمر) بليل من التاريخ، وخُدّرت وطُليت بصباغة مخططة جعلتها تظهر كالحمر الوحشية. فلما أُطلقت في الصباح صار بعضها يُنكر بعضا، وينفر بعضها من بعض. ولما نظر كل واحد منها إلى صورة نفسه، بعد أن كان يظن أنه باق على صورته بخلاف إخوانه، صار يتعجب من حاله، ولِما يشعر به من اختلاف بين وجدانه الباطني (هويته) التي ما زال بها هو هو، وبين صورته الظاهرة، التي لا يتمكن من إنكارها بسبب مشاهدته لها حسا. وشيئا فشيئا قبلت هذه الحمر تصنيفها عالميا على أنها حمر وحشية، رغم ظهور أعراض لديها في اليقظة أو في المنام، تجعلها تتصرف تصرف الحمر الإنسية (تعبير الحمر الإنسية تعبير نبوي عربي).

إن التخلص من أثر الصباغة الثقافية العالمية الدجالية، ليس أمرا هينا؛ لأنه أصبح ممنوعا من قِبل القوانين الدولية، ومستهجنا من قِبل الطلائع المثقفة لدينا، ومنظورا إليه من الحداثيين على أنه عودة إلى الماضي ذي الحمولة المستقذرة التي لا حُسْن فيها ولا نفع... فكأننا حكمنا على أنفسنا بهذا، في محاكم غبائنا المتفرد، بالإعدام الحضاري التاريخي، عملا بالقانون الدجالي الذي لم نعد نعرف غيره، وإن كنا ننكره كلاما. ولعل هذا من نتيجة السياسة الدجالية التي مفادها: لك الحرية في قول ما تشاء، ما دمت لا تخالفنا في العمل.

نعم، إنه يُسمح لنا أن نعيش أوهام هويتنا بيننا في أماكن مغلقة، كما ينعم الحشاشون بفترات راحة من واقع مرير لا يستطيعون له دفعا؛ يعودون إليه بعد صحوهم لأداء المهام المطلوبة منهم عينها، التي يؤدونها كل مرة، والتي تثقل كاهلهم إلى درجة الدخول في طور المرض النفسي (القلبي بتعبيرنا الأصيل). فأصبح عيش الهُوية عندنا إدمانا، بدل أن يكون واقعا حقيقيا؛ بل إن الأمر بلغ بكثير منا، إلى الجنون المطبق بالمعنى الحضاري، حيث غابت الحدود وانمحت المعايير، فاختاروا العيش الحيواني الغريزي، على الحياة الآدمية الجالبة لصُداع الرأس الكريه.

إن الخروج من هذه المأساة لا يكون عن طريق التنظيمات، التي اختارت هذا الخروج مبدئيا؛ لأنه سيكون تغييرا لنوع المخدر المستعمل وحسب؛ وسنعيش داخل التنظيم أوهامنا على أنها واقع حقيقي، أو على أنها واقع مؤجل، إن كان بنا بعض يقظة. وهذا لن يغير من الأمر شيئا في النهاية. فإن قيل: فما الحل؟ فإننا نجيب فورا: الحل في قرارات فردية؛ يختار فيها من شاء منا، أن يخرج من هذه الغيبوبة؛ وأن يتحمل بعد ذلك تبعات قراراته، بحسب ما يتطلبه منطق الأمور. نعني أن الأمر يحتاج إلى رجال أولا، لا إلى أشباح (خيالات)! فإن قيل: إن الرجولة غاية نطمح أن نصلها في نهاية الدرب، فكيف تشترطها أنت في البداية؟ قلنا: لسنا نتكلم هنا عن الرجولة بمعناها النهائي الشرعي، وإنما نتكلم عن الرجولة في العرف، التي هي بمثابة البذرة للرجولة الغاية.

فإن قيل: فمن يقود الأفراد، في غياب تنظيمات، تضمن توافر شروط التربية والرعاية والتوجيه؟ قلنا: إن عملية التربية عندنا في الأصل مفتوحة على كل المجتمع، ما دمنا لا نخشى إعلان ما نحن عليه وما نسعى إليه. وهذه العملية التربوية، لا يقوم عليها ويرعاها، بل لا يستحق أن يرعاها غير الربانيين منا. ولسنا نعني بالربانيين من صاروا يُوصفون بهذه الصفة من قِبل الدجاليين، من فقهائنا الذين هم أصل دائنا؛ وإنما نعني العباد الذين هم بالله ولله.

فإن قيل كيف نعرفهم؟ قلنا: بالصدق في طلب الخلاص؛ لأن من صدق ظمأه، لا بد أن يهتدي إلى الماء اضطرارا لا اختيارا؛ وإلا تحقق موته عن قريب.

إن التسويف والإرجاء الذي اعتادته شعوبنا، هو من أول ما ينبغي تغييره في سلوكنا. وكل من لا يتمكن من الشروع في عملية تغيير ما به فورا، فليعلم أنه لا يرغب في الخروج من حال المرض إلى حال الصحة؛ وإنما هو يغش نفسه، ليبدو في عين نفسه مريدا للخير، لو وجد من يعينه عليه. فإن قال: أنا أريد، لكنني لا أستطيع لضعفي! قلنا: لهذا دللنا على الربانيين، ولم ندل على الفقهاء؛ لأن الربانيين لهم المدد الغيبي الذي يعطي القوة على التغيير من جهة الباطن. هذا هو ما لم تجربه شعوبنا في عمومها، وما لا زالت تشك في نجاعته، بسبب "غسل الدماغ" الذي تعرضت له على مدى العقود الأخيرة، عبر الفكر الدجالي الدخيل، المتدثر بدثار "العلوم الحق" في مقابل العلوم غير الموثوقة، والتي منها الدين في عرفه. نقول الدين ولا نقول العلوم الدينية؛ لأن من العلوم المنسوبة إلى الدين ما هو مخالف للدين نفسه، وإن لم يُشعَر به؛ وهو مما ينبغي التخلص منه أيضا.

إن الاختيار يتطلب شجاعة وعزما، صارا غريبين في ثقافتنا العربية المعاصرة. وهذا كله يتطلب حرية في النفس، تأبى على صاحبها أن يكون رقما في إحصاء بلده السكاني وحسب؛ وإنما يتطلع أن يكون عبدا لله على صلة شخصية به، لا على صلة إيمانية جماعية وحسب. هذا المستوى الإيماني العام من الصلة بالله، لا يكفي للخروج من هذه الوهدة التي نحن فيها؛ كما لا تكفي للخروج من الحفرة العميقة القفزة الضعيفة.

قد يتساءل القارئ عن موقع المؤسسات الرسمية لدى شعوبنا، والدينية منها على الخصوص، من هذه العملية التي ينبغي أن تكون شاملة؛ فنقول بصراحة ومن غير مراوغة، إنه ينبغي التخلص من هيمنتها على الأفراد، لأنها لا تسلم من الفيروس الدجالي، وإن كنا لا

نشك في إخلاص كثير من المنتمين إليها من حيث هم أفراد. إن العملية التربوية التي ندل عليها، لا تصلح أن تكون رسمية أبدا؛ وليس هذا تمردا منا على القوانين ولا استنقاصا من أحد؛ وإنما هو ضرورة تطبيبية تقتضي العزل عن مصادر التلوث الدجالي.

وهذا يقودنا إلى الكلام عن كيفية معاملتنا لحكامنا، فنقول: لا ينبغي أن نحمّل حكامنا أكثر مما يطيقون؛ ولا أن نطالبهم باجتراح المعجزات، في مواجهة القوى العالمية. بل العكس هو المطلوب: ينبغي أن نحفظ لهم مكانتهم فينا، وأن لا نتدخل في قراراتهم ما داموا لا يخرقون إجماعا؛ على أن يتركونا نعمل في مجال التربية الربانية في استقلالية عن سياساتهم الضيقة. فكما لا يطيقون هم أن يعملوا من حيث مناصبهم بمبادئنا، فلن نطيق نحن العمل بمبادئهم في ميداننا. والأمر ينبغي أن يكون عملا تكامليا بيننا وبينهم. وهذا العقد، ينبغي أن يسري بيننا من غير اتفاق رسمي، ولا تخطيط مشترك؛ وإنما يكفي فيه الانتماء المشترك بيننا وبينهم للدين وللوطن نفسيهما؛ على ثقة متبادلة وحسن ظن، يكونان منطلقا وأرضية لكل عمل من كلا الطرفين. هذا، حتى نتجنب الصراع الداخلي، الذي لن يزيد أوضاعنا إلا سوءا. نرجو من الله أن يتحقق ذلك لجميع أمتنا، بأيسر الأسباب، وفي أحسن الظروف. والعون فيما نرجو تحقيقه، يكون من الله وحده، ربنا ورب العالمين.

٧. العمل السياسي الفردي:

لقد جرّبت الجماعات الإسلامية العمل السياسي الذي لا يختلف عن العمل الحزبي المعهود إلا من حيث مفردات الخطاب المتوسَّل. والسمة العامة لهذا الصنف من العمل السياسي، هي التعبئة لا التربية. والجماعات الحركية التي تزعم لنفسها التربية، هي لا تفقه معنى التربية الربانية؛ وإنما تظن أن التربية العامة المناسبة لمرتبة الإسلام، هي أعلى ما يكون منها. ولقد وقعوا في هذا الخطإ، لأن الخطاب الفقهي السائد في الأمة منذ قرون، يكاد لا

يتجاوز هذا القدر من الإدراك لجانب التربية. وكل ما نتج من قصور في التدين العام، إنما كان سببه الرئيس ما ذكرنا.

والعمل السياسي التعبوي، هو عمل جماعي يعتمد القوة العددية للأتباع، لا قوة الإيمان (قوة القلب) الفردية. والدين في أصله يقدّم اعتبار الفرد على اعتبار الجماعة، ويقدم قوة القلب على قوة البدن وما في معناها. ولا تكون الجماعة بالمعنى الشرعي إلا مجموعة أفراد سليمي القلوب، تابعين لإمام رباني: رسول أو وارث. وهذا النمط من العمل، هو ما أعطى القوة للأولين من الصحابة والتابعين؛ وهو أيضا ما أعطاهم الفرادة التي يمتازون بها عن غيرهم. نعني أن الواحد منهم كان نموذجا وحده، ولم يكونوا نسخا متماثلة كالدمى التي تُنتجها المصانع الأيديولوجية، قياسا على الدمى البلاستيكية التي تنتجها المصانع اليوم. ولن نغوص في التربية الآن وما يتعلق بها، إلا مما يعنينا في الجانب السياسي الذي نتناوله في هذا المكتوب، وعلى القدر المطلوب.

إن "التأطير" السياسي للأفراد أيديولوجيا، أو بإثارة الحمِيّات كما يغلب على السياسة عندنا، لا يفيد في شيء ما دام الفرد يبقى بها فاسدا، أو يزداد فسادا، كلما ازداد بالسياسة تمرسا. والفرد هنا، بمثابة الخلية في جسد الجماعة، لا يُمكن أن ينتج عنه مجتمع سليم قط، ما دام هو خلية سرطانية أو خلية مخترقة من قِبل فيروس من الفيروسات. بل لقد وصل الأمر بنا إلى فقد الأمل في الانصلاح، وكأن بنا عاهة جينية، لا يُمكن أن نبلغ بها صلاحا البتة. وأصبحنا نعتذر لسوء تصرفاتنا النفاقية، وكأن الخلل هو في الفطرة التي خُلقنا عليها؛ وكأننا نتهم ربنا بعدم إتقان نشأتنا؛ سبحانه وتعالى، القائل في كتابه: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨]، والقائل: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠].

إن العمل السياسي الفردي الذي نحتاج إليه، ليس ثقافة سياسية وعلما بالقوانين وأساليب الاحتجاج؛ وإنما هو صدق في المعاملة، لا يحابي ولا ينافق، ولا يفرق بين قريب وبعيد في التقييم والتقويم. يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]. إن العمل السياسي الإسلامي عبادة تقوم على الشهادة (الموقف) أحدية المعيار، التي لا يتستر فيها الناس على أنفسهم وأقربائهم وهم يرتكبون الجرائم، ويرمون خصومهم بكل النقائص وإن كانوا أفضل منهم حالا!.. هذه ليست سياسة، وإنما هي انسلاخ من الآدمية. مجتمع تغلب عليه هذه الخصال من الإفك والبهتان، لا يكون إلا دجاليا!..

إن الفرد المسلم عليه أن يحارب الفساد في نفسه أولا، ثم بعد ذلك في أسرته وبيته ومحل عمله، حيث كان موضعه من الهرم الاجتماعي. رأينا أناسا يعارضون الحكم أشد المعارضة بألسنتهم في منتدياتهم، وهم في وظائفهم الإدارية، يوالون رؤساءهم المفسدين ويشاركونهم آثامهم وظلمهم لزملائهم، ولا يشعرون أنهم ينبغي أن يكونوا على غير ذلك!.. بئس العامل والمعمول!.. أين القيام لله فيما أمر به سبحانه!.. يُعادون الحاكم، وكأن فساد قلوبهم وأعمالهم منوط به، أو كأنه هو من منعهم من اجتناب الإثم الذي يقعون فيه!.. ويتوهمون أن هذا الاعتقاد المرَضي ينفعهم عند الله! هيهات!..

إن الفرد المسلم، عليه أن يختار جانب الخير والصلاح حيث هو أولا، قبل أن يتكلم عن نظام الحكم، وكأنه من فلاسفة السياسة، الخبيرين بالمذاهب الفكرية السياسية العالمية!.. إن من يفعل هذا، حقيق به أن يُعاقب ويؤدب، لا أن يُستمع إليه. إن هذا الصنف من الأفراد الذي هو على هذا السوء، ويتهم الحكام، لو جيء بملائكة تحكمهم لأفسدوهم وأفسدوا الأمر عليهم. نستغفر الله!.. كيف يُسمّى هذا العته سياسة!.. كن آدميا أولا!.. لا شيطانا في صورة إنسان، أو حيوانا!... أحيانا، ومع هذا الإصرار على الفساد الفردي، يُخيل إلي أن

هؤلاء معوّلون على دخول الجنة (إن كانوا يؤمنون بها حقا)، عن طريق الاحتجاج يوم القيامة، ومُطالبةٍ بحق الأغلبية!.. وكأن الله ربنا، لم يخبرنا عن طريق الجنة، ولا عن طريق النار!..

والمصيبة، هي عندما تكون هذه الآفات والتشوهات في الجماعات الإسلامية، التي يواظب أصحابها على ارتياد مساجد لا ندري حقيقةً من معبودهم فيها!.. ويزعمون أن إصلاحا لا يكون على أيديهم، لا يُمكن أن يكون إصلاحا البتة، ولا أن يُسمح له بالمرور!.. ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ؟! أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ؟!﴾ [البقرة: ٨٠].

إن مجتمعاتنا قد بلغت دركات من السوء، لم يعد ينفع معها أن يُجامل بعضنا بعضا فيها، أو أن نؤجل فيها الكلام!.. ما دام في الناس من يكترث لمصيره الأخروي، إن بقي في القلوب إيمان!.. كيف يمكن أن نفهم حال شخص مختلس للمال العام (مثلا شائعا)، وهو يلبس جلبابه الأبيض يوم الجمعة، ويتأبط سجادته، حريصا أن يكون في الصف الأول، حيث يكون الحكام الإقليميون، وحيث يستمع إلى الخطيب استماعا مباشرا، لا يحتاج فيه إلى وساطة المكبّر (المايك)؛ وحيث الخطيب ليست الخطبة لديه إلا عملا وظيفيا إداريا يترزق منه؟!.. أي مشهد هذا؟.. وكيف يمكن تصنيفه؟!.. عشنا حتى رأينا الدين حرفة، ورأينا التدين احتفالية فولكلورية!..

إن السياسة بالمعنى الشرعي، لا يُمكن أن تنفصل عن التزكية!.. لقد كان من أدلة اختيار جماعة من الصحابة لأبي بكر رضي الله عن الجميع، أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أمره بإمامة الناس عند قعود المرض به عن ذلك؛ فكانوا يقولون: "رضينا لدنيانا، من

رضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا!".. لما كان الدين دينا!.. أما عندما صار الدين نفاقا، أسس له الفقهاء وبدلوا فيه كلام الله، كما فعلت أحبار بني إسرائيل، فلا كلام!..

لعل القوم لم يعودوا يفهمون الكلام في الدين على أصوله، ولعله ينبغي أن نعود إلى التذكير بأبجديات الدين، التي لا يكون بغيرها دينا؛ فنقول:

– إن الله هو ربنا ورب الدنيا والآخرة.

– وقد شرع الله لنا دينا، نعبده عليه، كما أمر؛ لا يجوز التبديل فيه ولا التغيير. ولسنا نقصد بالتبديل جانب الشريعة العملية وحده، وإنما يسبقه في الاعتبار جانب القلب وما يتوجه إليه.

– وإن طريق الجنة لا يوصل إلى النار، كما أن طريق النار لا يوصل إلى الجنة. وليفرق القارئ هنا بين ما نقول وما سبق أن ذكرناه في جزء سابق، استنادا إلى حديث نبوي، مِن كون المرء يعمل بعمل أهل الإسلام فيما يبدو للناس ويدخل النار؛ والعكس. فهذا غير ذاك!

– إن الدنيا لن يستقيم أمرنا فيها، ونحن نعصي ربها؛ لأنه سُبحانه لا يُغلَب على أمره، وإنما هو الغالب؛ وإن الآخرة لا حظ فيها لمن لم يتحقق بعبوديته لله في دنياه. ولا عذر لأحد في مخالفة هذا الأصل، حتى يظن أنه سيُعامل بالاستثناء، إلا إن كان الشيطان يتلاعب بعقله. وقد قال الله عن قوم من هؤلاء: ﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعاً فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِنَ النَّارِ (٤٧) قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٧-٤٨]. ومن معاني الاستكبار، التراتب الوظيفي كما نعرفه اليوم. فلا عذر لموظف في مخالفةٍ، يُطيع فيها أمر رئيسه المباشر؛ شرعا وقانونا. ووالله لو عمل المسلمون بهذا الأمر وحده، لتخلصنا من شطر الفساد الأكبر فينا!..

لذلك فإن العمل السياسي الفردي الذي نتكلم عنه، ليس إلا تقوى الله حيث كان العبد. وليس الجهاد في حقه إلا محاربة الفساد في دائرته هو. فإن أبى المرء هذا، فلا أقل من أن يكون شجاعا في إعلان كفره بهذا الدين. فإن قال قائل: أنت تسعى إلى تكفير الناس! أجبناه: بل نحن نضع الناس أمام المرآة، ليعرف كل منهم حقيقة إيمانه وكفره. وليحكم هو على نفسه بالمعايير المعتبرة، لا بهواه. أما نحن فلا يهمنا إن كَفَرَ هو على التعيين أو آمن!.. ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

أما هذه السياسة التي يُشغل فيها ضعاف العقول بالديموقراطية الدَّعِيَّة، وبتوزيع الثروات؛ ويتوسلون فيها بالمظاهرات والاعتصامات، والإضراب عن الطعام، وغير ذلك من الترهات، من دون مراقبة لله في قول أو عمل؛ فإنما هي من أكبر سبل الغفلة والضلال في زماننا؛ لا نسمع ذكرا للآخرة فيها. وإن سمعناه من الإسلاميين، فإنما يكون لنيل الدنيا، لا غير!.. فكيف سنفلح بعد هذا في دنيا، أم كيف سنطمع في آخرة!.. فإن قال قائل: فكيف إذاً يكون العمل السياسي، إن تركنا كل هذا؟!.. فإننا نجيب: إن الله تعالى علمنا سبيل التغيير في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]؛ فاختر لنفسك اتباع قول ربك، أو اتباع سنن الكافرين!..

ثم كيف يزعم الإسلاميون أنهم يعملون لله، وهم يُعادون أولياءه من الربانيين؟!.. فإن قيل بل نحن نواليهم ونتبعهم؛ والدليل أنهم هم قياداتنا الذين نأتمّ بهم!.. قلنا: هذا تحريف للكلم عن مواضعه، وكذب على عوام المؤمنين والناس أجمعين. نحن نعلم علم يقين أن جلّكم يعادي أهل الله، لأنهم يكشفون سوء حالهم، ولا ينطلي عليهم نفاقهم!.. إنهم يعادونهم أكثر مما يعادون أهل الضلال المبين. ذلك لأن خطر أهل الضلال على نفوسهم (نفوس الإسلاميين) الأمارة بالسوء منعدم في نظرها، أو يكاد؛ بينما الربانيون يجردونهم من ربوبيتهم

الزور!.. وهم لا يُطيقون!.. ولا يعتبرون (أي الربانيون) أعمالهم التعبدية وإن كثرت، بسبب فساد بواطنهم؛ على عكس العامة الذين يُعظمونهم لذلك أيما تعظيم!.. إما جهلا من البسطاء الصادقين، وإما نفاقا، ممن أثمرت فيهم تربية فقهاء السوء، المعادين لأهل الله منذ كانوا؛ إلا من رحم الله!..

إننا نرى كيف تتلاعب الشياطين بأهل الدين وبالفقهاء، كما تتلاعب الصِّبية بالكرة بين أرجلهم. ومن أراد أن يستدل على ما نقول، فلينظر إلى الفتاوى المتضاربة، التي تبلغ درجة الحُمق البيّن أحيانا؛ ولينظر كيف يُساق الإسلاميون في طرق الضلال وهم فرحون. ينسى هؤلاء المساكين من إخوتنا أن الشيطان أذكى منهم وأعلم. ألم يقل الله تعالى عنه: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]. أولم يذكر سبحانه توعد اللعين بالتسلط على غير المخلَصين، في قوله: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٣٩-٤٠]. ألا يفهمُ إخواننا أن التحصن من عبثه يكون بمعية هؤلاء المخلصين الذين اختصهم الله لنفسه؟!.. ولذلك، فإننا نجزم أن أغلب التديّن الذي نراه في زماننا، هو من تحت إضلاله؛ يُتعب العاملين في الأعمال، ويحرص على فسادها ودخول نسبته فيها؛ حتى لا ينالوا من أجرها شيئا، إلى حين تمكنه من إدخال الشرك عليهم في الوقت المؤاتي، فيرتاح منهم، بانخراطهم رسميا في حزبه.

ولقد بلغ من عداء بعض المارقين لأهل الله، أن يلاحقوهم في قبورهم، كما نرى عند من يحرص على هدم أضرحة كبار الصحابة والتابعين في بعض بلاد المشرق. يقولون كذبا أن ذلك يقع منهم حرصا على التوحيد، وهم في عبادة أنفسهم وأهوائهم، بل وعبادة شياطينهم سادرون!.. كيف ينافح عن التوحيد من يجهل معناه اللغوي، فضلا عن معناه الشرعي؟!.. أم كيف يعطي الشيءَ فاقدُه؟!.. أم أن الارتكاس بلغ بالناس، أن يتعسفوا في الإطلاقات،

غير آبهين بعقل ولا دين؛ وكأن الفهوم تُفرض بقوة السلاح فرضا، حتى إن سموا الشيطان وليا لله، قبلنا راضخين، واتبعنا طائعين!.. أي معنى للعقل قبل الدين بقي لدينا، ونحن أشبه بأولئك الحثالة الأشرار، الذين تقوم عليهم الساعة!.. دواب على صور بشرية يأكل قويهم ضعيفهم، ويستبيح بعضهم من بعض كل شيء في غياب تام لمعنى الحلال والحرام!..

من أراد أن يشتغل بالسياسة منا، فليتق الله أولا! والتقوى كما قال نبينا صلى الله عليه وآله وسلم: «التَّقْوَى هَا هُنَا وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ »[٥١]. أين من يعتني بقلبه من الناس اليوم، حقيقة لا زعما؟!.. أين من يبحث عن علاج لأمراض قلبه، كما يُسارع إلى طبيب أمراض قالَبه؟!.. أين أطباء القلوب حقيقة، الذين لا يخدعون الناس بادعاء هذه المرتبة لأخذ أموالهم بالباطل؟!.. وكيف يُعامَلون إن هم ظهروا (نعني الصادقين منهم)؟!.. أيُرحّب بهم، كما تقتضي الحال؟ أم يُحاربون كما تُحارب الشياطين؟.. قال الله عن قوم كان بهم ما بنا؛ أو بنا مما كان بهم: ﴿قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢].

إن كلامنا هذا، والله أعلم، لا نريد به أن ييأس الناس من روح الله، فإن الله يقول: ﴿وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]؛ ولكننا نبغي أن يفيق إخواننا على حقيقة الوضع، لكي لا نبقى على هامش الواقع منوَّمين!..

إن اليقظة الحق، أصبحت اليوم من أوجب الواجبات الشرعية، قبل أن يفوت الأوان ونصبح على ما فعلنا واخترنا نادمين. إن قوى الشر في العالم، لن تعاملنا بالرحمة والإشفاق، مهما ظننا أن خدمتنا لهم تشفع لنا عندهم حين يحين الحين. اللهم إنا نسألك العفو والعافية لنا وللمسلمين أجمعين. والحمد لله رب العالمين.

---

٥١ – أخرجه مسلم في صحيحه (٨/ ١٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٨. العمل السياسي الجماعي:

نعني بالعمل الجماعي عمل الدولة؛ وحيث أن الدولة/الأمة، لا وجود لها اليوم إلا حكما، فإن الدولة القطرية المسلمة هي ما نقصده. وبما أن أغلبية المسلمين في العالم غير عرب، يعيشون في شرق آسيا، وفي بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء، فإننا سنعتني هنا بنموذجين حصرا للكلام. والنموذجان اللذان يمكن أن نعتبرهما الآن للدولة القطرية المسلمة هما: النموذج الإيراني والنموذج العربي. وبما أن إيران قد حققت شروط استقلالها حقا، بسبب التحام نظام الحكم فيها بالشعب، رغم ما يقال عن الأقليات هناك، فإننا سنقصر الكلام على الدول العربية التي هي متشابهة فيما بينها، على تفاوت؛ والتي وإن كان عددها السكاني لا يداني عدد المسلمين الأعاجم، إلا أنها تظل مركز العالم الإسلامي وقلبه؛ وكل ما يقع فيها، تنجر عنه آثار على المسلمين في العالم كله، سلبا أو إيجابا.

ورغم أن القيمة السياسية للدول العربية في العالم، تتوزعها جوانب متعددة، منها مقدار الثروات الطبيعية (النفط مثلا) لكل منها، فإننا لن ندخل في تفاصيل ذلك، حتى لا نضيع وسط التحليلات والإحصاءات؛ فتكون النتيجة إغفال ما نريد أن ننبه إليه من وجهة نظر مختلفة، لعلها تُساهم في بعض إضاءةٍ لجوانب نراها ذات خطورة قصوى، بالنظر إلى ما تعيشه بعض هذه الدول من اضطرابات تخرج عن المألوف.

وأول ما نريد أن نتبيّنه في الدول العربية، هو خصوصية نظام الحكم فيها، الذي لم يبتعد كثيرا عن نظام القبيلة وعقليتها، رغم مظاهر التحديث التي تريد هذه الدول أن تظهر بها مواكبةً للعصر. وهذه الخصوصية، هي نفسها مركز الضعف لديها، بسبب عدم انخراط شعوبها، في مشروع سياسي استراتيجي حقيقي؛ وكأن الحكام في هذه البلدان، لا يَعون الفرق

بين هذا المشروع، وبين مظاهر "التنمية" التي تحظى بجل اهتمامهم، والتي تشبه مساحيق التجميل الخارجية، التي لن تغير من حقيقة الواقع شيئا.

عندما نتكلم عن العقلية القبلية، فإننا لا نريد أن نلغيها على التمام، كما يريد الحداثيون الذين يفضلون المواطنة المجردة، التي تجعل الفرد في مواجهة حكومة بلده من غير وسائط، فتنهدّ بذلك بنية المجتمع باندثار الأسرة، والقبيلة التي هي الحاضن الطبيعي لها؛ ولكننا نريد أن تكون القبيلة في نفسها عاملا من عوامل تماسك المجتمع، بشرط العدل الذي ينبغي أن يكون أساس المعاملة فيما بين القبائل نفسها، وفيما بين القبيلة والدولة عموما.

هذا يعني أن الديموقراطية في بلداننا، لا يمكن أن تكون على صورة ما هي عليه عند الدول الغربية؛ بل ولا ينبغي أن تكون. فنحن –في هذه المرحلة خصوصا– نفضل نظام حكم إسلامي (نسبي)، يشبه الديموقراطية في صورته الخارجية، بسبب تعدد المرجعيات في الفكر السياسي لدى غالبية دولنا، وبسبب ضعف إدراك أبناء الأمة لأصول دينهم. وهذا في الأساس، من نتائج القصور الفقهي لدينا، الذي توقفنا فيه عن الإنتاج منذ قرون عديدة خلت.

والتخبط السياسي الذي تعيشه الدول العربية اليوم، أساسه الهوة التي تفصل بين الشعوب والحكام، التي لن تُتجاوز آثارها بتحسين مستوى العيش للأفراد لدى الدول القادرة عليه وحده؛ لأن الشراكة في الاختيارات، وتقاسم همّ نجاح السياسات وإخفاقها، ضروري لتماسك الدولة. ولا شك أن الدولة العربية إذا حققت قوتها الداخلية، فإنه سيكون لها تأثير مباشر على خارطة العالم السياسية، بتغيير مراكز القوة واتخاذ القرار.

وبما أن القوى العالمية التي تريد أن تبقى ممسكة بزمام السياسة الدولية لا يناسبها أن تكون الدول العربية الإسلامية قوية، فإنها تعمل على بقاء الشرخ بين الحكام والمحكومين ثابتا، زيادة على ما تعمل على ترسيخه لدى الشعوب نفسها من عادات سياسية تضمن تفرّق كلمتها بدعوى الحق في التعبير والرأي. ونعني هنا العمل الحزبي بالدرجة الأولى، ذا المرجعية غير الإسلامية، وعمل ما يسمى جمعيات المجتمع المدني، التي أصبحت –ولو نسبيا– أصابع للدول الخارجية، داخل بلداننا؛ تُحرك متى احتيج إليها.

أما الحكام، فيتجلى ضعفهم في خوفهم من شعوبهم، ذلك الخوف الذي له أسباب واقعية وأخرى اصطناعية، يتم استغلالها بحسب الأغراض. وحتى إن كان الحاكم –وهذا هو الغالب– على قدر من الإخلاص لمصلحة شعبه الوطنية، فإنه يُحاط ببطانة تكون على صلة بدول خارجية ولا بد؛ حتى يبقى القرار المحلي رهينا بالتبعية لمصالح، لسنا طرفا فيها دائما.

وعلى عكس ما تظنه العامة عندنا، فإن الحكام لدينا –في الغالب أيضا– لا يكونون مؤهلين للحكم بحسب المعايير المعلومة في هذا المجال، وإنما ترفعهم إلى مناصبهم اعتبارات داخلية وخارجية خاصة، تجعلهم عبئا على المنصب، وإن صدقوا في حسن نواياهم. فإذا أضفنا إلى هذا ضعفَ الشعوب في التوفيق بين هويتها، وبين متطلبات العصر، فإننا سنجد الضعف عاما ومشتركا بين الحكام والمحكومين. وهذه البيئة، تكون مهيأة دائما للتفجير، بأقل الأسباب؛ وهو ما حدث في بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة، وما زال مهدِّدا للمتبقي منها.

إن الوضع في الدول العربية ليس سهلا؛ وكل من يقترح الحلول لمشكلاته انطلاقا من التنظير المجرد، أو من التجارب المحدودة في المجال السياسي أو الديبلوماسي أو الاقتصادي، فهو لا يُدرك حقيقة أبعاده. وما وقع في مصر إلى الآن، يؤكد ما نذهب إليه. فالشرخ الحاد،

الواقع بين الإسلاميين الحركيين وبين الشطر الآخر من المجتمع الذي يحذو حذو الدول اللائكية، لن تقضيَ عليه سياسات الترقيع التي طال اعتمادها في أوطاننا، كما لن تمحوه السياسات التنموية الاقتصادية، مهما بلغت نجاعتها في مجالها.

إن الأزمة عندنا، أزمة هوية حقيقة؛ نعني أنها أزمة تمزُّقٍ في الهُوية. وعدم الوعي بحقيقة الأزمة، أو عدم إدراك أبعادها حقيقة، يزيد من حدتها وصعوبة الوصول إلى حل دائم لها؛ مما يُبقي المنطقة قابلة للاشتعال في أي لحظة، ومن دون سابق إشعار. وهذا هو ما حدث في تونس أول الأمر؛ وهو ما يتهدد كل الدول الباقية، إن لم تحسن الاستعداد لما يتربص بها، ولمن يتربص بها.

إن انقسام دول الخليج بسبب ما يحدث في مصر، لن يحل مشكلة مصر، وإنما سيوسع الانقسام خارجها، ويعمم الأزمة. وهو ما يقع شيئا فشيئا، بشكل سيوصل إلى انقسام الشعوب على نفسها، إلى الحد الذي تلتغي معه الحدود القطرية سياسيا. وستدخل المنطقة في فوضى لا يعلم مداها إلا الله وحده؛ تشبه ما يقع في ليبيا من غياب لمدلول الدولة ومركزية الحكم. ونحن عندما نتكلم في هذه الأمور، فإنما نريد أن نحذر ما تبقى من دولٍ خارج دائرة الانهيار السياسي، مما ينتظرها بعد وقت قصير، شبيهٍ بما وقع لأخواتها. وإن استطاعت دولة واحدة أن تتجنب ما نَحذره عليها، فإننا سنعُدّ ذلك مكسبا لها كلها؛ إذ ستصير مرجعا وملاذا يُمكن أن يعيد إليها استقرارها (الدول)، ولو بعد حين. نعني أن الأمة لا بد أن يبقى لها مَعْلَم تضبط عليه حركتها السياسية؛ حتى لا تذهب في الذاهبين. وهذا لن يحدث إن شاء الله؛ بل العكس هو المنتظر، ولكن بعد فترة من القلاقل غير مسبوقة، ضرورية لإعادة النظر في الثوابت، ومراجعة الاختيارات.

إن الحاكم العربي اليوم، عليه أن يخلع عن عين عقله الهالة الوهمية التي ألفتها مجتمعاتنا المتخلفة، والتي ترفعه فوق الإنسان العادي؛ وعليه أن يتهيأ لمواجهة عدو خارجي، متمكن

من بعض المفاصل الداخلية لدولته، بما يُناسب ذلك من الأسباب الظاهرة والباطنة؛ وإلا فلينتظر أن تنخسف الأرض من تحت رجليه قريبا. وعليه أن يحذر آراء مستشاريه الذين لا يختلفون عن مستشاري من سبق سقوطه من نظرائه، بين عشية وليلة. إن الواقعية تفرض عليه أن يتحمل القرار وحده في النهاية؛ وهذا لا يكون في هذه المرحلة، إلا إن كانت شخصيته استثنائية حقيقة.

ولعل القارئ يذكر تصديرنا لهذا الكتاب بذكر الغيب ورجاله، في تحديد مسارات الواقع الذي يخرج من الغيب إلى الشهادة، مخالفا في أحيان كثيرة لكل توقعات السياسيين والمحللين. وحتى نقرب الأمر للمهتمين، فإننا سنتكلم عن شخصية الحاكم عموما كيف تكون، دون أن نُخلّ بالأدب الواجب لحكامنا؛ لأن الأدب لدينا، هو ثمرة العلم وخلاصته. فمن لا أدب له، فلا علم له!.. ولقد درج أهل الله على التفريق بين الشخص وبين منصبه بحسب ما تعطيه الحقائق. لذلك فهم يعاملون في الحاكم الشخص والمنصب معا، لا الشخص وحده؛ عن علم إلهي محقق، لا عن عادة. وعلى هذا، فإننا نقول:

إن الحاكم في أغلب الأحيان، هو شخص عامي من حيث مستوى الإدراك؛ لكن منصبه يعطيه خصوصية، قلّما يعلمها عنه غيره؛ وهي أن له أحوالا قلبية خاصة، تشبه أحوال المريدين، لمن كان له علم بها. غير أن أحوال المريدين تعرّفية، وأحوال الحكام تصرفية. وعلامة ما نقول، هو أن الحاكم يفعل في كثير من الأوقات أفعالا، أو يتخذ قرارات، لا يعلم لها سببا ظاهرا؛ ومع ذلك لا يستطيع دفعها، ولا فعل ما يخالفها. وفي أحيان كثيرة، يظن من يحيطون به أن ذلك من أثر الاستبداد لديه، وهو غير ذلك. وهذا يكون أصله، أن رجال الغيب يحوّلون قلبه إلى أمر يريده الله، ويغيب عنه هو علمه؛ نعني علم أسبابه. وما دام الأمر هكذا، فإن أوّل ما ينبغي على الحاكم أن يفعله لينجو من مهالك منصبه، أن يتأدب مع رجال الغيب في باطنه، على العموم ومن غير تعيين. فإن انتهى إلى علمه وجود واحد منهم في بلده

–وهم رضي الله عنهم، لا يخلو منهم بلد– فليعظمه وليحسن إكرامه بما يُناسب؛ حتى ينال رضاه، فيكون مدافعا عنه في الغيب من حيث لا يشعر. ولقد درج على هذا الخُلُق كثير من الحكام عبر تاريخنا كله. ومن أراد أن يعرف بعض ذلك، فلينظر إلى ما ذكره منه بعض أهل السِّيَر عندنا من أمثال الشيخ الشعراني رضي الله عنه، في طبقاته الكبرى؛ فإنه نافع جدا لأهل التصديق.

وحتى ينال الحاكم عناية رجال الغيب وأهل الله عموما، فعليه أن يكون ناصرا للدين، معظما لأهله، بِنِيَته أولا؛ ثم بما استطاع من عمل بعد ذلك في الظاهر. نقول "بما استطاع"، لأنهم يعلمون أن نصرة الدين على التمام من حيث الظاهر الآن، تضر ولا تنفع. وهذا مما تجهله الجماعات الإسلامية التي تأخذ الأمر تنظيرا مجردا، لا يعتبر خصوصية المرحلة، ولا الواقع العالمي، الذي ليس إلا مظهرا لمشيئة الله رب العالمين. فإنه قد ورد في التعليم النبوي: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ» [رواه أبو داود والنسائي]. ومن لم يجمع بين الأمر التكليفي في الاعتبار، وبين الشأن التكويني، فإنه سيلحقه عَنَت كبير في تدينه زمن الفتنة. والفقهاء، الذين كان ينبغي أن يدلوا الناس على ما ييسر تدينهم، هم في الغالب أبعد الناس عما نقول، بسبب كون علمهم مجردا عن السلوك الذوقي للطريق إلى الله تعالى.

وما دللنا الحاكم عليه من أدب مع أهل الله، هو عينه ما ندل الشعوب عليه. فلينبذوا ما دخل عليهم من الفكر الدجالي الذي صار يغزو العالم، تحت شعارات خدّاعة؛ ولينبذوا البدع العقدية التي وقع فيها أهل "التوحيد الإبليسي"؛ وليعودوا إلى الدين الأصيل الميسَّر، مع صدق التوجه إلى الله وحده؛ وليعظموا أهل الله على التعميم وعلى التخصيص، إن منّ الله عليهم بمعرفة بعضهم؛ فإن الله قد جعل رضاه في رضاهم، وسخطه في سخطهم. أحب من أحب وكره من كره!.. ونحن قد رأينا ذلك عيانا، وجربناه تجريبا. ولولا أن المرحلة حرجة، وأن الأمة في حاجة إلى مثل هذا التذكير، ما كنا خضنا فيما نخوض فيه، وقد أحجم عنه كثيرون

ممن قبلنا. فليغتنم إخواننا هذه الفرصة، ولا يجعلوا للشيطان عليهم سبيلا، فيأخذهم بعيدا عن الحق.

وأما نحن فلا يهمنا أمر حُكم ولا سياسة، وإنما يهمنا أن تتخطى أمتنا هذه المرحلة بأقل الأضرار. والأمر لله وحده يضعه حيث يشاء، وهو القائل سبحانه: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦].

٩. المحاذير الكبرى:

ا- داخل كل دولة:

إن إضعاف الدول العربية من الداخل، له عدة وجوه منها:

– توسيع الهوة بين الحكام وشعوبهم:

وذلك بإظهار الحكام بمظهر من يعمل ضد المصلحة الوطنية، وبمظهر التابع "العميل" للقوى العالمية. وهذا وإن كان يصدُق في بعض الأمور، فإنه ليس الحقيقةَ دائما. ذلك لأن إكراه الحكام العرب على ما لا يُحبّون، هو سياسة قديمة للدول الاستعمارية. والوعي السياسي لدى الشعوب، ولدى محترفي السياسة في بلداننا ضعيف جدا؛ حتى يُمكن أن يعضد الحكام في الوقوف في وجه الضغوط الخارجية. وهذا التفكك، يجعل الحكومات تتصرف بمعزل عن الشعوب. وهو ما لا يُمكن إلا أن يجعل الدولة ضعيفة، وإن كان لديها من القوة الاقتصادية ما يؤهلها إلى أن تكون قوة إقليمية معتبرة. ونحن نعلم مع كل هذا، أن

العمل على تقريب الشعوب من حكامها يزداد صعوبة مع الأيام، بسبب التراكمات السلبية التي دامت عقودا، وما تزال مستمرة؛ وبسبب تطلع الشعوب عن جهل، إلى تغيير غير مدروس، وإنما مؤسس على شعارات تحميسية للشباب على الخصوص، يكون قابلا للتوجيه من الخارج.

– إخراج الشعوب من العمل السياسي الاستراتيجي:

إن الشعوب العربية لم تُعط الحق في المشاركة السياسية في بلدانها حقيقة، على مدى ما يقرب من قرن من الزمان. وكل ما هو مسموح لها به من عمل سياسي، إنما هو ما يمكن أن يسمى "سياسة الدكاكين"، التي لا تعدو عنايتُها فيه إن سلِمت، الشأنَ الداخلي. وهذا يساعد على انقسام الشعب، أكثر مما يجعله موحدا في مواجهة التهديدات الخارجية. أما السياسة الخارجية فهي دوما من اختصاص الحاكم والحكومة، في انتقاص واضح لأهمية "دور" الشعب فيها. وهذا خلل، سيؤدي الحكام ثمنه غاليا، عندما تدعو الحاجة إلى وحدة الجبهة الداخلية. ولسنا نعني هنا بالعمل السياسي الشعبي، تفاصيل هذا العمل؛ ولكن نعني مشروعا سياسيا واضح المعالم، يُرضي تطلعات الشعوب، ويجعلها ترى أنفسها فيه. ولا يمكن لمثل هذا المشروع أن يوجد إلا إذا كان قائما على أساسٍ من الهوية متين. وهذا، هو عينه، ما لا ترضاه القوى الدجالية في العالم. وكأن الأمر صار دوريا، فما هو شرط، لا يبعد عن كونه غاية.

– توجيه عداء الشعوب، بعضها إلى بعض:

وهذا يكون أحيانا إشغالا من الحكام لشعوبهم، عن مواطن الضعف الحقيقية لديهم. ولهذا السبب نجد ردود الفعل السياسية للدول العربية فيما بينها، قوية وسريعة؛ بعكس ما

هي عليه من تخاذل، عند انتهاك حرماتها من قِبل الدول العالمية. وهذه الآفة ناتجة عن غياب وعي استراتيجي لدى الدول العربية نفسها؛ مما يجعلها لا تُدرك إلا التفاصيل القريبة، في غيابٍ واضح لرؤية شمولية بعيدة المدى. والذي يزيد من حدة هذه الآفة، هو أن الشعوب ذاتها، تغلب عليها حمية الجاهلية، وتغلب عليها مراعاة إرضاء الحاكم أحيانا، لتوهُّم نيل أغراض عاجلة منه، فتنساق في هذا الاتجاه الآثم المنحرف بسهولة، وكأنها كلاب معلّمة.

وقد لا يخفى عن القارئ أيضا توظيف عمل الحركات الإسلامية، في انقسام الشعوب على نفسها بين إسلامي وغير إسلامي؛ وإن كانوا جميعا مسلمين! والمؤسف أن هذه الجماعات، قد حجبتها الرؤية الضيقة لمصالحها السياسية، عن تحقق موافقتها لأغراض الأعداء وغاياتهم، بعلم من بعض قياداتها، وبغير علم من كثيرٍ من قواعدها. وهو الشيء الذي زاد من فرص نيل العداء الخارجي وطره، بدل أن يكون من عوامل الوحدة الداخلية المرجوة.

ب- داخل الأمة:

إن الصراعات العربية الداخلية لا تكاد تسلم من آثارها دولة واحدة؛ وخصوصا إذا كان الجوار يجمع بينها وبين غيرها من أخواتها. فبعد الصراعات الأيديولوجية، التي كانت في أوجها منذ ما يقرب من نصف قرن، والتي كانت فيه العداوة بين ما كان يُسمى "القوى التقدمية"، في مقابل ما كان يسمى أيضا "القوى الرجعية"، تكاد تفوق العداوة التي كانت بين أمريكا والاتحاد السفياتي نفسيهما؛ دخلنا في الصراعات المذهبية الدينية الآن. وفي الحالتين، فإن دولنا، لا تعدو أن تكون خادمة لغيرها، بدل أن تعمل لصالحها، بإرادة مستقلة نابعة من جذور شعوبها. والنتيجة، هي أن الثمن تدفعه دولنا، من أبنائها وخيراتها؛ دون أن يُنظر إلى المستفيد من مآسيها، وجعله يدفع الثمن عن تعديه على حرماتها.

وبما أن أنظمة الحكم ضعيفة في الدول العربية، فإنها لا تملك حتى قرار المصالحة أو التعاون مع أخواتها، إلا في حدود ضيقة، تكاد تكون رمزية وحسب؛ وكأنها في سجن غير مُعلَن، تكون حرية الحركة فيه محدودة.

إن التنافر بين الدول العربية فيما بينها، وإن لم يكن عامّا، يغذيه زعما الإخلاص للوطن عند كل منها. وهذا لا يمكن أن يصحّ، بما أن الأوطان كلها مهددة بالاندثار في النهاية. بل هو في الحقيقة ذريعة للتستر على خيانة كبرى، من قِبل بعض الحكام (لا كلهم)، نتيجتها الانسجام مع المخطط الدجالي العالمي، وانخراط واضح فيه. والمصيبة أن هذا قد يحدث في بعض البلدان عن جهل بالاستراتيجيا جهلا تاما؛ هذا الجهل، الذي هو أيضا يكون سببه ضيق الأفق لدى الحكام، وغلبة النظر الأناني عليهم.

ج. موالاة الكافرين على المؤمنين:

إن ظهور إيران بصفتها قوة إقليمية لا يمكن تجاوزها، قد جعلها محل عداوة لأطراف عديدة، على رأسها الدول التي تحت حكم الدجاليين (دول الاستكبار العالمي كما يسميها الإيرانيون). وتخوُّفُ هذه الدول من أن تصير إيران دولة نووية، لم يكن ليبلغ هذا المدى المشهود اليوم، لو لم يكونوا يعتبرونها عدوا استراتيجيا لهم. ونحن العرب، كأننا نريد منها أن تبقى كما نحن، تابعة مهانة. كان الأجدر بنا أن نتأسى بها في سياستها الناجعة، التي جعلتها تتبوأ هذه المكانة بجدارة.

وأما الدول العربية عموما، والخليجية خصوصا، فعداوتهم لإيران سببها خوفهم من تصدير "الثورة" إليها، فتنهار أنظمتهم الوراثية بالاعتبار الأول؛ ثم سببها (العداوة) الاختلاف

المذهبي الذي بين إيران الشيعية، والدول العربية المجاورة السنية. وعلى الواجهتين معا، كان ينبغي أن تكون مواجهة إيران بتحسين أنظمة الحكم من جهة، وبالتحصن بالعلم الصحيح في مقابلة المذهب الشيعي، إن رأوا أن لهم سندا قويا منه، من جهة ثانية؛ من غير أن تلجأ بعض الدول إلى تكفير الشيعة اعتباطا، لأنهم ليسوا كافرين. واعتماد أسلوب التكفير في الخلافات السياسية، هو دليل ضعف من الجانبين، ما دامت الشيعة هم أيضا (على الأقل بعضهم) يكفرون "أهل السنة"، إما عموما أو يكفرون السلفية خصوصا. وهذا الفعل نراه مخالفا للشرع من الطرفين؛ ما داما معا، يشهدان أن "لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله". فهذه الكلمة تكفينا منهما!.. وكل خلاف بعد ذلك هين، إن كنا نفقه عن الله دينه!..

إن بعض ضعاف العقول، لا يطيقون أن يشهدوا لمخالِفهم في المذهب، بالإسلام؛ لأنهم لا يعلمون من الإسلام إلا مذهبهم. وهذه آفة كبرى، نخرت جسد الأمة نخرا، على مدى قرون. وعلى كل أهل المذاهب المختلفة أن يعلموا أن الكلام في العقائد محرم على العوام من كل فرقة؛ لأن شروطه تكاد تكون منعدمة في زماننا. ولا نقصد هنا إلا شروط أهل الكلام وحسب، لا شروط العارفين المحققين. نعني أن أهل الكلام الأولين –وإن كنا نخالفهم في الطريق– كانوا يتحرّون الحق بحسب مستطاعهم، ولا يقطعون ببطلان ما عليه خصومهم إلا بدليل راجح لديهم، رجحانا حقيقيا أو رجحانا متوهما. أما المتكلمون في العقائد اليوم، فإنهم ينطلقون منذ البدء من تعصبهم لمذهبهم، وينتصرون له بالحق وبالباطل. وكل الناس يعلمون، أن الحرب العقدية بين السنة والشيعة على الخصوص، تستدر أموالا طائلة للمرتزقة المنافحين، من الجانبين. وهذا عمل، لا يمكن أن يُرضي الله ورسوله قط؛ والمطلوب أن تكون الأمة واحدة موحدة، يعمل أبناؤها لغاية واحدة، وهي إعلاء كلمة الله، لا كلمة المذهب.

ونحن هنا، نريد أن ننبه إخوتنا الشيعة، للعمل على طمأنة جيرانهم العرب، بإظهار نيتهم في عدم وجود إرادةٍ توسُّعية مذهبية أو استعمارية. وإن كانت لهم هذه النية، فليعلموا أنها غير

شرعية، وإن كانوا يرون أنفسهم على الحق التام، ويرون غيرهم على الباطل التام. وهذا عينه ما ننكره على الدول العربية التي ترى إيران عدوا لها للسببين اللذين ذكرناهما آنفا.

ولتعلم الدول العربية، أنها إن انخرطت في عدوان مسلح على إيران، فهي مخالفة لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً مُبِيناً؟!﴾ [النساء: ١٤٤]. يعني سبحانه، أنه سيكون عدوا لمن عادى المؤمنين ووالى عليهم الكافرين. ولا اعتبار هنا لمصلحة سياسية، ولا لشيء آخر؛ وإلا انهدم الدين عندنا من أساسه، بهذا الفهم السقيم!..

أما ما صرنا نسمعه عن تحالف بين دول خليجية وإسرائيل، فإنه إن صح، فسيكون سبب انهيار الدول العربية كلها؛ لأنهم سيكونون قد أسلموا أنفسهم لأعدائهم طواعية واختيارا. ولو قارنّا بين إيران -على ظلمها لبعض جيرانها- وإسرائيل، فإنه لا ينبغي لنا أن نساوي بينهما، وكأنهما على القرابة نفسها منا، إن كنا مؤمنين!.. بأي حال من الأحوال!..

لقد آن الأوان أن يفكر العرب لأنفسهم، ولا يبقوا تابعين لسياسات لا تعتبرهم البتة؛ وإنما تستعملهم، ما دام فيهم ما يخدم أغراض الدجاليين؛ فإن انتهوا منهم، عادوا عليهم بشرٍّ مما كانوا يحذرون. وعلى العكس مما هو واقع، فإننا كنا نرجو أن ينشأ تحالف إسلامي حقيقي، عربي-إيراني، يتجاوز الندوات ولقاءات المجاملة، وكأننا أغراب؛ من أجل تحقيق مصلحة الأمة الإسلامية، على مبدإ أخوة الإيمان، الذي يحفظ للطرفين حقوقهما كاملة غير منقوصة.

إن المنتصر على أخيه، لا يمكن أن يُعدّ منتصرا، إلا في عرف الحمقى الذين لا يعقلون!...

وإن القوى العالمية الدجالية، التي تسعى إلى القضاء على كل الدول القطرية، لتتحكم في العالم بطريقة مباشرة، لا تحسب لأحد حسابا، في طريق سعيها إلى "عالم مفتوح" بحسب تعبيرهم، تغيب فيه سيادة الشعوب على أقطارها، وتغيب معها قدرتها على مقاومة استعبادها فيما بعد. وإن كل من يُعين هذه القوى على مرادها، فإنه يعمل ضد مصلحة نفسه، بعمله ضد غيره أيا كان؛ فما بالك إن كان هذا الغير أخاه!..

إن لم يكن بالقوم عقل، فلا أقل من التزام الأحكام الشرعية المحكمة، التي تمنع إعانة العدو على المسلمين؛ وإلا فليرحم الله الجميع!.. وإنا لله وإنا إليه راجعون!...

١٠. ما لا بد منه:

لعل كثيرا من القراء سيظنون أن كلامنا في كل الفصول السابقة، كان نوعا من الترف الفكري، أو نوعا من التحليل السياسي الاجتماعي؛ والحقيقة أن كلامنا كان توصيفا (تشخيصا) لواقع الأمة الإسلامية والعالم من بعدها، على ضوء من الوحي والأخبار. ونحن نعلم أن غالبية الأمة، لن تُدرك أبعاد ما ذكرناه الآن، لغلبة الحس على القلوب، وقصور الإدراك لدى الغالبية (وهذا ليس تنقيصا منا، ولكنه أيضا توصيف). وفي مثل هذه الحال، لا ينفع إلا التصديق. نعني أن كل من لا يعمل إلا بما يعلم هو، فإنه سيكون معرّضا للهلاك عن قريب، بسبب خروج المعطيات الغيبية وكثير من الشهادية عن إحاطته. وهذا ما لا يتمكن عاقل من إنكاره!..

لا شك أن الأمة قد انحرفت في عمومها عن الصراط المستقيم، وما بقي على الحق التام فيها إلا الربانيون، وهم قليل. ولا شك أن هذا الانحراف، قد نتج عنه كل ما نراه ماثلا أمام

أعيننا من هشاشة في المجتمع، وتفكك في الأسرة، وتمزق في شخصية الفرد؛ وكل ما يكون سببا، سيسرّع من الانهيار العامّ المحتوم.

إن كل من لا يزال يرى أن خصمه هو الحاكم (إن كان من أفراد الشعب، أو جماعة)، أو أن خصمه هو المخالف سياسيا (إن كان من محترفي السياسة)، أو أن خصمه هو القوى الخارجية وحدها، فهو بعيد عن إدراك الواقع، ومتخلف عن مواكبته، بما سيزيد من تفاقم كل ما أشرنا إليه سابقا من عوامل الانهيار.

إن الانهيار الذي نتحدث عنه، ليس انهيار أنظمة حكم، كما سيفهم قوم؛ وإنما هو انهيار مجتمعات بأسرها. قد لا يبدو ذلك قريبا للوهلة الأولى، ولكن من ينظر إلى الواقع اليومي، فإنه سيجد لذلك الانهيار مؤشرات كثيرة، لا بأس من أن نعدد بعضها هنا:

ا- تناقص المعيار الخُلقي في معاملات الناس، وحلول المعيار المادي (المال والقوة) وحده محله.

ب- ضعف الروابط الاجتماعية، المتصاعد مع الزمان.

ج- فساد الإدارات المؤدي إلى تلاشي مركزية القرار، وتفتت الدول إلى قبائل سياسية أو عرقية أو مصلحية.

د- تنامي العنف في المجتمعات، حتى ليكاد أن يصبح الحل الأوحد لكل خلاف، مهما صغُر.

هـ- تعدد المرجعيات، إلى الحد الذي يصبح معه لكل مرجعية جماعاتها الخاصة. هذه المرجعيات، هي التي كانت تتوزّع شخصية الفرد والمجتمع فيما قبل؛ فكأنها ستستخلص لنفسها من يقوم بها، دون امتزاج؛ على قدر المستطاع. وبهذا، ستصبح أجزاء الهوية الممزقة،

هويات عديدة خالصة، أو تكاد. وهذا التفتت، يوازي التفتت الذي سيصيب الأوطان نفسها.

قد يرى قومٌ أن ما نقوله تثبيط لمجتمعاتنا "النامية"، وصورة سوداوية، لا تخدم في النهاية إلا الأعداء؛ والحقيقة أننا نريد أن نصدُق إخواننا، كما هو مطلوب من الطبيب أن يصدُق المريض. والأمة من حيث كونها جسدا، قد أصابها من الأمراض وخلل الوظائف، ما لا يُحصى. وفي مثل هذه الحال، إن استفحل المرض، فلا مآل إلا اثنتان: فإما الموت الذي ينهي وجود الجسد الدنيوي (النشأة الأولى)، وإما العلاج مع ما يتطلبه الأمر من صبر على الآلام الناجمة عن الصراع بين المرض والدواء، مضافة على آلام المرض الأصلية.

وبما أن أمتنا لن تموت، كما أخبرنا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم؛ بل ستعود إلى حال العافية التامة مع المهدي، فيما سماه البعض الخلافة الثانية، فإن العلاج بإذن الله هو ما ينتظرنا. وما العلاج إلا هذه الفتن التي بدأنا ندخل مراحلها الحاسمة منذ ما يزيد عن عَقد من الزمان.

وكما أن الحمى تُذهب الذنوب والخطايا في حق ابن آدم الفرد، كما جاء في ذلك عن النبي صلى الله عله وآله وسلم أنه قال لامرأة : «لَا تَسُبِّي الْحُمَّى، فَإِنَّهَا تُذْهِبُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ كَمَا يُذْهِبُ الْكِيرُ خَبَثَ الْحَدِيد»[٥٢]، فإن الفتن والبلايا هي كذلك في حق الأمة، طَهور. وكما أنه أثناء التعافي، تموت بعض الأنسجة والخلايا، لتحل محلها أنسجة وخلايا سليمة، فكذلك القتل الذي سيكون في الأمة، هو في النهاية لتعود إلى سواء السبيل، بزوال من سيزول. ولسنا هنا نحرّض على قتل أو ندعو إليه؛ وإنما نريد من القارئ أن يفقه قليلا من حكمة ربه، فيما هو آت من الشدائد.

---

٥٢ – أخرجه مسلم في صحيحه (٨/ ١٦) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

كل هذا العلاج، فإنما لتستعد الأمة لاستقبال المهدي، ويكمل استعدادها؛ كما يكمل استعداد المريد لتقبل الفتح من الله. ولولا هذا العلاج، لما عُرفت مكانة المهدي، ولا شعر الناس بالاحتياج إليه. انظر كيف أنهم الآن يسمعون عنه (بعضهم)، ومع ذلك لا يتحركون. فالفرق بين الحالين، هو عينه الفرق بين النتيجتين. فيشبه هذا، ما يحدث لبعض الناس من بلاء قدره الله عليهم، وجعله سببا لتوبتهم. فلولا البلاء في حقهم، ما تابوا ولا رجعوا إلى ربهم. وكل ما يكون سببا للرجوع إلى الله، فهو خير، وإن كان في العادة شرا. وفي هذا المعنى يقول الله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١]؛ ويقول سبحانه: ﴿وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا وَأَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٤٨].

إن كثيرا ممن اعتادوا الانحراف، سيتمسكون بما هم عليه، من دون أن يأبهوا لشيء. ومن هؤلاء، طائفة من الحكام، لا يعرفون من الحكم إلا أنه سبب إلى نيل أغراضهم الدنيوية الشخصية؛ في غيابٍ لإدراك عواقبه على بلدانهم وعلى أمتهم. ومنهم طائفة من علماء الدين، الذين لا يعلمون من الدين إلا ما يُبقي على مكانتهم لدى العوام؛ وأما كونه طريقا إلى الله يُسلك، فلا خبر لهم عن هذا الوجه منه البتة. ومنهم طائفة من محترفي السياسة، الذين اعتادوا الاقتيات على آمال الجماهير وبؤسهم، ولا حرص لهم على المصلحة العامة إلا من حيث هي شعار، له وقع حسن في آذان الأغرار. ومنهم طائفة رجال المال، الذين لا يعلمون من الأشياء إلا قيمتها بمختلف العملات؛ ولا يوقفهم شيء في طريق تحصيل المال، وكأنه غاية الغايات. كل هؤلاء وغيرهم، سيتصرفون كما تتصرف الجراثيم المقاومة للدواء؛ نعني أنهم سيفضّلون الدخول بالأمة في أتُّون الاقتتال، على أن يتنازلوا هم عن أغراضهم!.. لكن العلاج الرباني، سيتغلب في النهاية على كل المقاومات المرَضية؛ ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١]. نقول كل هذا، ليعلم كل واحد حقيقة أمره، تجاه

ما سيكون من أحداث؛ ويعلم مآله، وإن كان ما يزال في رحم الغيب (نعني المآل). والموفَّق، من وفقه الله!..

إن الفوضى التي ستدخلها الأمة تشبه ما يحدث الآن في ليبيا، ولكنها ستزداد مع الوقت، حتى يضيق بالناس الحال. لكن لطف الله لا يخلو منه قَدَر؛ ونحن عندما كنا ندل على أهل الله والربانيين، فإنما كنا ندعو إلى الاحتماء بهم في الشدائد؛ وإلى الاجتماع حولهم، لكي لا يكون المرء وَقودا للفتنة، يتبايعه أهلها، من دون أن يرعوا له حقا. إن الربانيين كالواحات في الفيافي والصحارى، يأوي إليها أصحاب البلاء في محنهم، ليجدوا رَوْح الله عندهم. وكل هؤلاء الذين يُنكرون فضلهم من المسلمين اليوم، سيعلمون قدرهم، في الدنيا قبل الآخرة، عند الشدائد!..

سيشمئز كثير من الناس مما نقول، لأنهم ما علموا من الربانيين إلا مدّعي الربانية، الذين هم من شر الداء الذي أصاب الأمة. فهل يكون الداء دواء؟!.. فنقول لهم: ليسوا أولئك!.. ولا الرباني كل من زعم ذلك!.. وإنما كلامنا عمن هم عند الله ربانيون؛ يشهد الله لهم بالربانية، لا أمثالهم من العبيد؛ يعلمهم هو سبحانه، وإن جهلهم الناس. وقد يُطلع عليهم من شاء الله أن يُطلعه!.. فهم بالمقارنة إلى الصنف الأول المذموم، كالماء مع السراب!.. ولا شك أن الظمآن الذي صح ظمأه، يعلم الفرق بينهما على الفور، من غير كلام!.. ولا يعلم نفع صدق الظمإ، إلا من رأى نتيجته!.. وهذا من علم الأحوال، الذي لا يعلمه إلا خواص العباد.

إن العقلاء من الأمة، عليهم منذ الآن، أن يتهيأوا إلى ما هو قادم، قبل أن يباغتهم وهم نائمون. ولا نقصد بالاستعداد ما تفعله العامة عند الأزمات، من ادخار للمؤونة واستكثار منها؛ فإن هذا لا يغني من قدَر الله شيئا؛ وإنما ندعوهم إلى التودد إلى أهل الله حيث كانوا،

وإلى الأخذ عنهم إن أُذن لهم في ذلك؛ فإنهم والله الملجأ بعد الله، في عباده. يغفر الله للناس إن نظر إليهم، ويستجيب لهم فيهم، إن هم سألوه!.. فلا يغترَّ أحد بالبهارج الزائلة، ولا بالعبارات المنمقة الزائفة؛ فإن ذلك كله من غرور الدنيا، ومن تلبيس إبليس!..

فإن قال قائل: فلم أمتنا وحدها هي من يشتد عليها البلاء، ونحن نرى الأمم الأخرى أحسن حالا؟!.. قلنا: إن هذه الأمة مكرمة عند الله؛ وقد قال سبحانه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]؛ ولذلك فقد جعل عقوبتها معجلة في الدنيا، حتى ينتقل أفرادها إلى الآخرة مغفورا لهم، بإذن الله؛ وأما الأمم الأخرى، فتتأجل عقوبتهم إلى الآخرة، ويُعجل لهم ثواب ما عملوا من خير في الدنيا؛ بعكس المؤمنين على التمام. ذلك لأن المنزلَيْن في الآخرة (الجنة والنار) لا يقبلان الامتزاج الذي تقبله الدنيا؛ فهما إما لنعيم خالص، وإما لعذاب خالص.

وأما من يقول: إن خيرية الأمة مشروطة بقول الله تعالى: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]؛ فإننا نقول له: هذه صفة وليست شرطا؛ وسياق الكلام بيّن. والوصف هنا على العموم؛ نعني أنه يشمل الأمة من أولها إلى آخرها، مع ما بين الناس من تفاوت في صفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله!.. وعلى قارئ القرآن أن يُميّز بين كلام الله العام، ومنه ما يعم الناس أو يعم المؤمنين، وبين خاصه، الذي يكون لطائفة أو لأفراد. لذلك قلنا فيما قبل أن ما ستعرفه الأمة من مشاق، هو خير لها. وعلى العبد أن يطلب مثل هذا العلم، حتى لا تستوي عنده الأمور والأحوال، فيفوته خيرُ ما جهل!..

وقد يتساءل متسائل: إن كانت هذه الأمة بهذه المكانة عند الله، فلمَ يُصيبها من البلاء السيء، دون البلاء الحسن، كأن يتولى أمرها أشخاص (حكام) من أشباه المجانين أو من

المقعدين العجزة؛ مما يحط قدرها عند غيرها من الأمم؟!.. وكالتخلف الذي تعرفه شعوبها، حتى لكأنها عالة على غيرها في كل ما هو تكنولوجيا وصناعة، وغير ذلك...؟!.. فنقول: ذلك لأن الدنيا لا تساوي عند الله جناح بعوضة؛ وهو سبحانه لا يريد لخير أمة أن تهتم لما لا قيمة له. فقد جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا تَعْدِلُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ مَا سَقَى كَافِراً مِنْهَا شَرْبَةَ مَاءٍ»[٥٣]. ونحن نقول: لو كانت الدنيا تساوي عند الله ذرة واحدة، لما قُتل فيها الحسين عليه السلام تلك القِتلة الشنيعة، وطِيفَ برأسه الشريفة يتلاعب بها السفهاء!.. ولما قُدّمت قبل ذلك رأس يحيى عليه السلام هدية لبغيّ!.. إنا لله وإنا إليه راجعون!..

إنما أصاب الأمة داء الأمم قبلها، بسبب سيرها على خطاها (خطى الأمم)؛ كما نرى اليوم من الغزو الفكري الكفري لعقول الناس، حتى عادوا في نظرتهم إلى الأمور كالكافرين!.. لا يسألون إلا عما يتعلق بدنياهم؛ وكأن آخرتهم مضمونة!.. بل صار بعضهم يقول صراحة: أعطني ما أريد هنا، ولا تكلمني عن آخرة!.. وهذا الكلام كفر، لا شك فيه!..

والأمر ذاته وقع للإسلاميين الذين يُصرّون على إقامة خلافة وهمية، بغير اعتبار لشروطها. فلولا اعتبارهم للدنيا، ما كانوا يُصرّون كل هذا الإصرار؛ لأن العامل بأمر الله لله – كما يزعمون–، لو كان كذلك، فإنه أول ما تُعلّمه شروطها، يُخفف من إصراره، لعلمه بعدم تحققها!.. ولكنهم يعملون للدنيا، بالدين!.. فهم يرون خسرانهم للدنيا، على الأقل كخسرانهم للآخرة، إن لم يكن أكبر؛ وإن كانت الألسن تقول خلاف هذا؛ أو لعلهم يجهلون حقيقة أنفسهم وما تريد!.. وعلى كل حال، فإن في الأمر دَخَنا.

إن العبد إن أراد السعادة، فعليه أن يوافق ربه، لا أن يوافق شيطانه وهواه!.. فإن لم يستطع من نفسه أن يتبيّن ذلك، فعليه أن يأخذ العلم الحق عن أهل الله الذين يأخذونه عن

---

٥٣ – أخرجه الترمذي في سننه (٤/ ٥٦٠) عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الله؛ والذين يكون كلامهم نورا يضيء الله به ظلمات القلوب الحائرة!.. أما كلام أهل الفكر والظلمة، فإنه لا يزيد المرء إلا حيرة. والعاقل ينظر لنفسه!..

خاتمة

لقد تناولنا السياسة وما يتعلق بها من حيث هي مبادئ وأصول، ولم نتعرض لتفاصيل التنزيل على الواقع إلا نادرا، حفاظا على الأصول، أن يتيه عنها القارئ، وينحجب عنها بما يلامس واقعه، في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها الأمة. ومع ذلك، فإن من يريد أن ينزل ما ذكرناه على واقعه، فإنه يستطيع أن يفعل ذلك، بعد استقرار الأصول التي عملنا على إبرازها، في ذهنه.

ولعل القارئ قد يلاحظ أننا حرصنا على أن لا نميل إلى طائفة أو مذهب أو جماعة بعينها، على حساب ما يتطلبه الأمر من موضوعية وإنصاف، صارا ضروريين لتبيُّن الطريق، بعد أن اختلطت كثير من المفاهيم، واختلّت كثير من المعايير، عند الخاص والعام.

ولعله أيضا سيلاحظ خوضنا في أمور حساسة كثيرة، لم يعد بُدّ من الخوض فيها، إن كنا نريد أن نقلل من الخسائر والأضرار الناجمة عن سوء التدبير الذي طال فينا زمانا. لكن مع ذلك، فإن الخبير بالأمور، سيعرف أننا سكتنا عن كثير من التفاصيل، حتى نترك هامشا يحفظ على من يشتغلون بالسياسة قسطا من حرية الحركة، لمراجعة المواقف وتعديل المسارات؛ ذلك لأن غرضنا هو الإصلاح ما استطعنا، لا أن ندل على نقائص الناس، ونكسر نفوسهم، فنقطع عنهم طريق الرجعة. وفي النهاية، فنحن جميعا ننتسب إلى أمة واحدة؛ وما يصيب قومنا من خير، فهو مُصيبنا؛ وما يسوؤهم يسوؤنا.

لقد أردنا بهذا الكتاب، أن لا تبقى السياسة لدينا في معناها الضيق، الذي هو مناسب للأمم التي لا تشاركنا مرجعيتنا الإسلامية، والذي دخل علينا به شر كبير، جعل مجتمعاتنا

تعيش ازدواجية، لا يُمكن أن تستمرّ... كما أننا أردنا أيضا أن نردّ سياسة الإسلاميين، إلى الأصل الذي لا ينبغي أن تحيد عنه؛ بعد أن غلب عليها ما يغلب على مثيلتها من نظر إلى العاجلة.

وأما ربطنا للسياسة بأهل الله، الذين كانوا أبعد الناس عن دنس الدنيا دائما، فليس لأننا نريد لهم أن يُنافسوا على الدنيا، كما قد يتوهم من يسبق إليه سوء الظن؛ وإنما لندل الناس على مصابيح الهداية، في هذا الزمن الذي كثُر فيه الضلال، وأصاب فيه الناسَ ما نرى من حيرة وشكوك.

إن الخروج من ضيق هذه المرحلة إلى السعة التي بعدها بإذن الله، لا يُمكن أن يكون إلا بالرجوع إلى الله في كل أمورنا؛ رجوعا حقيقيا، لا رجوعا صوريا متوهَّما. لقد ابتُليت أمتنا بالرسميات، وصارت لا تختلف عن غيرها من الأمم في ذلك، مع ما نعلمه من وجوب التميّز عنها، الذي هو من أسس تديننا. والأصل عندنا، أننا نزن الأمور بالميزان الإلهي، ولا نحابي أو نداري في الحق أحدا.

إننا نريد من وراء كل هذا، أن لا تبقى شعوبنا فريسة لإعلام الضلال، الذي صار الموجِّه للجماهير. إن ما يُقال على العلَن في النشَرات الإخبارية أو ضمن التحليلات والدراسات السياسية، ليس هو ما يُطابق الحقيقة دائما!.. وكثيرا ما لا تتضح بعض معالم لحدث من الأحداث، إلا بعد مرور عقود طويلة من الزمن عليه، بعد أن يكون كل من له صلة به، قد فارق الدنيا. أما الاستراتيجيات، فإنه لا يُعلن عنها البتة؛ وكل ما يُبنى عليه منها في الظاهر، فإنما هو رشحات وحسب!..

وإن السياسيين –عندنا كما عند غيرنا– تغلب عليهم مراعاة الأغراض العاجلة؛ لذلك فهم لا يتورّعون عن الكذب على شعوبهم. ولا يهمهم بعد ذلك، أن يصيبها انهيار لاقتصادها، أو فشل في سياساتها، أو تعرّض لفقْد استقلالها بجميع المعاني. إن هذا عينه، ما يجعلنا ندلّ على الربانيين في الأمة وفي كل بلد. فإنهم لن يَكْذِبوا قومهم أبدا، كما يفعل غيرهم!..

هذا لا يعني أن الشعوب تُفضّل الصدق دائما!.. فهي قد تنساق خلف المخادعين الذين يُداعبون آمالها، وإن كانت تعلم منهم سوء الطوية؛ وتُفضّلهم على الصادقين، الذين يضعونها في مواجهة الحقيقة المرة!.. تفعل ذلك مرة عن ضعف، وخوف من عيْش الواقع؛ ومرة، لغلبة الحظوظ الدنيوية على اعتبار الآخرة لديها... وهذه آفة قلبية، صارت متفشية في الأزمنة الأخيرة!..

وقد اعتادت شعوبنا أن تعيش تحت الكفالة، وكأنها قاصرة عن النّظر لنفسها. هذا القصور يتربى في الأفراد منذ النشأة البَيْتِيّة، ويستمر مرافقا لهم في كل أطوار حياتهم؛ ولا يسلم من هذا، إلا من سلّمه الله!.. ولعل الشعوب في أغلبيتها، قد آثرت الانسحاب من معترك الدنيا؛ حتى لا تتحمل تبعات الهزائم التي تتوالى عليها. وهذا انحراف لا يخفى، ومَرَض، ينبغي على العقلاء منا، السعيُ إلى التخلُّص منه، قبل فوات الأوان.

لقد مرت فترة، لم يكن حكامنا لِيسمحوا لشعوبهم بإبداء رأيهم فيما يهمهم. وكان ذلك غلطاً، يدفعون اليوم ثمنه عزلة وإسلاما (نعني أن شعوبهم تُسلمهم إلى الأعداء بسهولة)؛ ولا يستطيعون حراكا. واليوم، وقد اتسع الخَرق، فإن العمل على إعادة اللُّحمة بين الحكام والمحكومين، صار يصعب مع مرور الأيام. وبما أننا قد اعتدنا جميعا التباطؤ في تناول الأمور، والتهاون في النظر إلى مآلاتها، فإننا نرى أنه رغم توافر إمكان تدارك الأمر، إلا أننا سنفوّت

الفرصة مرة أخرى؛ خصوصا وأن السياسات الدجالية، قد تمكنت من مفاصل مجتمعاتنا؛ تشلها عن الحركة "الحرة" شلاّ، يكاد يكون تاما. أما الحركة في الاتجاه المراد لتلك السياسات الخارجية، فهي متاحة دائما، ومدعوّ إليها. فلا يتوهمّن أحد، أن الحركة لدينا حرة، لمجرد أنه يشهد منا حركة!..

إن كتاباتنا هذه، نريد لها أن تكون منبها لأمتنا من سُباتها. ونحن نعلم أن ما ينتظرنا من عمل وإعداد، يفوق طاقاتنا الآن؛ لكن التدارك ممكن، إن أحسنّا الفعل، بعد حُسْن الفهم. ونحن نقولها ونكررها: لن يُعوّض قصورنا فيما أغفلناه دهرا، إلا أن نسير على هدي الربانيين الذين يرون بنور الله. حان الوقت لجميع فئات شعوبنا، أن تتخلى عما أَلِفته من ترف فكري، وأعمال "دونكيخوتية". وما نعني بالترف الفكري، إلا التنظيرات المضطربة، التي تسير على هدْي القوى الخارجية؛ ولا نعني بالأعمال الدونكيخوتية، إلا ما أصَّلته فينا تلك القوى من نزعة "إنسانية"، في مقابل الوحي الإلهي، وما يتفرع عنها من عمل حقوقي أو جمعوي، لا يؤول إلا إلى تمزق جلي وضعف باد.

إن الوقت قد ضاق عن الاختيارات والتفضيلات، ولم يعد أمامنا إلا العمل على الضرورات، إن كنا نعقل. ومن لم يُميّز الفرق بين أمسه ويومه، فقد صار عُرضة للهلاك المحقق. ومن لا يعرف لكل مرحلة خصائصها، فلا يجدر به أن يتصدى للعمل الجماعي أبدا. ذلك أننا ما أوذينا أكثر ما أوذينا، إلا ممن يتقدم الصفوف وهو لا أهلية له!..

لا ينبغي السكوت بعد الآن، عن جعل الأمة حقل تجارب، لكل مريض قلبٍ، لا يعي ما يقول أو يفعل!.. ولا ينبغي أن نقبل التحكم فينا، بحسب ما يرى أهل الأهواء؛ وكأن الأمر يعنيهم وحدهم!.. وهذه آثار عبث العابثين، تصيبنا جميعا، المرة بعد المرة!..

لسنا أمة من الحمقى أو المجانين!.. لكننا لا نبعُد أن نكون، إن تركنا الأمور تسير على ما كانت عليه!..

لم يعد الشأن السياسي يتعلق بشؤون كل بلد من بلداننا على حدة، كما كان الأمر في سابق الأيام؛ ولكننا الآن في خضم التفاعل العالمي العولمي، الذي لن يحسب للكيانات الضعيفة، أو التي لا تُحسن التدبير لنفسها، حسابا. ومن لم يع ما نقول، فحُقّ له أن يُداس.

إن العمل الدجالي، قد قطع أشواطا في طريقه؛ لم يعد في وسع أحد إنكارها أو تجاهلها. ومن لم يكن ذا نور، فإنه لا يضمن أن يكون عاملا لغيره، وهو يظن أنه يعمل لنفسه؛ بسبب قوة التلبيس التي تطبع هذه الفترة من الزمان؛ حتى لَيكاد جلّ الناس أن يعجزوا عن إدراك البديهيات.

ليس في مقدور أحد التصدي للعمل الدجالي، وهو لا يعلم عنه شيئا؛ بل ربما يكون واقعا تحت هيمنته، وهو لا يدري. ولا فرق في هذا بين حاكم ومحكوم، أو سياسي وفقيه.. جميعهم سيعجزون، إن لم يكونوا على صلة بالربانيين.. ومن لا يرى قيمةً لما نقول، فما عليه إلا ترقب ما ستأتي به الأيام، ليرى ما كان له سامعا. لكنْ، عندها، سيكون قد فاته الأوان..

نحن لا مصلحة لنا في هذا الكلام، إلا ما نرجوه من أجر النصيحة عند الله!.. ولو كان لنا غرض عند أحد، لملنا إليه في الكلام، وجعلنا الغايات تلتقي عنده في النهاية؛ والواقع غير ذلك، ولله الحمد والمنة. وأما الربانيون، فلا غاية لهم إلا ربهم؛ وإلا لم يكونوا ربانيين!.. وهؤلاء لا يتمكن أحد من بيع ذممهم أو شرائها أبدا.. لذلك فالدلالة عليهم، إنما هي دلالة على الله في الحقيقة، لا عليهم. ومن لم يفقه عنا هذا، فهو بعيد!..

نرجو أن ينفع الله بكلامنا جميع المسلمين، من جميع الطوائف والمذاهب؛ بل وأن ينفع جميع الناس.. وصلى الله على سيدنا محمد الأول حقيقة والآخر شريعة؛ وعلى آله الظاهر فيهم نوره، وصحابته الباطن فيهم حضوره؛ وعلى كل عبد مصطفى من أنبياء وورثة؛ وسَلَّمَ تسليما يجنبنا به سبحانه أسباب الهَلَكة.

والحمد لله رب العالمين.

فهرس

مقدمة	٣
الفصل الأول: المعطيات الغيبية والشهادية	٧
١. خصوصية السياسة الشرعية	٧
٢. ضرورة الاسترشاد بالربانية	٩
الفصل الثاني: أزمة الفقه وانعكاسها على السياسة	١٤
١. اتساع الهوة بين الفقه والواقع	١٤
٢. ضعف الفقهاء أمام الجماعات السياسية	١٦
٣. التكفير نتيجةً لأزمة الفقه	١٨
الفصل الثالث: السيناريو المحتمل والجو العام	٢٠
١. أطراف المشهد السياسي	٢٠
٢. موقف الفقه من الأطراف الثلاثة	٢١
٣. المواجهة أو التأجيل	٢٢
الفصل الرابع: الإصلاح الممكن، بين الحقيقة والشريعة	٢٧
١. بين معاملة النفس ومعاملة الغير	٢٧
٢. التفريق بين الإصلاح الممكن، والإصلاح المفترض	٢٩
٣. البدء من البداية	٣٠
٤. وحدة النفس	٣١
الفصل الخامس: السياسة من ظاهر الظاهر إلى باطن الباطن	٣٣

١. ظاهر السياسة	٣٣
٢. باطن ظاهر السياسة	٣٥
٣. ظاهر باطن السياسة	٣٦
٤. باطن باطن السياسة	٣٨
الفصل السادس: أخطاء الإسلاميين	٤٠
١. العمل للإسلام ليس حرفة	٤٠
٢. اختلاط الدين عند الإسلاميين بما ليس منه	٤٢
٣. تجاوزهم للربانيين ومنهم رجال الغيب	٤٤
الفصل السابع: السياسة الاجتماعية	٤٧
١. العولمةالمصادِمة	٤٧
٢. المجتمع المدني	٤٩
٣. جهاد الإسلاميين المحرف	٥٠
٤. ضرورة تقوية الجبهة الداخلية	٥٣
الفصل الثامن: المؤمنون لا يقودون	٥٥
١. التنظير لا يعدل الربانية	٥٥
٢. لا قياس مع الفارق	٥٧
٣. حكم الجماعات السياسية في الإسلام	٥٩
الفصل التاسع: حِكم حُكمية	٦٢
١. حِكمة حُكمية يوسفية	٦٢
٢. حِكمة حُكمية موسوية	٦٤
٣. حِكمة حُكمية عَلوية	٦٦
الفصل العاشر: السياسة بين الواقعية والتمني	٦٩
١. التمني السياسي	٦٩

٢. الواقع السياسي	٧٠
٣. ارتباط السياسة بالدين	٧٣
الفصل الحادي عشر: عودةً إلى الأصل من أجل الربط والضبط	٧٥
١. مرحلة النبوة	٧٥
٢. الخلافة الراشدة	٧٧
٣. الإمامة والعصمة	٧٩
٤. بين الخلافة والملك	٨١
٥. ماذا علينا اليوم؟	٨٦
الفصل الثاني عشر: كمال الأمة المحمدية	٨٨
١. كمال الأمة لا يقتضي كمال كل الأفراد	٨٨
٢. عصمة الأمة المحمدية	٩١
٣. هذه أمة مرحومة	٩٢
٤. العمل في زمن الفتن	٩٤
الفصل الثالث عشر: حقيقة السياسة	٩٥
١. السياسة والفيزياء	٩٥
٢. السياسة والشريعة	٩٦
٣. الاستراتيجيا السياسية	٩٩
الفصل الرابع عشر: شخصية الدولة	١٠١
١. المثل النبوي	١٠١
٢. أمران ينبغي تجنبهما	١٠٤
٣. السياسة الحزبية	١٠٥
الفصل الخامس عشر: الدولة المسلمة الحديثة	١٠٨
١. في غياب الخلافة والوحدة	١٠٨

٢. الدولة الحديثة والدين	١١١
٣. العلمانية التي نحاورها	١١٢
٤. عدم اعتبار الإسلاميين للعلمانيين جهل	١١٤
٥. عبرة نبوية	١١٧
٦. خلاصات	١٢٣
الفصل السادس عشر: السياسة الداخلية والخارجية	١٢٦
١. السياسة الداخلية هي الأساس	١٢٦
٢. السياسة الخارجية	١٢٩
٣. الجهاد	١٣١
الفصل السابع عشر: أسباب الخطإ عند الإسلاميين	١٣٣
١. إساءة استعمال الميزان	١٣٣
٢. الإصلاح المفسد	١٣٥
٣. طامة العصر	١٣٧
الفصل الثامن عشر: السياسة والتعريف	١٤٠
١. الحدث	١٤٠
٢. معاملة الحدث	١٤٢
٣. تغيير المنهاج قبل تمني تغيّر الحال	١٤٤
الفصل التاسع عشر: خطوات على طريق الإصلاح الممكن	١٤٦
١. الإصلاح لا يمكن أن يكون شاملا الآن	١٤٦
٢. ما يتحتم على الإسلاميين	١٤٨
٣. ما يتحتم على الدولة	١٥٠
الفصل العشرون: القوة السياسية من القوة الإيمانية	١٥٣
١. الضعف العام من الانفصال عن مدد النبوة	١٥٣

٢. قوة الحاكم وضعفه	١٥٦
٣. قوة الشعوب وضعفها	١٥٨
الفصل الحادي والعشرون: غربة الدين	١٦٠
١. غربة الدين في مقابل الفترة	١٦٠
٢. السياسة زمن الغربة	١٦٢
٣. العمل زمن الغربة	١٦٢
٤. التصوف والسياسة	١٦٥
الفصل الثاني والعشرون: السياسة الدجالية	١٦٧
١. مع الغفلة العامة	١٦٧
٢. السياسة الدجالية	١٦٨
٣. مواجهة الفكر الدجالي	١٧٠
الفصل الثالث والعشرون: الصراع الاستراتيجي	١٧٤
١. الرؤية الاستراتيجية	١٧٤
٢. فوضى المرجعية تسبق الفوضى المجتمعية	١٧٥
٣. دخول الخطاب الدجالي ضمن الخطاب الإسلامي	١٧٦
٤. الخروج عن تحكم الخطاب الدجالي	١٧٨
الفصل الرابع والعشرون: الحق والباطل عند الأمة	١٨١
١. مدلول الأمة شامل لا يُحتكر	١٨١
٢. الفُرقة العقدية أساس الفرقة السياسية	١٨٤
الفصل الخامس والعشرون: أعدى الأعداء	١٨٨
١. أعدى أعداء المؤمن	١٨٨
٢. العداوة الجماعية للمؤمنين	١٩١
الفصل السادس والعشرون: بين العمل السياسي والتدين الشعبي	١٩٥

١. سمة تديّن القرن	١٩٥
٢. لا بديل!	١٩٧
٣. شرط التجديد في مجال التربية	١٩٩
الفصل السابع والعشرون: خصائص العمل الإسلامي المعاصر	٢٠٢
١. ضرورة اعتبار التجديد الديني	٢٠٢
٢. لا فضل لمؤمن على كافر	٢٠٤
٣. كل الناس عابدون	٢٠٩
٤. الإمامة الكبرى والتدين	٢١٦
٥. المعارضة والتوحيد الإبليسي	٢٢٣
٦. التربية الفردية لتقويم العولمة والوطنية	٢٣٠
٧. العمل السياسي الفردي	٢٣٦
٨. العمل السياسي الجماعي	٢٤٤
٩. المحاذير الكبرى	٢٥٠
١٠. ما لا بد منه	٢٥٦
خاتمة	٢٦٤
فهرس	٢٧٠